لباب
للدراسات الاستراتيجية For Strategic Studies
السنة الخامسة - العدد 17 Issue 17 - Fifth year
LUBAB
"دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات" A Quarterly Peer- Reviewed Journal Published by Aljazeera Centre for Studies

# أزمة الطاقة العالمية والصراعات الكبرى

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES
ISSN 2617- 8753
فبراير/شباط 2023
February 2023

## الآثار الإستراتيجية لاتفاق الحدود البحرية اللبنانية-الإسرائيلية

أزمات الحدود في إفريقيا

حظر التمييز الديني في الدساتير العالمية

القيادة: الدرس الأخير لهنري كيسنجر

لباب
LUBAB

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

السنة الخامسة - العدد 17 - فبراير/شباط 2023

**رئيس التحرير**
د. محمد المختار الخليل

**نائب رئيس التحرير**
أ.د. لقاء مكي

**هيئة التحرير**
د. عز الدين عبد المولى
العنود أحمد آل ثاني
د. فاطمة الصمادي
د. محمد الراجي
د. سيدي أحمد ولد الأمير
د. شفيق شقير
د. عبدالله العمادي
الحواس تقية
محمد عبد العاطي
يارا النجار

**المراجع اللغوي**
إسلام عبد التواب

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

**آراء الباحثين والكتّاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها المجلة أو مركز الجزيرة للدراسات**

**ترتيب الدراسات يخضع لاعتبارات فنية فقط**

**جميع الحقوق محفوظة**

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة – قطر
هاتف: 40158384 (974+)
فاكس: 44831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: lubab@aljazeera.net

ISSN 2617-8753

تصميم الغلاف: **قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية**

**الطباعة : مطابع قطر الوطنية - الدوحة - قطر - هاتف : 8452 4444 974+**

# Contents المحتويات

## Studies and Research

## دراسات وأبحاث


Ali Bakir
**The strategic implications of the Lebanese-Israeli maritime demarcation agreement**
11

علي باكير
**الآثار الإستراتيجية لاتفاق ترسيم الحدود البحرية اللبنانية–الإسرائيلية**

EL Bachir Mouad
**Borders Crisis in Africa**
An Inquiry into the Border Disputes inherited from European Colonialism
47

البشير معاد
**أزمات الحدود في إفريقيا**
نظرة على النزاعات الحدودية الموروثة عن الاستعمار الأوروبي

Magdy Abdelhadi
**The global energy crisis and the Ukrainian war: A study of the context of great geopolitical conflicts**
77

مجدي عبد الهادي
**أزمة الطاقة العالمية والحرب الأوكرانية: دراسة في سياق الصراعات الجيوبوليتكية الكُبرى**

Amar Rouabhi
**The prohibition of religious discrimination in comparative constitutions**
103

عمر روابحي
**حظر التمييز على أساس الدين في الدساتير المقارنة**

Feras Abbas Hashem
**The pillars of Iranian movement towards Iraq: A study of the dynamics of balance and constraints of interests**
125

فراس عباس هاشم
**مرتكزات التحركات الإيرانية تجاه العراق: دراسة في ديناميكيات التوازن وقيود المصالح**

## Book Review


Mohamed Ourya
**Henry Kissinger's final lesson: Leadership**
**Leadership: Six Studies in World Strategy**
149


## قراءة في كتاب


محمد أوريا
**الدرس الأخير لهنري كيسنجر**
**القيادة: ست دراسات في الإستراتيجية العالمية**


## Follow-ups


Karim Mejri
**A year of war in Ukraine: Potential geopolitical paths and risks**
173


## متابعات


كريم الماجري
**عام من الحرب في أوكرانيا: المسارات والمخاطر الجيوسياسية المحتملة**

## افتتاحية العدد

## (لباب) في عامها الخامس

مع صدور هذا العدد تدخل (لباب) عامها الخامس، لكنها مع مطلع عامها الجديد، ستحتفي بصدور شقيقتها مجلة (الجزيرة) لدراسات الاتصال والإعلام، لتركز (لباب) على الدراسات الاستراتيجية فقط.

لقد سعت (لباب) طوال أربع سنوات إلى مواكبة الدرس الإعلامي، وخصصت له حيزا مهما من مساحات أعدادها بدءا من العدد الأول، ونشرت بالفعل دراسات على درجة عالية من الأهمية في التراث العلمي العربي ضمن هذا التخصص، وما زالت هذه البحوث، تمثل مراجع مهمة في ميادينها، وقد ولدت (الجزيرة) لتواصل تعزيز هذا التراث العلمي بنفس الرصانة والاهتمام.

ويصادف صدور هذا العدد حلول الذكرى الأولى للحرب الروسية على أوكرانيا، بكل ما تسببت فيه من تداعيات جوهرية على النظام الدولي أمنيا وسياسيا واقتصاديا، وهو ما كان موضوعا للكثير من الدراسات التي صدرت خلال الشهور الماضية، وسيظل مجالا خصبا للاهتمام الأكاديمي مستقبلا.

وقد خصصت (لباب) في هذا العدد دراسة للآثار الاقتصادية للحرب الأوكرانية ضمن السياق الجيوسياسي العام، وستليها دراسات أخرى حول الآثار الاستراتيجية لهذه الحرب.

في هذا العدد تطالعنا دراسة عن الآثار الاستراتيجية لاتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، سعت إلى إجراء تقييم استكشافي للاتفاق الذي تمّ التوصّل إليه بوساطة أمريكية في أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2022. ولهذا الغرض، استعانت الدراسة بمنهج التحليل الرباعي "سوات" (SWOT Analysis)، ويتضمن أداة تقييم لإطار تحليل استراتيجي تتمّ من خلاله دراسة عوامل القوّة والضعف في الاتفاق، بالإضافة إلى الفرص التي يتيحها، والمخاطر المحتملة التي يُشكّلها. تتألف الورقة من مقدّمة وخاتمة وخمسة أقسام رئيسية. يتطرّق القسم الأوّل إلى الاعتبارات المنهجيّة للورقة، في حين يناقش القسم الثاني جغرافيا الصراع شرق البحر المتوسط، ويركّز

القســم الثالث على النزاع اللبناني الإســرائيلي على الحدود البحريّة، ويناقش القسم الرابع نصّ الاتفاق الذي تم بين الطرفين، أما القســم الخامس فيقدّم تحليلا رباعيا عبر "سوات" لتقييم الاتفاق.

كانت الدراسة الثانية عن أزمات الحدود في أفريقيا.. نظرة على النزاعات الحدودية الموروثة عن الاستعمار الأوروبي، وتناولت النزاعات والخلافات الحدودية في القارة الأفريقية. وسعت الدراسة للكشف عن المعطيات السياسية الراهنة والتاريخية والعوامل التي أفرزتها وتداعياتها على الدول الأفريقية، ومستجداتها في ظل ما تعانيه القارة من تحديات تنموية واقتصادية وما تزخر به من موارد وإمكانات طبيعية، وكشــفت عن أنّه حتى بعد انتهاء الحقبة الاســتعمارية، تبقى الحدود الأفريقية بوصفها موروثة عن الاستعمار، عاملا رئيسيا في نشوب الصراعات والنزاعات بين دول القارة، ولا سيما أنّ تلك الحدود أفرزت تقسيما عرقيا عشوائيا كان أثره وخيما على التنمية الاقتصادية والمؤسسية الطويلة المدى في جميع أنحاء أفريقيا.

كانت الدراســة الثالثة وهي موضوع الغلاف لهذا العدد بعنوان: أزمة الطاقة العالمية والحــرب الأوكرانية.. دراســة في ســياق الصراعات الجيوبوليتيكيــة الكبرى، وقد بحثت أزمة الطاقة العالمية المُعزّزة بالحرب الأوكرانية، من حيث أســبابها التأسيسية وقواهــا الدافعة وســياقها الاقتصــادي والتاريخي والجيوبوليتيكي الأوســع، وكيف فاقمت الحرب الأزمة، وما هي انعكاســاتها على استراتيجيات الطاقة لدى الفاعلين الأساســيين في ســوق الطاقة العالمي من مُنتجين ومُستهلكين، وما توفّره من فرص وتطرحه من تحديات على الدول العربية المُنتجة للنفط والغاز ومنظمة أوبك بلس. وتنتهي الورقة إلى أرجحية بروز معسكرَي اقتصاد عالميين؛ بما يوفّر ذلك من مرونة وقوة تفاوضية أعلى للمنتجين، وإلى وجود اتجاهات متناقضة في ســوق الطاقة، ما بين استمرار التصاعد التاريخي في الطلب في الأجل القصير والمتوسط حتى أواسط القــرن مع بروز قوى اقتصادية جديدة كالصيــن والهند، والتراجع التدريجي فيه مع التطوّر في تقنيات الطاقة المتجددة، ضمن سياق من التأزم الاقتصادي المتزايد حتى عقد قادم على الأقل؛ وهو ما يطرح على المُنتجين بأســواق الطاقة ضرورة تنســيق جهودهم لضمان عدم انخفاض عوائدهم بشــكل معتبر، مع تنويع أشكال تعاقداتهم بمــا يضمن لهم مزايــا نوعية على صُعد التصنيع والنمو الطويل الأجل للخروج من اقتصادات الموارد.

دراسة أخرى في هذ العدد حول حظر التمييز على أساس الدين في الدساتير المقارنة، وهي دراسة قانونية مسحية مقارنة، تناولت مسألة حظر التمييز على أساس الدين في دساتير دول العالم، فدرست مدى تأثير طبيعة النظم السياسية في شكليات التعاطي الدستوري من حيث نوعية المخاطبين بأحكام الدساتير، وبحثت الدراسة أيضا العلاقات والروابط بين الدساتير التي تحظر التمييز الديني وكيفية تناول هذه الدساتير لعلاقة الدولة بالدين، سكوتا، أو نفيا، أو إثباتا.

وتناولت دراسة موضوع "مرتكزات التحركات الإيرانية تجاه العراق: دراسة في ديناميكيات التوازن وقيود المصالح"، فبحثت اتجاهات السياسة الإيرانية تجاه العراق من خلال المخاوف الجيوسياسية الإيرانية القائمة على هاجس تطويق إيران من الفضاءات الجغرافية القريبة بما فيها الفضاء العراقي، وسعيها لتوظيف موقع العراق الجيوسياسي لدرء مخاطر الضغوط الخارجية التي تمارسها القوى الفاعلة في المنطقة.

وفي زاوية (قراءة في كتاب) لهذا العدد، كان الكتاب المختار هو الكتاب الأخير لوزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر (القيادة)، وفيه يقدم الاستراتيجي الأميركي تاريخا طويلا لفن الحكم على المستوى الدولي. ويرسم شخصية ستة قادة عرفهم عن قرب بحكم وظيفته الدولية وقربه من مركز القرار السياسي الأمريكي. وببراغماتيته المعهودة، يظلّ كيسنجر محكومًا بدفاعه عن مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، ومن خلال ذلك يقرأ التاريخ ويعطي دروسًا في القيادة الجيدة. كما يصور العديد من التفاصيل التاريخية لخدمة مشروعه الأساسي في الكتاب، وهو التسويق الإيجابي لقادة عالميين، كانوا قريبين من المصالح الأمريكية، متحالفين أو متواطئين.

# دراسات وأبحاث

# الآثار الإستراتيجية لاتفاق ترسيم الحدود البحرية اللبنانية–الإسرائيلية

# The strategic implications of the Lebanese-Israeli maritime demarcation agreement

علي باكير -Ali Bakir *

**ملخص:**

تهدف الورقة البحثية إلى إجراء تقييم استكشافي لاتفاق ترسيم الحدد البحرية اللبنانية-الإسرائيلية الذي جرى التوصل إليه بوساطة أميركية في أكتوبر/تشرين الأول من العام 2022. ولهذا الغرض، تستعين الورقة البحثية بمنهج التحليل الرباعي "سوات" (SWOT Analysis)، ويتضمن أداة تقييم لإطار تحليل إستراتيجي يتم من خلاله دراسة عوامل القوة والضعف في الاتفاق، بالإضافة إلى الفرص التي يتيحها، والمخاطر المحتملة التي يُشكلها. تتألف الورقة من مقدمة وخاتمة وخمسة أقسام رئيسية. يتطرق القسم الأول إلى الاعتبارات المنهجية للورقة، فيما يناقش القسم الثاني جغرافيًّا الصراع شرق البحر المتوسط، ويركز القسم الثالث على النزاع اللبناني-الإسرائيلي على الحدود البحرية، فيما يناقش القسم الرابع نص الاتفاق الذي تم بين الطرفين، ويقوم القسم الخامس بتقديم تحليل رباعي "سوات" لتقييم الاتفاق.

**كلمات مفتاحية:** لبنان، إسرائيل، شرق المتوسط، الحدود البحرية، الغاز.

**Abstract:**

This study aims to assess the Lebanese- Israeli maritime demarcation agreement mediated by the United States and finalised in October 2022. To that end, the research paper uses SWOT analysis framework to examine the agreement's points of strength, weakness, as well as the opportunities it offers and the threats it may pose. The paper is comprised of of five sections.

The first section lays out the methodological considerations of the paper. The second section discusses the geography of the conflict in Eastern Mediterranean. The third section focuses on the roots of the Lebanese-Israeli

* د. علي باكير، أستاذ باحث مساعد، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر.

Dr. Ali Bakir, research assistant professor at Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences, Qatar University.

conflict over the maritime borders, while the fourth section zooms in on the content of the agreement between the two parties. The fifth and final section presents a SWOT analysis to evaluate the agreement.

**Keywords:** Lebanon, Israel, Eastern Mediterranean, maritime borders, gas.

## مقدمة

في أكتوبر/تشرين الأول من العام 2022، وبعد سنوات طويلة من النزاع والتفاوض المتواصل بوساطة أميركية، توصل الجانبان، اللبناني والإسرائيلي، إلى اتفاق يقضي بترسيم الحدود البحرية بينهما، ويسمح للطرفين باستغلال الثروات في باطن البحر على طرفي الحدود بشكل كامل ودون عوائق. ويرسي الاتفاق قواعد التفاهم حول النقاط المختلف عليها، كما يُنشئ مجموعة من المصالح المشتركة التي تتيح استمراريته، ويوفر ضمانات أميركية للطرفين للحفاظ على ما تم التوصل إليه من تسويات مرتبطة بالنزاع.

ويعتبر الاتفاق اللبناني–الإسرائيلي لترسيم الحدود البحرية بينهما واحدًا من أهم الاتفاقات التي عُقدت بين الدول المتنازعة على ترسيم الحدود البحرية واستغلال ثروات باطن البحر في منطقة شرق حوض البحر الأبيض المتوسط.

وتكمن أهمية الاتفاق في شكله ومضمونه وتوقيته، فهو الاتفاق الأول الذي يتم بين دولتين متجاورتين شرق البحر المتوسط، وهو الاتفاق الأول كذلك الذي يتم بوساطة من طرف ثالث في الصراع الجاري شرق البحر الأبيض المتوسط، كما أنه يُعد الاتفاق الأول من نوعه الذي ينص على آلية لإدارة الخلاف بشكل يسمح بتسوية مرضية للطرفين. علاوة على ذلك يُؤمِّن الاتفاق مجموعة من المصالح للوسيط، أي الولايات المتحدة الأميركية، ولمجموعة أخرى من الدول المستفيدة، وهي في الغالب في هذه الحالة، كبار مستهلكي الطاقة، أي الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا السياق بالتحديد، يأتي الاتفاق في توقيت في غاية الأهمية بُعيد الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير/شباط من العام 2022، أي في وقت يبحث فيه الاتحاد الأوروبي عن تنويع واردات الطاقة لاسيما الغاز بعيدًا عن الاعتماد الكبير على الغاز الروسي. على المستوى الثنائي، يعاني لبنان من انهيار سياسي واقتصادي واجتماعي؛ ما يجعله بأمسِّ الحاجة إلى اتفاق يحيي الآمال في إمكانية استفادته من ثروات الطاقة وتحوله ربما مستقبلًا إلى مُصدِّر للغاز، في الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل إلى تعزيز موقعها ودورها مُصدِّرًا للطاقة شرق البحر المتوسط وإلى استخدام الغاز ورقة لتعزيز نفوذها وتأثيرها الإقليمي فضلًا عن تسريع عملية التطبيع السياسي والاقتصادي الذي

تقوم به بدعم من الولايات المتحدة الأميركية.

ومن هذا المنطلق، تسعى الورقة إلى تقييم الاتفاق الذي تم بين لبنان وإسرائيل بوساطة أميركية لترسيم الحدود البحرية بينهما، وهي تتألف من مقدمة وخاتمة وخمسة أقسام رئيسية، يتطرق القسم الأول إلى الاعتبارات المنهجية للورقة، فيما يناقش القسم الثاني جغرافيا الصراع شرق البحر المتوسط، ويركز القسم الثالث على النزاع اللبناني-الإسرائيلي على الحدود البحرية، فيما يناقش القسم الرابع نص الاتفاق الذي تم بين الطرفين في أكتوبر/تشرين الثاني من العام 2022، ويقوم القسم الخامس بتقديم تحليل رباعي (SWOT) لتقييم الاتفاق لناحية نقاط القوة والضعف، بالإضافة إلى الفرص التي يتيحها والتهديدات المحتملة التي يُشكلها.

## أولًا: اعتبارات منهجية

### أ.الدراسات السابقة

يُعتبر الصراع على ترسيم الحدود واستغلال الثروات شرق البحر المتوسط من المواضيع التي تعاني من شح في التقييم والنقاش والمعالجة على المستوى الأكاديمي. ولعل العدد المحدود من الأبحاث العلمية المنشورة في دوريات علمية مُحكمة ذات تصنيف عالٍ يعد بمنزلة مؤشر قوي على ذلك. يعود السبب في ذلك -على الأرجح- إلى طبيعة الموضوع، فهو معقد، ومتداخل الاختصاصات (سياسي، دبلوماسي، قانوني، اقتصادي، أمني، جغرافي..إلخ)، ومتشابك المصالح (بين أكثر من طرفين)، وليس له أرضية مرجعية واحدة يُستند عليها أو يُرجع إليها، وهو ما يجعل التحليل صعبًا ومُجهدًا؛ إذ يتطلب البحث تعدد المهارات والتخصصات والخبرات، كما يتطلب متابعة جيدة لمستويات التحليل الثلاث، المحلية والإقليمية والدولية، وأن يكون الباحث على دراية في الحد الأدنى باختصاصين فأكثر، وعلى اطلاع بواقع ورؤية ووجهة نظر ومصالح دولتين على الأقل من دول شرق البحر المتوسط في ملف النزاع بينهما.

معظم الدراسات السابقة عن الصراع شرق البحر المتوسط تتعلق بالخلاف التركي-اليوناني، على اعتبار أنه الأكبر حجمًا والأكثر تأثيرًا، علاوة على كونه الأقدم عمليًّا والأكثر ارتباطًا بشكل وثيق بالوضع القبرصي كذلك. خلال الأعوام الثلاثة الماضية،

نُشـرت بعض الأبحاث العلمية حول اتفاق ترسـيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا. مكمـن الاهتمـام بهذا الموضـوع هو أنه لم يكن متوقعًا، كمـا أن مفاعيله لم تكن محسـوبة من قبل عدد من الأطراف شرق البحر المتوسط، ولذلك فقد كان الاتفاق بمنزلة مفاجأة غيَّرت من حسابات بعض الدول، لاسيما اليونان. وبما أن المخرجات العلمية فيما يتعلق بالصراع شرق البحر المتوسط قليلة نسبيًّا، من الطبيعي أن تكون المخرجات العلمية المتعلقة بالنزاع اللبناني–الإسرائيلي على ترسيم الحدود البحرية أقل.

في العام 2013، نشرت مجلة "قانون النفط، والغاز، والطاقة" ورقة بحثية تحت عنوان "استكشـافات الغاز والنفط في حوض بلاد الشـام: حالة لبنان وإسـرائيل" ناقشت الاكتشافات المُستجدة للغاز حينها علاوة على النزاع على ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسـرائيل والتعقيدات الناجمة عن هذا النزاع لاسيما من الناحية القانونية(1). وفي العام 2016، نشـرت مجلة "دراسـات مناطق الحدود" ورقة بحثية تحت عنوان "حقـل ليفياثان يُطلـق نزاعًا حدوديًّا بحريًّا بين قبرص وإسـرائيل ولبنان"، اقترحت رسـم الحـدود البحرية بين الدول الثلاث بناءً على "قانـون البحار" (UNCLOS)، واستخدمت نظريات حل النزاعات لإدارة المصادر والثروات بين الدول الثلاث(2). وفي العام 2019، نشـرت "فصلية دراسـات عربية" ورقة بحثية تحت عنوان "صراع حول النفط والغاز في البحر المتوسـط: التوسع الإسرائيلي في لبنان" ناقشت النزاع بين الطرفين والوسـاطة الأميركية واحتمال قيام إسـرائيل بهجوم ضد لبنان يتحول بشـكل سـريع إلى نزاع إقليمي(3). كما نشرت دورية "شؤون إسرائيلية" ورقة بحثية تحت عنوان "تحول إسـرائيل إلى البحر وتأثيره على السياسة الإقليمية الإسرائيلية"، وهو يناقش تأثير التحول باتجاه سياسة بحرية على السياسة الخارجية للبلاد، وتطوير إسـرائيل لاعتمادها الذاتي على الطاقة، وبدءها لنشـاطات تحلية المياه على نطاق واسـع، والتوسع غير المسبوق للمنصات البحرية الإسرائيلية ولمهامها على علاقات إسرائيل الثنائية مع جيرانها(4).

أما فيما يتعلق بالاتفاق اللبناني–الإسرائيلي لترسيم الحدود البحرية، فقد تم اعتماده في أكتوبر/تشرين الأول من العام 2022، ولذلك فهو يُعتبر حديثًا جدًّا، ولم تصدر على حدِّ علم الباحث أية دراسـة أكاديمية عن هذا الشـأن بعد في أي من الدورات العلمية المحكمة المعروفة ذات التصنيف العالي. ولذلك، تأمل الورقة في أن تكون

مساهمة علمية ذات قيمة في هذا المجال وأن تساعد على ردم الفجوة المتعلقة في مناقشة الموضوع على المستويين المنهجي والموضوعاتي.

**ب. منهج التحليل الرباعي (SWOT)**

تستعير الورقة البحثية منهج التحليل الرباعي المعروف باسم "سوات" (SWOT)، والذي يُستخدم في الأصل على نطاق واسع في قطاع الأعمال، وتقوم بتطبيقه على الموضوع مثار التحقيق هنا في الاتفاق اللبناني- الإسرائيلي لترسيم الحدود البحرية بينهما. يُستخدم منهج التحليل الرباعي SWOT منذ عقود طويلة جزءًا من عملية تحليل موقف معين أو وضع ما، ويُوظَّف كذلك أداة رئيسية للتعامل مع الأوضاع الإستراتيجية المُعقدة بحيث يسعى إلى تقليل كمية المعلومات وتكثيفها بهدف تحسين عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالوضع قيد الدراسة(5). ويُعتمد التحليل الرباعي بشكل أساسي في قطاع إدارة الأعمال، لكن سرعان ما تمت استعارة أداة التحليل الإستراتيجي هذه من هذا القطاع لتدخل بعدها في عدد آخر من المجالات من بينها السياسة والشؤون الدولية. ومصطلح SWOT هو عبارة عن مختصر لأربع مفردات رئيسية هي: Strengths، وتعني نقاط القوة. Weakness، وتعني نقاط الضعف. Opportunities، وتعني الفرص المتاحة. Threats، وتعني التهديدات المحتملة، وفي بعض الأحيان تستخدم التحديات (C) بدلًا منها.

ويتضمن تحليل SWOT أربعة مجالات تتموضع في مصفوفة ضمن نطاقين أساسيين، عادة ما يتم تقسيمها إلى البيئة الداخلية وتضمن عناصر القوة والضعف، والبيئة الخارجية وتتضمن الفرص والتهديدات. ولنموذج التحليل الرباعي SWOT عناصر قوة بالتأكيد، لكن لديه حدود أيضًا(6). من ميزات منهج التحليل الرباعي: البساطة في الطرح، وسهولة الفهم والمعالجة؛ إذ إنه لا يتطلب تعقيدات كمية أو معادلات رياضية أو خلافه، كما يمكن تطبيقه على وحدات متنوعة من اتفاقات، وأفراد، وكيانات، ومجموعات، ودول...إلخ، ويمكن توظيفه لتطوير إستراتيجية أو لتقييم إستراتيجية، أو لتحقيق أهداف. علاوةً على ذلك، من الممكن تحويله بسهولة إلى إطار مرئي أو إنفوغراف، كما يمكن نقل أفكاره ونتائجه بشكل سريع وسهل إلى أكبر عدد من المهتمين. يرتبط استخدامه بشكل أكبر بالمعلومات النوعية وليس الكمية. من السلبيات التي من الممكن أن تُؤخذ عليه هو أنه قد يدفع باتجاه تعميم النتائج بشكل يغطي على التفاصيل المهمة. من الممكن للانطباعات، والانحيازات،

والخيارات الشخصية أن تؤثر عليه، لكن إذا ما تم استخدام المنهج بطريقة صحيحة، فقد يؤدي إلى نتائج مهمة. شهد منهج التحليل الرباعي عدة محاولات لتطويره أداةً للتحليل الإستراتيجي، وتم إدخال الكثير من التعديلات عليه كالترجيح والترتيب والتعليق على العوامل المختلفة التي تشكل قوائم أو مصفوفات SWOT(7). سنستخدم منهج التحليل الرباعي SWOT في هذه الورقة لتقييم الاتفاق اللبناني–الإسرائيلي لترسيم الحدود البحرية بينهما لناحية نقاط القوة والضعف، بالإضافة إلى الفرص التي يتيحها والتهديدات المحتملة التي يُشكلها.

## ثانيًا: جغرافيا الصراع شرق البحر المتوسط

### أ.أهمية حوض شرق البحر المتوسط

في عام 2010، أجرت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية تقديرات لما يحتويه حوض شرق البحر المتوسط من ثروات طبيعية، وخرجت بنتيجة مفادها أن الساحل الشرقي الذي يشكِّل القسم الأكبر من حوض شرق البحر المتوسط، يحتوي على كميات هائلة من احتياطي النفط والغاز غير المكتشَفة، تُقدَّر بقُرابة 122 تريليون م٣ من الغاز، و107 مليارات برميل من النفط(8). حظيت هذه التقديرات بأهمية متزايدة بعد أن تم اكتشاف العديد من حقول الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط خلال العقد الماضي. وتسارعت عمليات الاستكشاف بعد نجاح الكونسورتيوم الذي تقوده شركة "نوبل إنرجي" الأميركية في اكتشاف حقل "تمار"، في العام 2009، قبالة ساحل إسرائيل، ومع توالي الاكتشافات (انظر الجدول رقم 1) أصبحت دول المنطقة أكثر اهتمامًا بالبحث عن النفط والغاز كما أصبحت الشركات الأجنبية أكثر اهتمامًا بالاستثمار للقيام بأعمال الاستكشاف. وقد أدى اكتشاف حقول "تمار" و"ليفياثان" قبالة سواحل إسرائيل، و"أفروديت" قبالة سواحل قبرص، وحقل "ظُهر" العملاق قبالة سواحل مصر إلى تحفيز باقي الدول على تسريع عمليات ترسيم الحدود والاستكشاف، فدخلت جميع دول المنطقة في سباق محموم، نظرًا لما يمكن أن يشكِّله الغاز المكتشف من نقطة تحول في المعطيات الاقتصادية والطاقوية لهذه البلدان، كما دفعت التقديرات المتعلقة بحجم الثروات التي يكتنزها حوض شرق المتوسط، الشركات الأجنبية التابعة للقوى الكبرى إلى التنافس أيضًا فيما بينها لحجز حصة لها، وهو الأمر الذي استتبع تدخلًا أجنبيًّا أكبر في المنطقة(9).

**جدول رقم (1): أبرز الاكتشافات المتعلقة بالغاز في شرق البحر المتوسط**

| اسم الحقل | سنة الاكتشاف | المكان | تقدير الكميات الممكن استخراجها (مليار متر٣) |
|---|---|---|---|
| غزة مرين | 2000 | أراضي السلطة الفلسطينية | 30 |
| تامار | 2009 | إسرائيل | 280 |
| ليفياثان | 2010 | - | 620 |
| تانين | 2012 | - | 34 |
| كاريش | 2013 | - | 51 |
| روبي | 2014 | - | 90 |
| أفروديت | 2011 | قبرص | 140 |
| ظهر | 2015 | مصر | 850 |

**المصدر**: ECEGA

ولا تقتصر أهمية منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط على الحيز الجغرافي المباشر الذي تقع فيه وإنما على المحيط الجيوبوليتيكي الأوسع الذي تشكل قلبه، والذي يضم حوالي 47٪ من احتياطي النفط و41٪ من احتياطي الغاز في العالم. علاوةً على ذلك، يشكِّل البحر الأبيض المتوسط نقطة وصل بين آسيا وأوروبا وإفريقيا، وهو ما يزيد من قيمته كعقدة اتصالات ومواصلات بحرية وتجارية لدول المنطقة، وكشريان حيوي للتجارة العالمية عبر مضائق السويس والبوسفور وجبل طارق(10). وترفع هذه التقديرات من آمال دول المنطقة التي تراهن على أن اكتشاف النفط والغاز قد يغير على الأرجح من واقعها الاقتصادي وربما من دورها الجيوسياسي ويحولها إلى لاعب صاعد في لعبة الغاز.

معظم دول شرق البحر المتوسط هي دول مستهلكة للطاقة وتعتمد تقليديًّا، وبشكل رئيسي، على واردات الطاقة من الخارج، وغالبًا ما شكَّل ذلك -ولا يزال يشكِّل- عبئًا عليها من ناحيتين على الأقل: الأولى: هي أمن الطاقة لديها؛ إذ يُستورد النفط أو الغاز من عدد محدود من الدول؛ ما يجعلها رهينة لخيارات سياسية ضيقة، مع

إخفـــاق في تنويع مصادر الطاقة لديهـــا. أما الثانية، فتتمثل في الأمن الاقتصادي؛ إذ يشـــكل اســـتيراد النفط والغاز عبئًا ماليًّا عليها وعلى مواطنيها، غالبًا ما يصبح مشكلة مســـتعصية إثر التصاعد المســـتمر في أســـعار النفط والغاز، مع ما يستتبعه ذلك من مشكلات أو انعكاسات اقتصادية على موازنة الدولة وعلى باقي القطاعات.

ومثلها، تراهن كبرى الدول المســـتهلكة للغاز على أن اكتشـــافات الغاز من شـــرق البحر المتوســـط ستســـاعدها على تنويـــع وارداتها وتقلل مـــن اعتمادها على الغاز الروســـي خاصة عندما نتحدث عن الكتلة الأوروبية التي تشـــكل السوق الأكبر قدرة على استيعاب واردات الغاز العالمية والأقرب جغرافيًّا كذلك إلى منطقة شرق البحر المتوســـط. علاوةً على ذلك، تبحث شـــركات الغاز والنفط العالمية عن استثمارات جديدة وأســـواق جديدة لتحقيق المزيد من المكاســـب والأرباح وتتطلع إلى منطقة شـــرق البحر المتوســـط كواحدة من المواقع غير المســـتثمَرة بشكل كامل بعد والتي تحمل معها آمالًا بتحقيق المزيد من المكاسب والأرباح (انظر الخريطة رقم 1).

**الخريطة رقم (1): جانب من الشركات الدولية العاملة شرق البحر المتوسط**

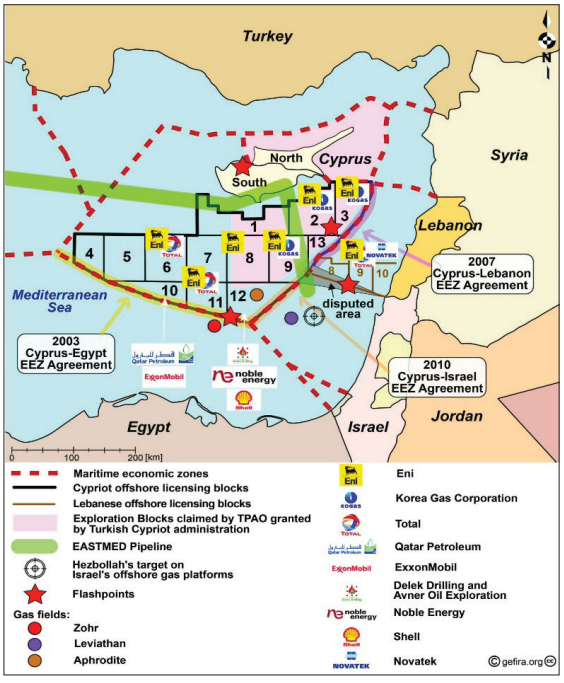


المصدر: Gefira

**ب. النزاعات المتداخلة شرق البحر المتوسط**

يتميز الصراع على ترسيم الحدود وثروات شرق البحر المتوسط بتداخل أبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والقانونية والأمنية مع بعضها البعض، وهو ما يجعله صراعًا مُعقدًا وقابلًا للاشتعال لاسيما مع كثرة اللاعبين المعنيين به محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، فضلًا عن وجود خلل كبير في توازن القوى بين أطراف الصراع بالإضافة إلى مصالح اقتصادية ضخمة للمنخرطين فيه.

وبالرغم من أن النزاع على ترسيم الحدود كان حاضرًا خلال العقود الماضية إلا انه لم يحظ بأهمية عالية لدى الدول المعنية حينها، وظل شبه مُجمد إلى حدٍّ بعيد إلى أن بدأت اكتشافات الغاز وسارعت بعض الدول إلى ترسيم حدودها بشكل أحادي وإلى دعوة شركات المسح والتنقيب عن النفط والغاز والبدء باستخراج وتصدير الغاز دون التنسيق مع الدول المعنية؛ ما أدى إلى اشتعال التنافس والنزاع بين دول شرق حوض البحر المتوسط. وبسبب تعدد المرجعيات القانونية وآليات ترسيم الحدود (انظر الجدول رقم 1)، علاوةً على التفاوت في موزين القوى والدعم الدولي لبعض البلدان على حساب الأخرى، تفاقم الصراع بين دول شرق حوض البحر المتوسط لاسيما خلال السنوات القليلة الماضية.

**جدول رقم (2): اختلاف مواقف الأطراف شرق البحر المتوسط من اتفاقية قانون البحار (UNCLOS)**

| الدولة | الموقف من اتفاقية قانون البحار (UNCLOS) | ملاحظات |
|---|---|---|
| سوريا | غير عضو | لم توقع ولم تصادق عليها |
| لبنان | عضو | |
| فلسطين | عضو | فلسطين بصفتها مراقبًا غير عضو في الأمم المتحدة |
| إسرائيل | غير عضو | لم توقع ولم تصادق |
| مصر | عضو | |

| | | |
|---|---|---|
| ليبيا | غير عضو | لم تتم المصادقة على الاتفاقية |
| اليونان | عضو | – |
| جمهورية قبرص (اليونانية) | عضو | – |
| تركيا | غير عضو | لم توقع ولم تصادق |
| القبارصة الأتراك | غير عضو | دولة قبرص التركية غير معترف بها، ولكن القبارصة الأتراك مكون أساسي وأصيل من أهل الجزيرة. |
| الولايات المتحدة | غير عضو | أميركا ليست دولة من دول شرق البحر المتوسط لكن لها نفوذ كبير في المنطقة وموقف من النزاعات فيها، يتعارض في كثير من الأحيان مع حقيقة أنها ليست عضوًا في اتفاقية قانون البحار. |

**المصدر**: من إعداد الباحث

وتعتبر الخطوات الأحادية التي قامت جمهورية قبرص (اليونانية) باتخاذها منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين السبب الأساسي في اتساع نطاق المشاكل الحدودية وما يتصل بها من نزاعات تتعلق باستكشاف واستثمار واستخراج الثروات من باطن حوض شرق البحر المتوسط. لكن، وبسبب الوضع الخاص الذي تتمتع به قبرص داخل الاتحاد الأوروبي، والدعم السياسي غير المحدود لها، غالبًا ما يتم تجاهل هذه النقطة والتركيز على التداعيات بدلًا من الأسباب.

احتدمت المشاكل بشكل أساسي عندما قامت قبرص بتوقيع اتفاقيات ترسيم حدودية مع مصر، ولبنان، وإسرائيل متجاهلة حقوق القبارصة الأتراك؛ ما أفضى إلى دخولها في نزاع معهم. ويعتبر القبارصة الأتراك، وهم مكون أصيل من مكونات الجزيرة وسكانها، أن ثروات الجزيرة يجب ألا تكون حكرًا على طرف، حتى لو لم يكن هناك اعتراف بجمهورية قبرص التركية في الشطر الشمالي من الجزيرة، فثروات الجزيرة ملك لجميع أبناء الجزيرة ولا يجوز استغلالها من طرف واحد بمعزل عن الطرف الآخر.

إجراءات قبرص الأحادية تسببت أيضًا بمشكلة مع تركيا، فضلًا عن المشكلة التركية-اليونانيــة. وتعتبــر تركيا أن المنطقة الاقتصادية الخالصة التي حددتها قبرص اليونانية تتداخــل مع الجرف القاري التركي ومع المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها (لم يتم الإعلان عنها رسميًّا). وترى أنقرة أن إرساء المناقصات على الشركات الأجنبية للبحث والتنقيب عن الغاز في هذه المنطقة غير قانوني، لأنه ينتهك حقوقها. علاوةً علــى ذلك، هناك نزاعات أخرى على ترســيم الحــدود البحرية بين كل من اليونان وليبيا، وتركيا واليونان، ومصر وليبيا، وســوريا ولبنان، وإســرائيل والســلطة الوطنية الفلســطينية، ولبنان وإسرائيل. وتعود هذه الخلافات بشكل أساسي إما إلى اختلاف المرجعيــة القانونية والآليات التقنية في ترســيم الحــدود، وإما إلى غياب آلية لحل النزاع، وإما إلى الخلل في موازين القوى حيث تمتعت إسرائيل بالإضافة إلى اليونان وقبرص بدعم لا محدود وغير مشــروط تاريخيًّا من القوى الدولية لاسيما الولايات المتحدة في حالة إســرائيل، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في حالة اليونان وقبرص، وهو ما عقَّد من معادلات الصراع شرق البحر المتوسط وعرقل من جهود تسويته بشكل عادل بين الدول المتصارعة.

**جدول رقم (3): إجراءات شرق البحر المتوسط**

| | الفاعلون | الإجراء | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| **2003** | قبرص-مصر | اتفاق ترسيم حدود بحرية | اعترضت عليه تركيا والقبارصة الأتراك |
| **2007** | قبرص-لبنان | اتفاق ترسيم حدود بحرية | اعترضت عليه تركيا والقبارصة الأتراك+ لم يصادق لبنان عليه |
| **2010** | قبرص-إسرائيل | اتفاق ترسيم حدود بحرية | اعترض عليه كل من تركيا والقبارصة الأتراك ولبنان |
| **2013** | إسرائيل-قبرص-اليونان | تعيين خط أنابيب "إيست ميد" | يفترض به أن ينقل الغاز من إسرائيل إلى أوروبا عبر جزيرة كريت واليابسة اليونانية. يمر في حال إنشائه في منطقة بحرية تعود إلى الجانب التركي، بحسب وجهة النظر التركية |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **2018–2015** | الاتحاد الأوروبي | تمويل دراسة حول خط أنابيب "ايست ميد" | – |
| **2019** | مصر– إسرائيل– قبرص– اليونان– إيطاليا– الأردن– السلطة الوطنية الفلسطينية | تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط | استبعد المنتدى دول شرق المتوسط الآتية: لبنان، وسوريا، وتركيا، وليبيا، والقبارصة الأتراك. |
| **2019** | تركيا–ليبيا | اتفاق ترسيم حدود بحرية | اعترضت اليونان وقبرص. مصر اعترضت كذلك، لكنها قالت إن الاتفاق لا يؤثر سلبًا على مصالحها. |
| **2020** | مصر–اليونان | اتفاق ترسيم حدود بحرية | اعترضت تركيا وليبيا على الاتفاق. رغم اعتراض الجانب التركي، إلا أنه ذكر أن الاتفاق لم يدعم نظرية اليونان بشأن الترسيم مع تركيا؛ مما يعني أن مصر تركت الباب مفتوحًا للتفاهم مع أنقرة. |
| **2020** | مصر–إسرائيل– اليونان–قبرص– الأردن–السلطة الوطنية الفلسطينية– إيطاليا–فرنسا (مراقبون: الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) | تحويل منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة للغاز | استبعد المنتدى دول شرق المتوسط الآتية: لبنان، وسوريا، وتركيا، وليبيا، والقبارصة الأتراك. |
| **2022** | لبنان–إسرائيل | ترسيم الحدود البحرية | تم بوساطة أميركية، وقد يتطلب تعديلات على الاتفاقات اللبنانية والإسرائيلية مع قبرص. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **2022** | مصر | ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا من طرف واحد | اعترضت عليه ليبيا على اعتبار أنه يستقطع جزءًا من المياه الليبية، علاوةً على الجزء الذي تدعي اليونان أنه تابع لها. الجانب التركي اعتبر أن الترسيم الأحادي لا يخرق خط الترسيم التركي–الليبي. دعت أنقرة مصر وليبيا إلى التفاوض السريع. |

**المصدر**: من إعداد الباحث

## ثالثًا: النزاع اللبناني–الإسرائيلي

### أ. خلفية عن النزاع الحدودي البحري

يعود الخلاف على ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل في جزء كبير منه إلى الإجـراءات التـي قامت بها قبرص، والتي نجم عنها اتفاقيات ثنائية منفصلة مع عدد من دول شرق البحر المتوسط؛ مما أدى إلى تداخل بين الحدود البحرية المرسومة بنـاء علـى هذه الاتفاقيات، وإلى انتهاك حقوق عدد من الدول من بينها لبنان. ولأن لبنان لا يعترف بوجود إسرائيل وفي حالة حرب معها منذ عقود تتخللها هُدَن بعضها قصير والآخر طويل الأجل، حالت هذه المعطيات بالإضافة إلى تعقيدات أخرى دون التوصـل إلى تفاهم بين الطرفين. في 17 يناير/ كانون الثاني 2007، توصلت قبرص ولبنان إلى اتفاقية لترسـيم الحدود البحرية بينهما. تضمن الاتفاق في مادته الأولى (الفقرتيـن 4 و5) ومادته الثالثة إشـارة إلى ضـرورة أن يبلغ أي طرف منهما الآخر ويستشيره أولًا في أي خطوة من شأنها أن تؤثر على الإحداثيات المشار إليها(11).

صادقت قبرص على هذا الاتفاق، لكن لبنان لم يصادق عليه. وفي 30 ديسمبر/ كانون الأول 2008، قرر مجلس الوزراء اللبناني تأليف لجنة لإعادة دراسة مسودة مشروع الاتفـاق الموقع مع قبرص وترسـيم حدود المنطقة الاقتصاديـة الخالصة اللبنانية. وضعت اللجنة، في أبريل/ نيسـان 2009، حدود المنطقة اللبنانية بشـكل منفرد نظرًا لتعذر التفاوض مع إسـرائيل وسـوريا، وأدى ذلك إلى اسـتحداث نقطة 23 جنوب النقطة 1 باتجاه إسرائيل، والنقطة 7 شمال النقطة 6 باتجاه سوريا (انظر الخريطة رقم 2)، وتـم تحديثها وإيداع الإحداثيات لـدى الأمم المتحدة، في يوليو/ تموز 2010،

وأكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه(12).

في 17 ديسمبر/ كانون الأول 2010، توصلت قبرص إلى اتفاق لترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة مع إسرائيل أيضًا، واعتمد الاتفاق على النقطة رقم 1 الواردة في الاتفاق القبرصي–اللبناني جنوب لبنان كحدود للمنطقة الاقتصادية الخالصة لإسرائيل من جهة لبنان، وأدى ذلك عمليًّا إلى دخول إسرائيل حوالي 860 كلم2 داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة التي أعلن عنها لبنان سابقًا(13) (انظر الخريطة رقم 2).

**الخريطة رقم (2): المساحة المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل بعيد الاتفاق القبرصي–الإسرائيلي وقبيل بدء التفاوض اللبناني–الإسرائيلي بوساطة أميركية**

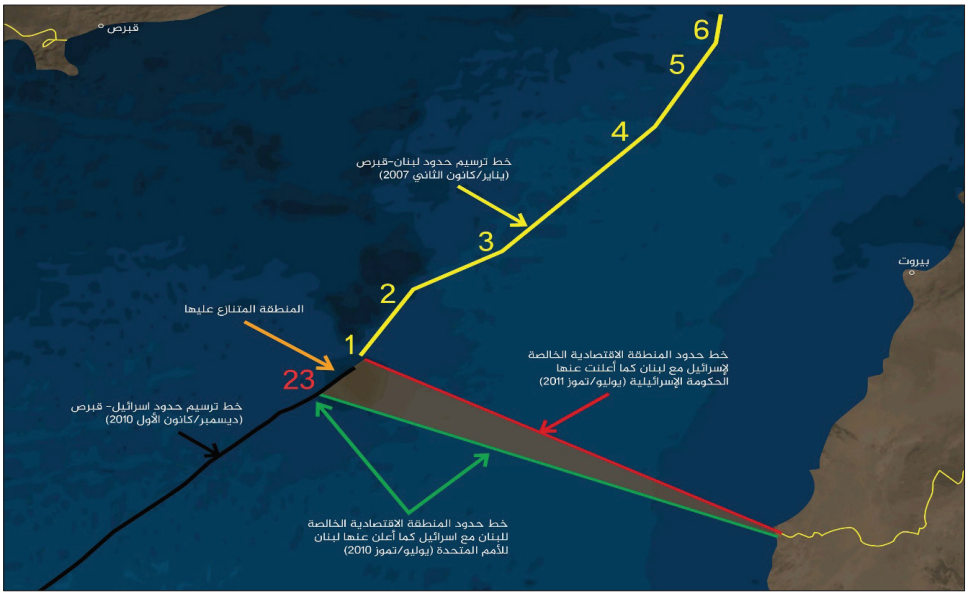


**المصدر**: مركز الجزيرة للدراسات

رفض لبنان هذا الاتفاق واعترض عليه لدى الأمم المتحدة، كما طالب قبرص بتعديله بما يحفظ حقوقه في منطقته الاقتصادية الخالصة ويمنع الاعتداء عليها، على اعتبار أنه لم يُستشر كما ينص عليه الاتفاق اللبناني–القبرصي ولم يوافق على هذا الأمر. ردَّ الجانب القبرصي بأن لبنان لم يصادق أصلًا على الاتفاق الموقع معه، وأنه ليس بوارد تعديل الاتفاق مع إسرائيل، وأن على بيروت أن تحل مشكلتها الآن مع إسرائيل من خلال التفاوض الثنائي معها. وفي 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2011، أصدر لبنان مرسوم

تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية بشكل منفرد، وأودع الإحداثيات لدى الأمم المتحدة يوم 19 أكتوبر/ تشرين الأول 2011، وهو ما اعترضت عليه إسرائيل وسوريا معًا في وقت لاحق(14). ومع اتجاه كل من لبنان وإسرائيل إلى اتخاذ خطوات أحادية، والاستعداد لتثبيت الحدود البحرية من خلال استصدار تراخيص الاستكشاف، واكتشاف إسرائيل المزيد من حقول الغاز، ازدادت الهوة بين الطرفين، وبدا أن النزاع في طريقه إلى الاشتعال ما لم يتدخل طرف ما للمساعدة على التوصل إلى حل.

**ب. جهود الوساطة(15)**

عادةً ما تُحل الخلافات على المستوى الدولي بشأن ترسيم الحدود عبر واحدة من الآليات التالية: إما المفاوضات المباشرة، وإما التحكيم، وإما الوساطة. وبما أنه ليس من الممكن اللجوء إلى مفاوضات مباشرة نظرًا لعدم وجود علاقات دبلوماسية بين الطرفين، وبما أن التحكيم لم يكن متاحًا نظرًا لغياب الأرضية المشتركة في اللجوء إلى التقاضي الدولي، فضلًا عن عدم وجود توافق بينهما على الذهاب إلى محكمة دولية، فإن الوساطة كانت الخيار الوحيد المتاح عمليًّا للطرفين لتسوية الخلاف الناشئ بينهما على ترسيم الحدود شرق البحر المتوسط. تعود جهود الوساطة الأساسية في ملف النزاع على ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل إلى العام 2012، ويمكن إيجازها في أربع مراحل أساسية تولت الولايات المتحدة مهمة القيام بها، وهي:

1- مرحلة فريدريك هوف: عيَّنت الولايات المتحدة آنذاك المبعوث الخاص السابق إلى سوريا ولبنان، فريدريك هوف، للقيام بمهام الوساطة بين الطرفين والمساعدة على التوصل إلى حل للخلاف بينهما. اقترح هوف تقسيم المنطقة المتنازع عليها مؤقتًا بين لبنان وإسرائيل، وذلك بنسبة ثلثين لصالح لبنان وثلث لصالح إسرائيل وفق ما عُرف باسم خط هوف، إلا أن مقترحة رُفض (انظر الخريطة رقم 3).

2- مرحلة عاموس هوكشتاين(16): في العام 2013، اقترح هوكشتاين، مساعد وزير الطاقة الأميركي، رسم خط أزرق بحري مُؤقت على غرار الخط الأزرق البري المرسوم بين لبنان وإسرائيل، على أن تبقى المنطقة المتنازع عليها والملاصقة للخط

من الجهتين خارج عمليات الاستكشـاف والتنقيب إلى أن يتم الاتفاق على ترسـيم نهائي للحدود البحرية، إلا أن مُقترحه رُفض.

3- مرحلة ديفيد سـاترفيلد: بدأت هذه المرحلة من التفاوض على "آلية التفاوض" بشـكل فعال في العام 2019، وبدا أنها مدفوعة بحاجة لبنان إلى التنقيب عن النفط والغـاز، ولذلك تم طرح مقترح لبناني حول آلية التفاوض، حمله ديفيد سـاترفيلد، مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى إلى إسرائيل. كان لبنان يريد تلازم مسـاريْ ترسيم الحدود البحرية والبرية، وأن تجرى المفاوضات برعاية الأمم المتحدة ودعم الولايات المتحدة في مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة (يونيفيل) في الناقورة جنوب لبنان، وأن يكون التفاوض مفتوحًا زمنيًّا. أما إسرائيل فكانت تريد التفاوض على الترسـيم البحري فقط، وأن يتم في الخارج (أوروبا أو أميركا)، وأن يكون محددًا بفترة زمنية قصيرة. تم تحقيق تقدم كبير في هذه المرحلة.

4- مرحلة ديفيد شنكر: تسلم شنكر مهامه خلفًا لساترفيلد، في يونيو/ حزيران 2019، وشهدت هذه المرحلة الاختراق الأبرز مع التوصل، في أكتوبر/ تشرين الأول 2020، إلى "اتفاق الإطار" الذي يحدد إطار التفاوض وآلياته حول النزاع. وفق هذا الاتفاق، سـتكون المباحثات غير مباشرة بين الطرفين، اللبناني والإسرائيلي، بوساطة وتسهيل من أميركا ورعاية من الأمم المتحدة، وذلك في المقر الأممي بالناقورة اللبنانية على الحدود مع إسـرائيل. جرى الاتفاق أيضًا على أن يُصار إلى بحث مسـألة الحدود البرية بشـكل منفصل. لم تدم المحادثات في هذه المرحلة طويلًا، ووسـع الجانب اللبنانـي مطالبـه خلالها إلى النقطة رقم 29 بعدما كان يطالب بالنقطة رقم 23 (انظر الخريطة رقم 3).

5- مرحلة جديدة عاموس هوكشتاين: في شهر يونيو/ حزيران من العام 2022، دعا لبنان الولايات المتحدة الأميركية إلى اسـتئناف وساطتها وذلك في محاولة لاحتواء التوتر المتصاعد مع تل أبيب بعد أن قامت إسرائيل بإرسال سفينة إلى حقل كاريش الـذي يعتبـر لبنـان أنه يقع في منطقة متنـازع عليها(17). وافقـت إدارة جو بايدن الأميركية على إرسال مستشار أمن الطاقة، عاموس هوكشتاين، إلى لبنان للعب دور الوسـاطة مجددًا(18). وفي أكتوبر/ تشـرين الأول 2022، استطاع الوسيط الأميركي إقناع الطرفين، اللبناني والإسـرائيلي، بالموافقة على اتفاق لترسـيم الحدود البحرية

بينهما ضمن صفقة تنهي الخلاف على هذا الملف وتضمن مصالح الطرفين حسب ما أعلن كل منهما، وتسمح لهما بمواصلة الجهود لاستخراج الغاز(19).

**خريطة رقم (3): المناطق المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل وحدود اتفاق ترسيم الحدود بين الجانبين**

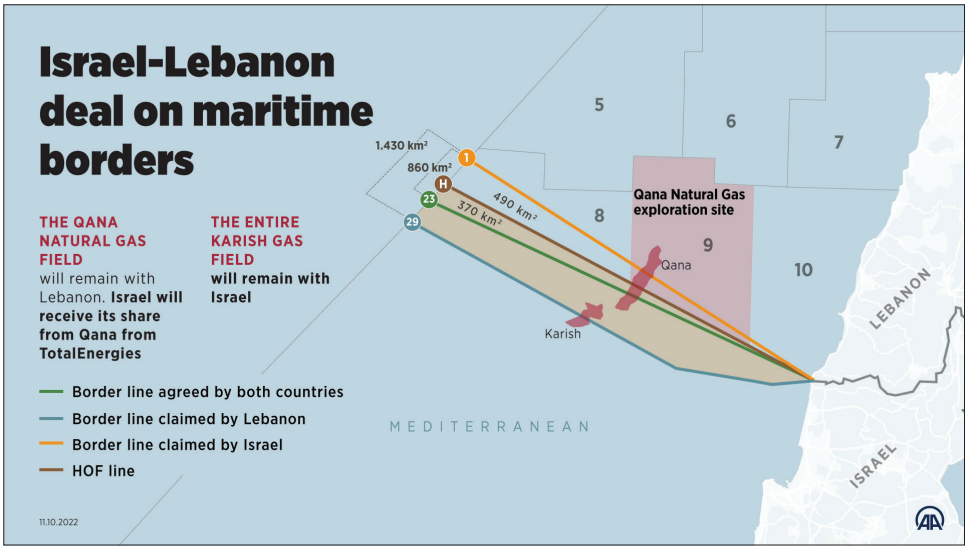


**المصدر**: وكالة الأناضول للأنباء

## رابعًا: اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل 2022

### أ. مضمون الاتفاق

يتألف نص الاتفاق الرئيسي لترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل من مقدمة وأربعة أقسام رئيسية بالإضافة إلى عدد من الملحقات(20). يضم القسم الأول 5 نقاط أساسية، ويتعلق بترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل وفق الإحداثيات الواردة فيه، ويؤكد على أن الاتفاق يُرسي حلًا دائمًا ومنصفًا للنزاع البحري القائم بينهما. يتضمن هذا القسم إشارة إلى أنه لن يتم المساس بوضع الحدود البرية بانتظار إمكانية ترسيمها مستقبلًا مع التأكيد على الخلاف في وجهات النظر القانونية فيما يتعلق بتداعيات الترسيم البري على الحدود البحرية. كما يتضمن إشارةً إلى ضرورة ابلاغ الأمم المتحدة بالإحداثيات الجديدة للترسيم البحري من قبل الطرفين على أن

تحل محل أي إحداثيات سابقة تم تقديمها إلى الأمم المتحدة وأن يُصار إلى إبلاغ الولايات المتحدة بإنجاز هذه الخطوة(21).

أما القسم الثاني من الاتفاق، فهو يضم 7 نقاط، ويوضح حقوق وواجبات الطرفين فيما يتعلق بالمنطقة التي تقع جزئيًّا في القطاع رقم 9 اللبناني، وجزئيًّا كذلك في القطاع رقم 72 الإسرائيلي، والمشار إليها باسم "المكمن المحتمل" ]يُسمي لبنان هذه المنطقة التي تقع في الطرفين: حقل قانا[ (انظر الخريطة رقم 4). ينظم هذا القسم شروط الاستكشاف لآفاق هيدروكربونية محددة ومحتملة في المكمن المذكور، ويحدد الشروط والمواصفات المتعلقة بالمُشغِّل (الشركة/ الشركات) التي ستعمل في المكمن المحتمل. في هذا القسم إشارة أيضًا إلى أن إسرائيل ستحصل على تعويض من مشغل البلوك رقم 9 لقاء الحقوق العائدة لها من أي مخزونات محتمَلة في المكمن المحتمل. وأكد القسم على أن تطوير كامل المكمن المحتمل سيكون حصريًّا لصالح لبنان، ولن تقوم إسرائيل بممارسة أي حقوق لجهة تطوير المخزونات الهيدروكربونية الواقعة في المكمن المحتمل، كما أنها لن تعترض على أي أنشطة ترمي إلى تطوير المكمن المحتمل أو تتخذ أي إجراءات من شأنها تأخير تنفيذ الأنشطة دون مسوغ(22).

**خريطة رقم (4): حدود حقل قانا الذي يقع في الجانبين، اللبناني والإسرائيلي، من الحدود البحرية والذي تم إعطاؤه إلى لبنان وفق الاتفاق**

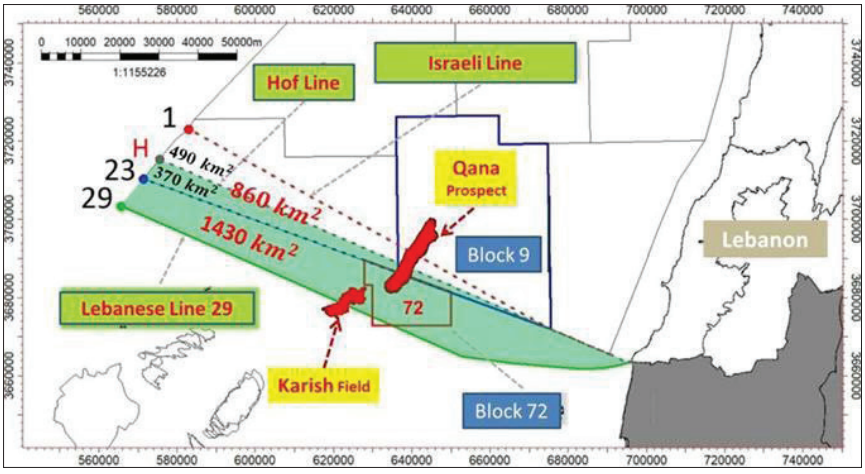


**المصدر**: "لورينت توداي" عن الجيش اللبناني

وفيما يتعلق بالقسم الثالث الذي يضم 4 نقاط، فهو يتعلق بالثروات التي من الممكن اكتشافها مستقبلًا على طرفي الحدود وآلية تفادي الاختلاف بشأنها خاصة إذا كان العمل على التطوير أو التنقيب أو الاستخراج قرب الحدود البحرية قد أدى إلى سحب جزء من التراكمات أو المخزونات الواقعة في الجزء التابع للطرف الآخر من خط الحدود البحرية أو استنفادها أو خفض منسوبها، على أن يتم ذلك من خلال الاستعانة بالولايات المتحدة الأميركية، وذلك بغرض التوصل إلى تفاهم حول منح الحقوق والطريقة التي يمكن بها التنقيب عن أي تراكمات أو مخزونات وتطويرها بأعلى قدر من الفاعلية(23).

أما القسم الرابع، فيتألف من نقطتين: الأولى: تحدد آلية حل النزاعات بين الأطراف مستقبلًا بشأن تفسير هذا الاتفاق وتطبيقه؛ حيث تحتفظ الولايات المتحدة بالدور الرئيسي في هذا المجال، وتتضمن إقرارًا بإدراك الطرفين أن الولايات المتحدة تعتزم بذل قصارى جهدها في العمل معهما على المساعدة في تهيئة جو إيجابي وبنَّاء، والمحافظة عليه لعقد النقاشات وتسوية أي خلاف بنجاح وبأقصى سرعة ممكنة. أما النقطة الثانية، فتتعلق بآلية دخول الاتفاق حيز التنفيذ. وتتضمن الملحقات بالاتفاق نماذج للمراسلات التي من المفترض أن يتم اعتمادها، وهي: (أ) مذكرة الجانب اللبناني المقترَحة إلى الأمم المتحدة، (ب) مذكرة الجانب الإسرائيلي المقترَحة إلى الأمم المتحدة، (ج) الرد المقترح من الطرفين إلى الولايات المتحدة، (د) الإخطار النهائي المقترَح من حكومة الولايات المتحدة (يُرسَل إلى الطرفين في الوقت نفسه) .(24)

**ب. استثنائية الاتفاق**

تم الاتفاق بين طرفين لا يتمتعان بعلاقات دبلوماسية؛ فلبنان لا يعترف رسميًّا بوجود إسرائيل، والطرفان في حالة حرب منذ العام 1948، تتخللها هُدَن بعضها قصير والآخر طويل الأجل. ومن هذا المنطلق، فإن اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين الطرفين هو اختراق في واقع العلاقات بينهما، وإن تم ذلك بشكل غير مباشر وعبر وساطة أميركية. كما أن محاولة بعض اللبنانيين (الرئيس اللبناني السابق وحزب الله على وجه التحديد) التقليل من أهمية الأمر والنفي التام لوجود عملية تطبيع لا تغير

من الواقع المستجد ولا من حقيقة أن الاتفاق خلق أرضية من المصالح المشتركة للطرفين ومن الممكن أن يتم البناء عليه مستقبلًا وإن لم يُقِر لبنان بالاعتراف بإسرائيل بشكل رسمي أو يسمي التطور الذي حصل بشكل علني بأنه تطبيع.

الاتفاق اللبناني–الإسرائيلي لترسيم الحدود البحرية بينهما هو الأول الذي يتم بين بلدين متجاورين في شرق البحر المتوسط؛ إذ عادة ما تلجأ الدول المتجاورة إلى ترسيم حدودها بشكل أحادي بسبب الخلافات بينها، كما أن الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها خلال العقدين الماضيين لترسيم الحدود البحرية بين عدد من الدول شرق البحر المتوسط تمت بين بلدان متقابلة وليست متجاورة. وتعد آلية التوصل إلى الاتفاق فريدة من نوعها بالنظر إلى العنصر الأول الذي تطرقنا إليه، وهو ما يجعل اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل شرقي البحر المتوسط الأول من نوعه الذي يتم عبر وساطة من طرف ثالث.

وقد تبدَّى من طبيعة المفاوضات وسرعة التوصل إلى اتفاق، أشاد به الطرفان، أن هناك دوافع أصيلة وظروفًا موضوعية كانت حاضرة بقوة لدى لبنان وإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية؛ وهو الأمر الذي أدى إلى تسهيل مهمة الوسيط نسبيًّا وإلى التوصل إلى تسوية يمكن لكل طرف أن يقوم بتسويقها بالشكل الذي يناسبه، وبتفسيرها على أنها انتصار استطاع من خلاله تأمين مصالحه.

كان لبنان قد شهد في العام 2019 انتفاضة شعبية ضد السلطة الحاكمة، تبعها انهيار اقتصادي غير مسبوق على الإطلاق ما أدى إلى انهيار سعر صرف العملة المحلية (الليرة)، وتخلف لبنان عن سداد ديونه، وحصل فراغ حكومي، ووقع انفجار هائل، في أغسطس/ آب 2020، أدى إلى تدمير ميناء بيروت وجزء كبير من الواجهة البحرية ومقتل 200 مواطن وجرح وتشريد الآلاف، وارتفاع المديونية العامة للبلاد إلى حوالي 100 مليار دولار مع بداية العام 2022. ومع قرب انتهاء العام 2022، كان لبنان يستعد لدخول البلاد في حالة شلل سياسي غير مسبوقة مع شغور السلطة التنفيذية وفراغ في موقعي رئاسة الجمهورية والحكومة؛ إذ إن ولاية الرئيس الدستورية تنتهي مع نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 2022، أما الحكومة، فهي في موقع حكومة تصريف أعمال. ولهذه الأسباب بالتحديد، تعجل رئيس الجمهورية التوصل إلى اتفاق لترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل قبيل انتهاء ولايته الدستورية.

في المقابل، كانت إسـرائيل خلال الفترة الممتدة من 2019 وحتى عام 2022، تعزز من موقعها ودورها شـرق البحر المتوسـط مع تحولها من مستورد للغاز إلى مصدِّر له. ترافق ذلك مع انضمامها إلى منتدى غاز شرق البحر المتوسط، في يناير/كانون الثاني 2019، وتوقيع اتفاقية مع الأردن وأخرى مع مصر لتصدير الغاز في ديسمبر/ كانون الأول 2019، واتفاقية مع قبرص واليونان في يناير/كانون الثاني 2020 لإنشاء أنبوب "إيست ميد" لنقل الغاز من إسرائيل إلى أوروبا مرورًا بهما، واتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، في يونيو/حزيران 2022، لزيادة صادرات الغاز إلى أوروبا.

بعد الغزو الروسـي لأوكرانيا، في فبراير/ شـباط 2022، رأت إسرائيل في التطورات الإقليمية والدولية فرصة سـانحة للاسـتثمار في دورها كمُصدِّر صاعد للطاقة شرق البحر المتوسط، وفرصة كذلك لتسريع عملية التطبيع الجارية مع العديد من الدول في الشرق الأوسـط، وكلتاهما تفترضان تسريع عمليات استكشاف واستخراج وتصدير الغاز، وهو أمر غير ممكن من دون ترسيم الحدود مع لبنان. علاوةً على ذلك، فإن حكومة رئيس الوزراء الإسـرائيلي، يائير لبيد، كانت تحضِّر للانتخابات المقبلة في نوفمبر/ تشـرين الأول 2022، ولذلك فقد كانت تسـتعجل التوقيع على الاتفاق قبل إجراء الانتخابات التشريعية.

وقد أكد كل من الجانبين، اللبناني والإسـرائيلي، أن الاتفاق ضَمِنَ حقوقهما كاملة وسيحقق الاستقرار في المنطقة ويتيح استثمار الموارد بشكل فوري. وبحسب رئيس الوزراء الإسرائيلي، لبيد، هناك إجماع نادر لدى كافة أجهزة الأمن حول حيوية هذا الاتفاق، وهو يُعتبر بمنزلة إنجاز دبلوماسـي نادر يتضمن اعتراف لبنان باتفاق خطي مكتوب بإسـرائيل، واحتفاظ تل أبيب بحقل "كاريش" كاملًا، والحصول على 17٪ مـن الأربـاح الناجمة عن حقل "قانا"، بالإضافة إلـى الاحتفاظ بحرية التصرف في مواجهـة حزب الله والتهديدات الصادرة عن الشـمال. ولهذا، فإن الاتفاق يضمن، بحسـب لبيد، كامل مصالح البلاد السياسـية والاقتصادية والأمنية ويحقق الاستقرار ويخفف من احتمال اندلاع صراع مع لبنان(25).

أمـا الرئيس اللبناني السـابق، ميشـال عون، فقد اعتبر الاتفاق إنجـازًا تاريخيًّا وأن الجانـب اللبناني حصـل على حقوقه كاملة ولم يتنازل عن كيلومتر واحد من مياهه وأنه أضاف إليها حقل قانا كاملًا، كما اعتبر الأمين العام لحزب الله اللبناني، حسن

نصر الله، ما حصل في اتفاق ترسيم الحدود البحرية انتصارًا كبيرًا للبنان وشعبه وللمقاومة(26). وفي حين لفت عون إلى أن اتفاق ترسيم الحدود البحرية الجنوبية للبنان يُعد عملًا تقنيًا لا يتضمن أي أبعاد سياسية، وليست له أي مفاعيل تتناقض مع السياسة الخارجية للبنان في علاقاته مع الدول الأخرى، قال نصر الله: إنه ليس هناك أساس للحديث عن تطبيع، على اعتبار أن المفاوضات في ملف الترسيم كانت جميعها غير مباشرة ولم يلتق الوفدان، اللبناني والإسرائيلي، تحت سقف واحد، مضيفًا أن الاتفاق الموقع لترسيم الحدود البحرية "ليس معاهدة دولية ولا اعترافًا ولا تطبيعًا مع إسرائيل"(27).

وتحدث الطرفان عن ضمانات تم الحصول عليها لإنجاز الاتفاق، فيما وصف الجانب الأميركي، الذي قام بجهود امتدت في الجولة الأخيرة من المفاوضات عدة أشهر، الاتفاق بالتاريخي، مشيرًا إلى أنه سيجلب موارد طاقة جديدة ليس للبلدين فحسب، وإنما للأسواق الدولية أيضًا. كما هنَّأ الرئيس الأميركي الطرفين على التوصل لهذا الاتفاق مُبديًا دعمه لهما. وشدَّد هوكشتاين على أن الولايات المتحدة ستواصل عملها كضامن للاتفاق حتى بعد التغييرات التي ستحصل في لبنان وإسرائيل(28)، وأن الاتفاق يوفر الاستقرار على جانبي الحدود، ويصب في مصلحة الطرفين، وأن أي انتهاك للاتفاق من قبل أي طرف، سيؤدي في نهاية المطاف إلى خسارة الطرفين(29).

## خامسًا: تحليل "سوات" الرباعي SWOT

### أ. نقاط القوة (S)

هناك العديد من المؤشرات التي تدل على أن اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل هو اتفاق قوي وقابل للصمود، لعل أبرزها:

1. الاتفاق مُوقع من قبل رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس الوزراء الإسرائيلي، وقد تم الاطلاع على تفاصيله من قبل الجهات المعنية في لبنان وإسرائيل أثناء المفاوضات، وإعداد المسودة النهائية، وبعد الانتهاء من صياغة الاتفاق، وهو ما يعني أنه اتفاق قوي ويحظى بالقبول لدى الطرفين.

2. صياغة الاتفاق تسمح لكل طرف من الأطراف المعنية بتسويقه على أنه انتصار لصالحه، يضمن حقوقه، ولا يترتب عليه تقديم أي تنازلات، ويتيح له استغلال الثروات في باطن البحر مباشرة ودون الحاجة إلى ترتيبات مستقبلية أو مرتبطة بأي جانب.
3. الاتفاق يخدم المصالح المباشرة لكلا الطرفين، لكن الأهم أنه يخلق مساحة مشتركة من المصالح للطرفين أيضًا بحيث يجعل استمرارية تنفيذ الاتفاق مرهونة باستمرار اتفاق الطرفين على المصالح المشتركة، وهو ما يحفزهما على الإبقاء على هذا الحيز من الأرضية المشتركة والمصالح المشتركة وربما تعزيزها مستقبلًا.
4. ضمانات الوسيط الأميركي للطرفين، ووجود مصلحة مباشرة لواشنطن في نجاح الاتفاق نظرًا للدور الذي من المتوقع أن تلعبه شركات التنقيب عن النفط والغاز الأميركية في المنطقة، والمكاسب التي من الممكن أن تجنيها واشنطن من تثبيت الاتفاق على المستوى الجيوسياسي والجيواقتصادي والجيوأمني تصب في صالح تمتين الاتفاق.
5. الاتفاق يسمح بإنشاء شبكة مصالح إضافية للعديد من الأطراف على المستوى الإقليمي والدولي، ما من شأنه أن يوسع من دائرة الدول الداعمة له والتي لديها مصلحة في الحفاظ على الاتفاق واستمراريته، ولاسيما دول الاتحاد الأوروبي والشركات المعنية به، كشركة "توتال إنرجي" الفرنسية، وشركة "إيني" الإيطالية التي تمتلك أعمالًا واسعة شرق البحر المتوسط والمعنيتان بشكل أساسي بالاتفاق المتعلق بإعطاء إسرائيل حصة من أرباح "المكمن المحتمل" في حال تطويره، بالإضافة إلى شركة إنرجيان اليونانية التي تعمل على تطوير حقل "كاريش" الإسرائيلي.

**ب. نقاط الضعف (W)**

وبموازاة مؤشرات القوة التي سبق ذكرها، هناك بعض المؤشرات على وجود نقاط ضعف في الاتفاق، قد تخلق بعض المشاكل مستقبلًا، خاصة إذا ما تغيرت المعطيات والظروف، من بينها:

1. الاتفـاق لا يحظى بإجماع لدى الجانبين، اللبناني والإسـرائيلي؛ إذ على الرغم من المصادقة الرسـمية على الاتفاق من قبـل الرئيس اللبناني ورئيس الحكومة الإسـرائيلية، إلا أن الاتفاق تعرض لانتقاد شـديد في البلدين ولقي معارضة من شـرائح مختلفة سياسية وشـعبية. ففي لبنان، بدت شريحة واسعة من اللبنانيين غير مؤيدة لهذا الاتفاق على اعتبار أنه يقر بتنازل السلطات اللبنانية وحزب الله عن مساحة من مناطق سيادية لبنانية تمتد حتى الخط 29، وخسارة لبنان القسم المتنازع عليه مع حقل كاريش وعشرات إن لم يكن مئات مليارات الدولارات. في إسـرائيل، اعتبر رئيس الوزراء السـابق، بنيامين نتنياهو (أصبح مجددًا رئيسًا للـوزراء بعد الانتخابات التي جرت في أعقاب الاتفاق)، أن الاتفاق تنازل عما أسماه حقوق إسرائيل دون مناقشة في الكنيست أو تفويض قانوني، ووعد بعدم الالتزام بالاتفاق بعد توليه رئاسـة الحكومة، لكنه عاد بعد فوزه في الانتخابات، وأكـد أنه لـن يلغيه، بل سـيراجعه وإذا وجد فيـه عيوبًا سـيصححه "بطريقة مسؤولة"(30).

2. بعـض فقـرات الاتفاق نصت على إمكانية النظر في تعديلات مسـتقبلية إذا ما جرى ترسـيم الحدود البرية وتجميد الجزء المختلف عليه من الحدود البحرية عند اليابسة اللبنانية. هذا يعني أن هناك احتمالًا ولو كان ضئيلًا في أن يتم فتح الموضوع مسـتقبلًا. وبقدر ما يعتبره البعض مدخلًا لتفاهم مستقبلي، فقد يكون كذلك سببًا لنزاع جديد بينهما.

3. على الرغم من أن الاتفاق نص على أنه يُرسي حلًّا دائمًا ومنصفًا للصراع على ترسيم الحدود بين الطرفين، اللبناني والإسرائيلي، شرق البحر المتوسط، إلا أن الظروف التي عُقد خلالها سـهلت إلى حد كبير التوصل إليه، وبما أن الظروف غير ثابتة أو مستقرة، فهذا يعني أن تغيرها قد يؤثر مستقبلًا على المصالح المشتركة للطرفين وتاليًا على الاتفاق، سيما أن هناك ما يتيح إعادة مناقشة بعض النقاط كما سبق وذكرنا. حزب الله بالتحديد، أشار في تصريح لأمينه العام إلى أن الاتفاق لا يعتبر اتفاقية أو معاهدة، ولذلك فإن مثل هذا التوصيف قد يفتح الباب مستقبلًا أمام التملص من الاتفاق عند انتفاء الحاجة إليه أو عند تغير الأوضاع التي أدت إلى التوصل إليه.

4. بالرغم من أن الاتفاق يتيح للطرفين، اللبناني والإسرائيلي، المباشرة في عملية الاستثمار والاستكشاف والتنقيب والاستخراج، إلا أن البنية التحتية القانونية والفنية واللوجستية لفعل ذلك متوافرة لدى إسرائيل وجاهزة منذ زمن، في حين أن الجانب اللبناني يحتاج إلى سنوات حتى يبدأ فعليًّا برؤية انعكاسات هذا الاتفاق. وعليه، فإن الفارق الزمني هو لصالح إسرائيل، فإذا لم يستفد لبنان عمليًّا من هذا الاتفاق، فتأخرت النتائج، أو تأجلت عوائد الاستثمار لسبب أو آخر بعد عدة سنوات، فقد يفقد الاتفاق أهميته وتنتفي المصالح المشتركة التي بنيت عليها.

### ج. الفرص التي يتيحها الاتفاق (O)

استنادًا إلى أهمية الاتفاق وعوامل القوة السابق ذكرها، فإن الاتفاق يتيح عددًا من الفرص لعدد من الأطراف المعنية به بشكل مباشر أو غير مباشر، لعل أبرزها:

1. يتيح الاتفاق إمكانية استغلال الثروات شرق البحر المتوسط بشكل أكبر، وأسرع؛ ذلك أن الخلافات المتعلقة بترسيم الحدود البحرية بين الدول المتخاصمة غالبًا ما تكون العامل الأول والأكثر أهمية في منع حصول ذلك. ومع انتفاء عامل أساسي من عوامل تعطيل استكشاف، والتنقيب عن، وتصدير الغاز في جزء مهم من شرق حوض البحر المتوسط، أصبح الطريق سالكًا أمام إسرائيل ولبنان لفعل المزيد في هذا الجانب.
2. سيفتح الاتفاق الباب -على الأرجح- أمام المزيد من الدول الواقعة شرق البحر المتوسط لإجراء اتفاقات ترسيم حدود بحرية سواءً تلك التي تمتلك حدودًا بحرية مع لبنان وإسرائيل، أو التي لا تمتلك حدودًا مع الجانبين ربما. هناك حافز أكبر طبعًا للدول التي تمتلك حدودًا مع لبنان وإسرائيل، لاسيما قبرص، لفعل ذلك، إذ إن الاتفاق اللبناني-الإسرائيلي سيجبر قبرص على تعديل الاتفاق السابق مع إسرائيل، كما أنه سيفتح الباب أمام اتفاق جديد مع لبنان. ربما يشجع الاتفاق اللبناني-الإسرائيلي أيضًا كلًّا من سوريا ولبنان على إجراء ترسيم مماثل للحدود البحرية بينهما سيما أنهما يعانيان من مشاكل مشابهة. سوريا، كما هي الحال بالنسبة إلى إسرائيل، ليست عضوًا في قانون البحار، وتدَّعي أن إعلان

لبنان ترسيم حدوده البحرية من جانب واحد ينتهك مساحة بحرية تابعة لها. بُعَيدَ الاتفاق اللبناني–الإسرائيلي، تواصل الطرفان، اللبناني والسوري، لفتح ملف ترسيم الحدود البحرية، وقد اتفق الطرفان على تشكيل وفود رسمية لمتابعة الموضوع دون الحاجة إلى وسيط(31)، لكن لم يحصل أي تقدم في هذا الملف بعد(32).

3. قد يشجع الاتفاق دولًا أخرى على اعتماد نفس صيغة التفاوض لناحية وجود وسيط، أو حتى نفس صيغة الاتفاق. هناك الكثير من نزاعات ترسيم الحدود شرق المبحر المتوسط القائمة بسبب غياب آلية متفق عليها لحل النزاع، علمًا بأن الوساطة هي الآلية الأكثر سهولة ربما مقارنة بالآليات الأخرى، وبالإمكان تطبيقها على حالات مثل النزاع بين تركيا واليونان، وهو النزاع الأكبر والأكثر أهمية شرق البحر المتوسط؛ حيث فشل الطرفان حتى الآن في حل خلافهما بسبب المطالب اليونانية المُبالغ فيها، والدعم الكامل والمُطلق وغير المشروط الذي تتمتع به اليونان من قبل الاتحاد الأوروبي وأميركا في كل الظروف؛ الأمر الذي يُقوض من إمكانية التوصل إلى حل.

4. بالنسبة إلى إسرائيل، الاتفاق مع لبنان هو أكثر من مجرد اتفاق لترسيم الحدود؛ إذ تعتقد تل أبيب أنه بمنزلة اعتراف لبناني بها، اعتراف قد يفتح المجال واسعًا لاحقًا أمام المزيد من الخطوات التي من الممكن أن تفضي إلى درجة أكبر من "تطبيع الأمر الواقع" في العلاقات من بينها باب ترسيم الحدود البرية الذي تُترك مفتوحًا بحكم الاتفاق الموقع. وإن كرر الجانب اللبناني إنكاره وجود تطبيع، وشدَّد على أن الاتفاق لا يعني اعترافًا بإسرائيل أو تطبيعًا معها، إلا أنه لا يمكن تجاهل حقيقة أن الاتفاق يخلق مساحة من المصلحة المشتركة بين لبنان وإسرائيل والمرتبطة بالترسيم والتنقيب والاستخراج وربما لاحقًا التصدير المشترك للغاز أو ربما العضوية المشتركة في نفس المنظمة المعنية. كما تتوقع إسرائيل أن يحقق الاتفاق نوعًا من الاستقرار مع لبنان ويحيد حزب الله ويخفف من اعتماد لبنان على إيران مستقبلًا. وفي هذا السياق، فإن الاتفاق قد يوسع من عملية التطبيع الجارية بين إسرائيل وعدد من الأنظمة العربية، بحيث يتم إدماج إسرائيل في المنطقة ليس من الناحية السياسية فقط، وإنما من الناحية

الاقتصاديــة أيضًــا مع الاتجاه الجاري إلى زيــادة اعتماد عدد من الدول العربية على الغاز الإسرائيلي.

5. بالنسبة إلى لبنان، يشكِّل الاتفاق مع إسرائيل فرصة لانتشال الاقتصاد اللبناني من أزمته العميقة وانهياره المالي. وإن كان استكشــاف واستخراج الغاز يحتاج إلى وقت، إلا أن الاتفاق يرفع من فرص لبنان أيضًا في الحصول على مســاعدات دولية بدعم أميركي، كما أنه يســمح لشــركات التنقيب عن النفط والغاز بالعمل بحرية وســهولة مع انتفاء المشــاكل الحدودية، مما يســرِّع من حظوظ لبنان في الاســتفادة من ثروات النفط والغاز في حال تجاوز مشاكله وانقساماته الداخلية. علاوة على ذلك، فإن الاتفاق يخلق حالة من المصالح المشتركة بين الطرفين من بينها الحاجة إلى تحقيق الاستقرار للسماح بالاستمرار في الاستكشاف والتنقيب عــن النفط والغاز. فضلًا عن ذلــك، فإن الاتفاق ينص على ضرورة دفع عوائد لإســرائيل، وإن كان ذلك يرتبط بشــكل مباشر بالشركة المنقبة عن النفط والغاز في الشــطر اللبناني من الحدود البحرية مع إســرائيل، إلا أنه يعني وجود رابطة مالية واقتصادية غير مباشرة مع لبنان أيضًا على اعتبار أن شركة التنقيب المعنية (توتال الفرنسية وإيني الإيطالية في هذه الحالة)(33) ستدفع لإسرائيل من حصتها التي تحصل عليها من العمل في المنطقة البحرية اللبنانية. وتعني هذه المعطيات أنه ستكون هناك مصلحة في عدم اندلاع حرب بين الطرفين، أو حصول تصعيد أمني كبير، أو توترات عسكرية لأن ذلك سيعني بشكل تلقائي تعطيل العمل في مشــاريع اســتخراج وتصدير الغاز، إلا في حال كان هناك تفاهم غير معلن على استبعاد هذا القطاع في حال حصول تصعيد، وهو أمر محتمل من الناحية النظرية.

6. بالنســبة إلى الولايات المتحدة، يعزز الاتفاق من مصالح واشــنطن شرق البحر المتوســط، ومن وجودها المباشــر من خلال دورها الدبلوماسي والسياسي، أو من خلال دور شــركاتها التي من المتوقع أن تحصل على حصة من المشــاريع لاحقًا إلى جانب الشــركات الاوروبية ســيما أن الاتفاق نص في القسم الثاني، الفقرة الثالثة، على اســتبعاد الشركات سيئة السمعة أو الخاضعة لعقوبات دولية –والتي غالبًا ما يُقصد بها الشركات الإيرانية والروسية وربما الصينية أيضًا– من العمل في المنطقة رقم 9 التي تم منحها للبنان على الحدود البحرية مع إسرائيل.

7. بالنسبة إلى الأوروبيين، وعلى الرغم من أنهم غير مذكورين بالنص في اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، إلا أنهم قد يكونوا الرابح الأكبر منه إذا ما استبعدنا الأطراف المنخرطة بشكل مباشر فيه. مع اندلاع الحرب الروسية ضد أوكرانيا، دفع اعتماد أوروبا على الغاز الروسي إلى البحث عن مصادر جديدة لتنويع الواردات وتقليص الاعتماد على موارد الطاقة الروسية. وفي هذا السياق، يبرز حوض شرق البحر المتوسط مصدرًا أساسيًّا من مصادر التنويع في واردات الغاز، ولذلك عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقية مع إسرائيل ومصر لزيادة صادرات الغاز إلى أوروبا في يونيو/ حزيران 2022(34)، ويبحث عن مزيد من الحلول مما من شأنه أن يعطي أهمية أكبر لغاز شرق البحر المتوسط.

8. الاتفاق سيقوي على الأرجح من علاقة إسرائيل مع مصر فيما يتعلق بتسييل وتصدير الغاز. فبسبب زيارة قدرة إسرائيل على استخراج وتصدير المزيد من الغاز، ستكون هناك حاجة إلى قدرة أكبر على التسييل عبر المنصات المصرية. لكن في المقابل، قد يسرع هذا الاتفاق أيضًا من التفاوض حول إعادة تفعيل مشروع خط أنابيب إسرائيل–تركيا عبر قبرص وذلك لأن الاعتماد الكامل على مصر للتسييل هو أكثر كلفة من الناحية المالية وأكثر استهلاكًا للوقت. وفي حال تفعيل التفاوض على هذا الخط، فسيُعد ذلك بمنزلة ضربة قاضية لمشروع إيست ميد اليوناني. أخيرًا، من الممكن أن يفتح الاتفاق الباب أمام لبنان وأعضاء آخرين للانضمام إلى منظمة غاز شرق المتوسط.

### د. المخاطر المحتملة للاتفاق (T)

بموازاة عوامل القوة والضعف والفرص التي يتيحها الاتفاق للأطراف المنخرطة فيه وتلك المستفيدة منه بشكل مباشر أو غير مباشر، يحمل الاتفاق معه عددًا من المخاطر على أكثر من صعيد، لعل أهمها:

1. يعزز الاتفاق من عمليات التطبيع الجارية بين إسرائيل والأنظمة العربية وهو ما يزيد من الضغط باتجاه عمليات التطبيع. ولأن جزءًا من عملية التطبيع الإقليمية الجارية بدعم أميركي تقتضي دمج إسرائيل اقتصاديًّا في المنطقة وزيادة اعتماد الدول العربية على تل أبيب لاسيما في أمن الطاقة والأمن الاقتصادي، سيربط

ذلك عمليًّا الدول العربية بإسرائيل ويجعلها تحت رحمتها، وقد كان العام 2020 عامًا مفصليًّا في هذا المجال(35)؛ إذ بدأت إسرائيل تصدير الغاز لأول مرة إلى كل من الأردن ومصر وذلك وفق اتفاقيتين منفصلتين حولتاها من مستورد إلى مُصدر للطاقة لأول مرة على الإطلاق، بموجب الاتفاق مع الأردن، سيتم تصدير نحو 45 مليار متر مكعب من الغاز من حقل "ليفياثان" إلى عمان، على مدار 15 عامًا(36)، أما الاتفاق مع مصر، فقد قضى بتصدير إسرائيل حوالي 7.2 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًّا، لمدة 15 عامًا(37).

2. في العام 2021، وقَّعت كل من مصر والأردن وسوريا ولبنان اتفاقًا لإعادة إحياء ما يسمى بـ"خط الغاز العربي" لتزويد لبنان بالغاز المصري والكهرباء الأردنية. وهناك من أشار إلى أن الغاز الذي يصل إلى كل من سوريا ولبنان وفق هذا الاتفاق هو في حقيقة الأمر غاز إسرائيلي. تعزز الموافقة الأميركية على هذا المشروع -بالرغم من العقوبات المفروضة على نظام الأسد- من المؤشرات التي تشير إلى أنه غاز إسرائيلي وأن الهدف هو دمج إسرائيل اقتصاديًّا في المنطقة ضمن مخطط التطبيع الأوسع لربط الدول العربية بها(38).

3. فضلًا عن ذلك، فإن شركات الطاقة الإسرائيلية بدأت بالحصول على عقود في قطاع الطاقة في عدد من الدول العربية من بينها على سبيل المثال مصر والمغرب. ولعل شركة الطاقة الإسرائيلية "نيوميد إنرجي" التي تلعب دورًا مهمًّا في اتفاق تصدير الغاز إلى مصر تعد أبرز مثال على هذا التوجه الجديد؛ حيث كانت الشركة قد أعربت عن خطط لها للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة مصر(39). كما وقَّعت الشركة الإسرائيلية، في العام 2022، اتفاقية مع وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، وشركة "أداركو إنرجي"، في المغرب، لمدة 9 سنوات وذلك للبحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي وإنتاجه في الصحراء المغربية(40).

4. اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل سيُعزز على الأرجح من موقع ودور إسرائيل على حساب الدول العربية لأنه يمنح تل أبيب أهمية إضافية لدى الغرب بصفتها لاعبًا جديدًا وصاعدًا في ميدان الطاقة؛ مما قد يدفع الأوروبيين إلى غض النظر عن الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين وعن سياسة الأنظمة

الشمولية في المنطقة طالما أن ذلك سيؤمِّن لها تنويع وارداتها من الغاز وتقليل الاعتماد على موارد الطاقة الروسية والحصول على كميات جديدة من الغاز بأسعار رخيصة نسبيًّا مقارنة بالغاز الروسي.

5. ومع أن الوساطة الأميركية هي عامل قوة للاتفاق في هذه المرحلة كما سبقت الإشارة، إلا أن أي تحول مستقبلي في موقف الولايات المتحدة من الاتفاق، أو انحياز في التطبيق لصالح إسرائيل، أو عدم التزام بالاتفاق، أو ربما حتى الانسحاب من الاتفاق والتخلي عنه، سيعرِّضه على الأرجح إلى الانهيار. ومع أن هذا الاحتمال ضعيف جدًّا الآن، ولا توجد مصلحة أميركية لفعل أي من هذه الأمور، إلا أنه لا يمكن استبعاده بشكل مطلق مستقبلًا، على الأقل من الناحية النظرية، وذلك بالاعتماد على سوابق أميركية، ليس آخرها الاتفاق النووي الإيراني، واتفاقية باريس للمناخ وغيرها.

6. تغير موازين القوى، أو المعطيات التي أدت إلى التوصل إلى هذا الاتفاق، أو حتى حصول خيبة أمل لدى الجانب اللبناني إذا ما تبين لاحقًا أن المناطق التي حصل عليها بالقرب من خط ترسيم الحدود مع إسرائيل لا تحتوي على ثروات نهائيًّا، أو ربما تحتوي بشكل محدود جدًّا على بعض الثروات لكن بشكل لا يعكس الآمال والتوقعات التي كانت قائمة، فقد يهدد ذلك مصير الاتفاق مستقبلًا.

## خاتمة

يشير تحليل "سوات" الرباعي إلى أن اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل يتمتع بنقاط قوة ويتيح العديد من الفرص بالمقارنة مع نقاط الضعف التي يعاني منها والمخاطر التي قد يفرضها خلال المرحلة اللاحقة. ويوفر الاتفاق العديد من المزايا التي ترقى به إلى مرتبة التسوية؛ إذ استطاع كل من الطرفين تسويقه على أنه انتصار لصالحه نجح من خلاله تحقيق مصالح البلاد العليا. وبالرغم من إصرار السلطات اللبنانية –بما في ذلك حزب الله– على أن الاتفاق ليس تطبيعًا للعلاقات مع إسرائيل، إلا أنه يخلق أرضية من المصلحة المشتركة التي تربط استمرارية الاتفاق باستمرار المصلحة المشتركة للطرفين والتي تعزز بدورها من الالتزام الثنائي به. وإن لم يحقق الاتفاق السلام بين الطرفين، علنًا على الأقل، إلا أنه سيُخفف على الأرجح

من احتمالات وقوع حرب مفتوحة بينهما نظرًا للاعتبارات سابقة الذكر وتلك التي جرى ذكرها في الورقة، ويشمل ذلك بطبيعة الحال حزب الله. لكن في المقابل، من المهم جدًّا مراقبة المعطيات التي أدت إلى التوصل للاتفاق كما هي الحال بالنسبة إلى موقف الضامن والوسيط، أي الجانب الأميركي؛ ذلك أن أي تحول جوهري في هذه المعطيات من شأنه أن يؤثر سلبًا على الاتفاق وعلى إمكانية استمراره مستقبلًا.

## المراجع

(1) انظر:

Ehab Abu Gosh and Rafael Leal-Arcas, "Gas and Oil Explorations in the Levant Basin: The Case of Lebanon and Israel, Oil, Gas & Energy Law Intelligence", vol. 11, no. 3, (April, 2013): 1-31.

(2) راجع:

Eduardo Wassim Aboultaif, "The Leviathan Field Triggering a Maritime Border Dispute

Cyprus, Israel, and Lebanon", Journal of Borderlands Studies, vol. 32, no. 3, (2016): 298-304.

(3) راجع:

Ibrahim G. Aoudé, "Conflict Over Oil and Gas in the Mediterranean: Israeli Expansionism in Lebanon", Arab Studies Quarterly, vol. 41, no. 1, (2019): 95- 110.

(4) راجع:

Yael Teff-Seker, Aviad Rubin & Ehud Eiran, "Israel's 'turn to the sea' and its effect on Israeli regional policy", Israel Affairs, vol. 25, no. 2, (2019): 234-255.

(5) انظر:

Marilyn M. Helms and Judy Nixon, "Exploring SWOT analysis –

where are we now? A review of academic research from the last decade", Journal of Strategy and Management

vol. 3, no. 3, (2010): 215-251

(6) انظر:

David W. Pickton and Sheila Wright, "What's SWOT in strategic analysis?", Strategic Change, vol. 7, no. 2, (1998): 101–109.

(7) راجع:

Adam J. Koch, "SWOT Does not Need to be Recalled: It needs to be enhanced", University of West Georgia, 2001. (Accessed: November 17, 2022). https://tinyurl.com/mvupb2k9

(8) راجع:

C.J. Schenk et al., "Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean", U.S. Geological Survey, 12 March 2010, p. 2.

(9) علي باكير، " اللعبة الكبرى: جيوبوليتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط"، منتدى السياسات العربية، نوفمبر/ تشـرين الثاني 2019، (تاريخ الدخول: 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022)،https:// tinyurl.com/mr4ymmmh

(10) علـي باكيـر، "النزاع على الغاز في شـرق المتوسـط ومخاطر الاشـتباك"، مركز الجزيرة للدراسـات، 19 أبريل/ نيسان 2018، (تاريخ الدخول: 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022)،https:// tinyurl.com/5t3rf2dr

(11) علي باكير، "رقعة الشطرنج اللبنانية–الإسرائيلية: النزاع على الحدود والغاز شرق المتوسط"، مركز الجزيرة للدراسات، 5 يناير/ كانون الثاني 2021، (تاريخ الدخول: 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022)، https://tinyurl.com/2y8cc95t

(12) نفس المرجع السابق.

(13) نفس المرجع السابق.

(14) نفس المرجع السابق

(15) نفس المرجع السابق

(16) للاسم ألفاظ متعددة، منها: آموس هوكستين، آموس هوشتاين، وآموس هوكشتاين.

(17) راجع:

"As Israel moves to drill natural gas, Lebanon urges US envoy to end maritime dispute", Times of Israel, 6 June 2022. (Accessed: November 27, 2022) https://tinyurl.com/56xn6mp5

(18) راجع:

"Lebanon to invite US to mediate Israel maritime border talks", Aljazeera, 6 June 2022. (Accessed: November 29, 2022). https://tinyurl.com/29j28dhf

(19) راجع:

"Special Presidential Coordinator Hochstein's Travel to Lebanon and Israel", U.S. Department of State, 26 October 2022. (Accessed: December 1, 2022). https://tinyurl.com/mr27amxv

(20) راجع:

"Full Text: Final Version of Israel-Lebanon Maritime Border Deal", Haaretz, 12 October 2022. (Accessed: December 6, 2022).

https://tinyurl.com/yzz88yyd

(21) Ibid

(22) Ibid

(23) Ibid

(24) Ibid

(25) "يائيـــر لابيد يوقع اتفاق ترســـيم الحدود البحرية مع لبنـــان"، وكالة الأناضول، 27 أكتوبر/ تشـــرين الأول 2022، (تاريـــخ الدخـــول: 10 ديســـمبر/ كانون الأول 2022)، https://tinyurl. com/5n76cdef

(26) "بعد توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية.. بايدن يهنئ إسرائيل ولبنان ونصر الله يعتبر ما حدث انتصارًا كبيرًا"، الجزيرة نت، 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، (تاريخ الدخول: 11 ديسمبر/ كانون الأول 2022)، https://tinyurl.com/26pkdcxk

(27) نفس المرجع السابق.

(28) "من دون صور للوفدين ولا مصافحات.. اتفاق الترسيم البحري بين لبنان وإسرائيل يدخل حيز التنفيذ"، يورونيوز، 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، (تاريخ الدخول: 12 ديسمبر/ كانون الأول 2022)، https://tinyurl.com/dch39ndc

(29) "لبنان وإسرائيل توقعان اتفاق ترسيم الحدود البحرية"، تايمز أوف إسرائيل، 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، (تاريخ الدخول: 13 ديسمبر/ كانون الأول 2022)،.https://tinyurl.com/2653a9vm

(30) The Netanyahu Doctrine: An in-depth regional policy interview, Al-Arabiya, 15 Dec. 2022. Viewed 24 Dec. 2022:

https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2022/12/15/Exclusive-The-Netanyahu-Doctrine-an-in-depth-regional-policy-interview.

(31) "عون يتفق مع الأسد على ترسيم بحري قريب"، الأخبار، 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، (تاريخ الدخول: 14 ديسمبر/ كانون الأول 2022)، https://tinyurl.com/4d79fwn4

(32) "مصدر: سوريا تلغي زيارة وفد لبناني لمناقشة ترسيم الحدود البحرية"، صحيفة الشرق الأوسط، 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، (تاريخ الدخول: 15 ديسمبر/ كانون الأول 2022)، https://tinyurl.com/yc8rzrke

(33) "شركة "توتال إنرجي" و"إيني" توقعان اتفاقية إطار مع إسرائيل بشأن حقل غاز قانا"، آي 24 نيوز، 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، (تاريخ الدخول: 15 ديسمبر/ كانون الأول 2022)، https://t.ly/rLkK

(34) راجع:

"EU, Israel and Egypt sign deal to boost East Med gas exports to Europe", Reuters, 15 June 2022. (Accessed: November 17, 2022). https://t.ly/DLnI

(35) عبد الله العقرباوي، "تطبيع برائحة الغاز.. هكذا تُحول إسرائيل مشاريع الطاقة إلى أداة للنفوذ في محيطها العربي"، الجزيرة ميدان، 30 يناير/كانون الثاني 2022، (تاريخ الدخول: 14 ديسمبر/كانون الأول 2022)، https://t.ly/Piyr

(36) "إسرائيل تعلن بدء تصدير الغاز إلى الأردن"، العربي الجديد، 1 يناير/كانون الثاني 2020، (تاريخ الدخول: 16 ديسمبر/كانون الأول 2022)، https://t.ly/fm4c

(37) راجع:

"Israel Gas Partners to Change Egypt Deal to Avert Supply Halt", Bloomberg, 24 July 2019. (Accessed: December 13, 2022). https://t.ly/66R7

(38) خالد خليل، "الغاز الإسرائيلي.. يغذي شرايين نظام الأسد وحزب الله"، تليفزيون سوريا، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، (تاريخ الدخول: 13 ديسمبر/كانون الأول 2022)، https://cutt.ly/v0XICjG

(39) "نيوميد.. أول شركة إسرائيلية تمتلك أصولًا للنفط والغاز في مصر"، الطاقة، 29 سبتمبر/أيلول 2022، (تاريخ الدخول: 17 ديسمبر/كانون الأول 2022)، https://cutt.ly/P0XIcJE

(40) راجع:

"Israeli company in Moroccan natural gas deal", I24 News, 6 December 2022. (Accessed: December 20, 2022). https://cutt.ly/h0XIUf0

# أزمات الحدود في إفريقيا: نظرة على النزاعات الحدودية الموروثة عن الاستعمار الأوروبي

# Borders Crisis in Africa: An Inquiry into the Border Disputes inherited from European Colonialism

البشير معاد- EL Bachir Mouad *

**ملخص:**

تتناول هذه الدراسة النزاعات والخلافات الحدودية في القارة الإفريقية، وتتتبع وفق المعطيات السياسية الراهنة والتاريخية العوامل التي أفرزتها وتداعياتها على الدول الإفريقية، ومستجداتها في ظل ما تعانيه القارة من تحديات تنموية واقتصادية وما تزخر به من موارد وإمكانات طبيعية. وتكشف الدراسة أنه حتى بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية، تبقى الحدود الإفريقية بوصفها موروثة عن الاستعمار، عاملًا رئيسيًّا في نشوب الصراعات والنزاعات بين دول القارة، لاسيما أن تلك الحدود أفرزت تقسيمًا عرقيا عشوائيا كان أثره وخيمًا على التنمية الاقتصادية والمؤسسية طويلة المدى في جميع أنحاء إفريقيا. وتُلقي هذه الدراسة الضوء على دور الاتحاد الإفريقي وجهوده في تسوية النزاعات الحدودية بين دوله الأعضاء، وتستخلص أن تعامل منظمة الوحدة الإفريقية مع الحدود الاستعمارية يمثل عبئًا على الاتحاد الإفريقي حاليًّا ودوامةً مغلقة لم يستطع الاتحاد الخروج منها في ظل تقاعس القوى الأوروبية "المستَعمِرة" سابقًا عن المساعدة في حل هذه المعضلة، وانعدام الموارد المادية والمَعرفة التقنية والإرادة السياسية الإفريقية لترسيم الحدود.

**الكلمات المفتاحية:** إفريقيا- النزاعات الحدودية- الحدود الاستعمارية- الاتحاد الإفريقي-التقسيم العرقي

**Abstract:**

This study investigates border disputes in Africa. Based on current and historical political realities, the study traces the factors behind these borders; their repercussions on the states in the continent; and their impact in light of the continent's economic challenges, natural resources and capabilities. The study reveals that the borders inherited from colonialism remain a major factor in the outbreak of conflicts and disputes between African states even after the end of the colonial era due to the arbitrary

* البشير معاد، باحث في مجال العلوم الإنسانية.

EL Bachir Mouad, Researcher specialised in humanities

ethnic division that accompanied their demarcation and their severe effects on long-term economic and institutional development throughout Africa. The study also sheds light on the role and efforts of the African Union in settling border disputes between its member states. Ultimately, it finds that the Organisation of African Unity's handling of colonial borders is currently a burden on the African Union, and a never ending cycle it is unable to break due to inaction of former colonial European powers and the lack of financial resources, technical knowledge and African political will to demarcate borders.

**Keywords:** Africa, border disputes, colonial borders, African Union, ethnic division.

## مقدمة

تشكَّل الكثير من الحدود البرية في العالم في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشـــرين، نتيجـــة المغامرات الإمبريالية الأوروبية، التـــي بلغت ذروتها في العقدين الأولين من القرن العشرين عندما تم الاتفاق على حدود النظام العالمي الجديد لما بعد الحرب العالمية الأولى، والتي أرسى مبادئها مؤتمر باريس للسلام، عام 1919، ومعه أُعيد ترتيب خرائط أوروبا وأجزاء من آسيا وإفريقيا وجزر المحيط الهادئ.

وتتداخـــل العوامـــل التي أدت إلـــى ظهور الحـــدود، فمنها الجغرافـــي والتاريخي والسياســـي؛ ويبقى الاستعمار الأوروبي عاملًا رئيسيًّا في ذلك وتسبب في أن يورث الدول المســـتعمَرة معضلة الأزمات الحدودية نتيجة التقســـيم الذي قامت به القوى الاســـتعمارية لأراضي البلدان المستعمَرة بشـــكل عشوائي أو متعمد بشكل تعسفي، فـــكان أن فرضت عليها بذلك حدودًا لا تنســـجم مع حقائـــق تاريخية، وهو ما كان أحد أســـباب نزاعات دموية تفاوتت حدتها، وأفرزت بدورها مجموعة من الظواهر كالنزوح القســـري إلى البلدان المجاورة واللجوء والاقتتال وانتشار الميليشيات على طول الحدود التي أصبح معظمها مرتعًا للأنشـــطة غير القانونية والأعمال الإجرامية كالتهريب والإرهاب وغيرها.

وبمجرد نشـــوب النزاعات الحدودية وتصاعدها إلى نزاعات مســـلحة، يتأثر اقتصاد وأمن الدول والمجموعات العرقية التي تمارس حياتها في الحدود المشتركة، وتظهر معهـــا المطالبـــات التاريخية أو الثقافية للبلدان، أو يبـــرز التنافس بينها على الموارد المعدنية أو الثروات النفطية، أو مصايد الأسماك، أو الأراضي الخصبة، أو الوصول إلى المياه والسيطرة على منابعها.

وفي هذا الاتجاه تأتي هذه الدراســـة لإلقاء الضوء على واقع الخلافات والنزاعات الحدودية في القارة الإفريقية، وتبيان كيف عبثت القوى الاستعمارية بها، تاركة خلفها البلدان الإفريقية مُحاطة بأَســـوجَةٍ من لهب، ولم تبذل تلك القوى حتى بعد "انتهاء" الحقبة الاســـتعمارية أية مســـاعَ مجدية لمســـاعدة هذه البلدان في إيجاد حل توافقي لخلافاتها الحدودية، فتكون بذلك قد أدخلت ثاني أكبر قارة في العالم في مشكلات معقدة طويلة الأمد.

## أولًا: الحدود الاستعمارية وتداعياتها على الدول الإفريقية

يوجد في إفريقيا 109 من الحدود الدولية البرية التي تفصل بين دول القارة، يتجاوز طولها مجتمعة أكثر من 170 ألف كيلومتر، لم يُرَسم منها سوى الثلث تقريبًا(1)، وهي مشكلة لا تزال مؤرقة حتى يومنا هذا وتزداد تعقيدًا، رغم أن الدول الإفريقية المستقلة حينها اختارت، في عام 1964، الحفاظ على حدودها الاستعمارية، تلافيًا لحدوث صراعات واسعة النطاق حول الأراضي.

لقد أدى رسم القوى الاستعمارية الأوروبية للحدود السياسية في إفريقيا إلى تقسيم العديد من الأعراق عبر الدول الإفريقية عند حصولها على الاستقلال. ورغم أن هذا التقسيم كان عشوائيًّا في البداية، إلا أن تلك القوى وقَّعت مئات المعاهدات والاتفاقيات الثنائية حول مجالات النفوذ، لاسيما في ستينات القرن التاسع عشر عندما بدأ الفرنسيون والبريطانيون الاستكشاف المنهجي لغرب إفريقيا. وبدوره، أثَّر هذا التقسيم العرقي على جوانب أخرى من التنمية الاقتصادية والمؤسسية وعلى الأداء الاقتصادي طويل الأمد في جميع أنحاء إفريقيا.

كان للاستعمار الأوروبي، دون أدنى شك، تأثير عميق على المجتمعات الإفريقية المعاصرة، وربما قبل ذلك بكثير مع تجارة الرقيق في القرون التي سبقت الحركة الإمبريالية حين قامت القوى الأوروبية بتصدير ما يقرب من 20 مليون إفريقي وبيعهم عبيدًا في أسواق النخاسة(2).

ويُظهر التاريخ الإفريقي أن في الفترة ما بين نهاية تجارة الرقيق وبداية الحكم الاستعماري، وقع حدث كبير كان له تداعيات مؤلمة طويلة الأمد، كما سنرى لاحقًا، وهو عملية "التدافع نحو إفريقيا" التي بدأت بانعقاد مؤتمر برلين، في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 1884، والذي استمر انعقاده حتى 26 فبراير/ شباط 1885(3). ولم تكتمل هذه العملية إلا مطلع القرن العشرين، حين قسَّم الأوروبيون إفريقيا إلى مناطق نفوذ ومحميات ومستعمرات، ورسَّموا حدودها في العواصم الأوروبية في وقت كان الأوروبيون بالكاد قد استقروا في إفريقيا ومعرفتهم بأحوالها وجغرافيتها السياسية محدودة للغاية، وبقيت تلك الحدود إلى يومنا هذا راسخة ملتهبة حتى بعد "انتهاء" الحقبة الاستعمارية. ونتيجة لذلك، أصبح جزء كبير من الشعوب الإفريقية

ينتمي إلى مجموعات عرقية مقسمة بين دول مختلفة(4)، ويُرجع عدد من الدارسين هذا الأمر ليس فقط إلى الاستعمار في حد ذاته بل إلى التحديد غير المناسب لحدود الدول المُستَعمَرة(5).

وقد خلص الباحث جيفري هيربست (Jeffrey Herbst) إلى أن "الحدود الإقليمية اكتسبت أهميتها لأول مرة في تاريخ إفريقيا [مع الاستقلال]، ومثَّلت من نواح كثيرة الجزء الأكثر أهمية بالنسبة للدولة الاستعمارية"(6).

ولقد أفرزت هذه الحدود المصطنعة صراعات عرقية، لاسيما عقب تقسيم المجموعات العرقية عبر الدول الإفريقية حديثة النشأة حينها. وفي هذا الاتجاه، يرى دونالد هورويتز ((Donald L. Horowitz أن التقسيم العرقي أدى بدوره إلى بروز النزعات الوحدوية وساعد في خلق الأيديولوجية الانفصالية والقومية عند هذه المجموعات العرقية المنقسمة، والتي غالبًا ما استُخدمت بشكل فعال من قبل الحكومات لزعزعة استقرار البلدان المجاورة، مما مهد في نظره الطريق لظهور التمييز بين الأعراق المنقسمة في المجال السياسي واندلاع الحروب العرقية(7).

وفي الوقت الذي كان فيه مؤتمر برلين يرسم حدود إفريقيا على الخريطة، فقد أصبح يرمز فعليًّا إلى التقسيم العرقي، لأنه أرسى المبادئ التي سيتم استخدامها بين الأوروبيين لتقسيم القارة، وتمثل الاعتبار الرئيسي في الحفاظ على الوضع الراهن الذي يمنع الصراع والتهافت بين الأوروبيين حول القارة الغنية، لاسيما أن ذكريات الحروب الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت لا تزال حية وقتها في وجدان القوى الأوروبية.

يسجل التاريخ إذن، أن القوى الأوروبية قامت برسم الحدود بين البلدان الإفريقية دون مراعاة للظروف المحلية لهذه البلدان، ولم يُدعَ القادة الأفارقة ولم يُؤخذ برأيهم حتى. وهنا يشير الباحث الإفريقي، أسيواجو (Asiwaju)، إلى أن "مؤتمر برلين، على الرغم من أهميته لتاريخ إفريقيا اللاحق، قد كان في الأساس شأنًا أوروبيًّا، فلم يكن هناك تمثيل إفريقي، وكانت المصالح الإفريقية على قدر أهميتها هامشية تمامًا في مقابل المصالح الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية الأساسية للقوى الأوروبية المتفاوضة"(8).

وتظهر جليًّا في مؤتمر برلين حالة العجلة التي اعترت القوى الأوروبية الاستعمارية لدرجة أنها لم تنتظر وصول المعلومات من المستكشفين والجغرافيين والمبشرين، ولرئيس الوزراء البريطاني في ذلك الوقت، اللورد سالزبري (روبرت سيسيل)، قول مأثور يكشف عشوائية القوى الأوروبية في تقسيم القارة وغياب معرفتها بها، حين قال: "لقد انخرطنا في رسم خطوط على خرائط لم تطأها أقدام الرجل الأبيض قط، وكنا نتنازل لبعضنا عن الجبال والأنهار والبحيرات، ولم يُعقنا شيء بقدر ما كنا لا نعرف على وجه الدقة موقعها على الأرض"(9).

لم يكن الأوروبيون يرسمون حدود الدول الإفريقية المرتقبة، بل كانوا يرسمون حدود المستعمرات والمحميات، مما يوضح أنه لم يكن لديهم في ذلك الوقت أي توقع لاستقلال هذه الدول، والأكثر من ذلك أنه لم يكن لديهم استعداد لتغيير الحدود الاستعمارية على الرغم من المعلومات الجديدة على أرض الواقع(10).

ولكن الاستقلال الإفريقي حدث بسرعة لم تتوقعها القوى الاستعمارية، وسرعان ما توالى استقلال الدول تباعًا حيث حصل أربعون بلدًا على استقلاله بحلول نهاية 1966، واقترح الكثيرون في ذلك الوقت تغيير الحدود الاستعمارية، لكن القادة الأفارقة والأوروبيين المغادرين لم يتطرقوا لهذه القضية.

في عام 1964، قبلت جميع الدول الإفريقية تقريبًا الحدود الاستعمارية عند توقيعها على ميثاق منظمة الاتحاد الإفريقي، باستثناء الصومال والمغرب، فضلًا عن اعتراض غانا وتوغو على حدودهما التي قسمت شعب الإيوي، لكن ذلك الاعتراض لم يحقق جدواه فبقيت الحدود الاستعمارية على حالتها، مثلما يذكر الباحث تاسيو جاشو (Tasew Gashaw) مشيرًا أيضًا إلى أن القوى الأوروبية مع بداية الاستعمار قد تعاملت بشكل تفضيلي مع القادة المحليين وزعماء القبائل الإفريقية، واستحوذت على الأراضي الغنية بالموارد ورسمت حدودها عن طريق أساليب الخداع والاحتيال والترهيب والرشوة(11).

وإذا كان مؤتمر برلين قد أضفى الشرعية التاريخية على تقسيم إفريقيا، فإن من أسوأ تداعيات عملية التقسيم تلك هي أنها أسفرت عن حوالي 58 منطقة انفصالية محتملة في 29 دولة مستقلة في إفريقيا، وتحظى هذه المناطق بدعم نحو 83 جمعية سياسية وجماعة ضغط(12).

ومن إفرازات ذلك التقسيم العرقي أيضًا بروز المطالب الوحدوية لدى العرقيات التي قسمتها الحدود الاستعمارية؛ حيث رأى هورويتز (Horowitz) أن ذلك التقسيم زاد من احتمال نشوب الصراعات والاقتتال الدموي، فالحدود الاستعمارية قسمت شعب الإيوي (Ewe) بين غانا وتوغو، وشعب يوروبا (Yoruba) بين نيجيريا وبنين، وشعب الهاوسا (Hausa) بين نيجيريا والنيجر، فيما توزع شعب الفولاني (Fulani) عبر حزام عريض من غرب ووسط إفريقيا، وشعب التيكي (Teke) في الغابون والكونغو (برازافيل)، وشعب الفانغ (Fang) توزعوا بين الكاميرون والغابون وغينيا الاستوائية، وشعب الباكونغو (Bakongo) قسم بين الكونغو (برازافيل) والكونغو الديمقراطية وأنغولا، وشعب اللوندا (Lunda) بين الكونغو الديمقراطية وزامبيا وأنغولا، وجرى تقسيم الشعب الصومالي بين الصومال وإثيوبيا وكينيا وجيبوتي، وشعب الولوف (Wolof) تشتت بين موريتانيا وغامبيا والسنغال، وشعب الكاكوا (Kakwa) في السودان وأوغندا، فضلًا عن توزع مجموعات أمازيغية مختلفة على أكثر من دولة في شمال إفريقيا(13).

لقد تسبب هذا النمط من التقسيم الإداري للدول إلى ظهور نزعات انفصالية متوقعة بشدة، وتسببت بنشوب حروب داخلية مثلت نحو 20٪ من جميع الحروب الأهلية في إفريقيا(14)، ولعبت النزعة الوحدوية والأيديولوجية المرتبطة بها دورًا رئيسيًّا في بعض الصراعات الكبرى، وخاصة في الصومال ومالي والسنغال(15). فالصوماليون، على سبيل المثال، انقسموا أثناء الاستعمار بين أربع مستعمرات أوروبية مختلفة. وترمز النجمة الخماسية في علم الصومال إلى الرغبة في توحيد المناطق الخمس التي تقطنها العشائر الصومالية، وهي: أرض الصومال الإيطالية، وشمال كينيا، وجنوب إثيوبيا، وأرض الصومال الفرنسية-جيبوتي، وأرض الصومال البريطانية)، وقد كان طموح الصوماليين في إثيوبيا لأن يصبحوا جزءًا من الصومال سببًا في نشوب ثلاث حروب طويلة الأمد(16). ولدينا في كينيا نموذج آخر، فقد شهدت في السنوات الأولى بعد استقلالها صراعًا في منطقة الحدود الشمالية عندما قاتل المتمردون الصوماليون من أجل ضم الصومال(17).

إلى جانب التقسيم العرقي، أسهم وضع الحدود الاستعمارية في تخلف البلدان الإفريقية وفي نشوب الصراعات فيها، فقد حددت تلك الحدود جميع الخصائص

الجغرافيــة والثقافيــة الخاصة بكل بلد ومنها عــدم التجانس العرقي للبلدان وحجم مســاحتها ومدى توفرها على السواحل البحرية من عدمه(18). وهذا العامل الأخير كان بالــغ التأثير على التنمية، وقد تطــرق الباحث كولبير (Paul Collier) مثلًا إلى أن الحدود الاســتعمارية جعلت نســبة كبيرة من البلدان الإفريقية دولًا حبيسة بدون سواحل بحرية مما عرقل إمكانات نموها على المدى البعيد(19).

## ثانيًا: الدول العربية الإفريقية ونصيبها من النزاعات الحدودية

يظل الســودان البلد العربي الإفريقي الأكثر تعقيــدًا من حيث التحديات الحدودية، وذلــك بالنظر إلى شســاعته الجغرافيــة وتباين تركيبته العرقيــة والإثنية، وأيضًا إلى الحروب الأهلية التي شــهدها هذا البلد منذ منتصف القرن العشــرين(20). ربما لا يوجد بلد عربي إفريقي أســوأ حظًّا من الســودان، فقد تغلغلت آثار القتال العرقي والميليشيات المتمردة فيه منذ منتصف القرن العشرين وفي جميع الدول المجاورة. فمــن غربه لطالما تطلعت تشــاد إلى أن تكون وســيطًا في حل نــزاع دارفور(21)، وأنشــأت لهذا الغرض قوة مشــتركة لمراقبة الحدود مع السودان عام 2010، وبقيت هذه الجهود متواضعة حتى في ظل توقيع السودان وليبيا وتشاد والنيجر لاتفاق حول تعزيز التعاون الأمني ومراقبة الحدود المشــتركة فــي عام 2018(22)، الذي يقضي بإنشاء إطار تشاوري وعملي لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة؛ حيث تم الاتفاق على إنشــاء لجنة للتنســيق والمتابعة تكون رئاستها دورية لمدة ستة أشهر بين الدول الموقعــة. وبموجب هذا الاتفاق، تســتطيع أي دولة طرف عند تعرضها لعدوان من مجموعــات متطرفة أو مرتزقة على الحدود ملاحقة المعتدين فيما وراء الحدود من خلال التنســيق المســبق مع الدولة المعنية؛ ولكن هذا الاتفاق بقي مجمدًا منذ أكثر من ثلاث سنوات، رغم مطالبة السودان بتفعيله(23).

أما في شــرق السودان، فقد أعاقت الاضطرابات المدنية والسياسية الجهود المبذولة لترســيم الحدود مع إثيوبيا، ويتنازع البلدان على منطقة الفشــقة حيث يلتقي شمال غــرب منطقة أمهرا الإثيوبية بولاية القضارف في الســودان(24)، وهذه الأزمة تعتبر هي الأخرى موروثة عن الاســتعمار البريطاني، حيث تعود جذور النزاع إلى اتفاقية 1902 الموقعة في 15 مايو/أيار من ذات السنة، في أديس أبابا بين إثيوبيا وبريطانيا

(نيابة عن السودان)، ولا يملك السودان من أمره سوى مطالبة بريطانيا بتذكير إثيوبيا بالاتفاقية وبنودها، لكن دون جدوى(25).

وللسودان نزاع حدودي آخر مع مصر حول مثلث حلايب وشلاتين التي تديرها مصر بحكم الأمر الواقع، ويعود هذا الخلاف إلى اتفاقية بين كل من بريطانيا ومصر عام 1899 تم بموجبها تحديد حدود السودان، ليتم لاحقًا تعديلها في يوليو/ تموز من العام ذاته بمنح ميناء سواكن إلى السودان، ووصولًا إلى اتفاق عام 1902 الذي حددت خلاله بريطانيا حدودًا إدارية منفصلة بين البلدين.(26) ولا يزال هذا الخلاف قائمًا بين الجانبين؛ حيث رفع السودان شكوى رسمية إلى مجلس الأمن الدولي في فبراير/ شباط 2018، وجدد رفعها مرة أخرى في فبراير/ شباط 2021، وكانت آخر المطالبات السودانية في مارس/ آذار 2021(27).

وأما الجزائر فلا تزال حدودها البرية مع المغرب مغلقة منذ 1994، وكان للجزائر خلافات كامنة مع ليبيا التي تطالبها بحوالي 32 ألف كيلومتر مربع من جنوب شرق الجزائر(28)، لكن الجزائر أعلنت رسميًّا مؤخرًا عن انتهائها من ترسيم حدودها مع جميع البلدان المجاورة، بل وقدمت للاتحاد الإفريقي في أشغال الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والأمن للاتحاد مقترحات للالتزام بمبدأ احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال، وقد اعتمد الاتحاد الإفريقي قرارًا بمقترحات الجزائر(29). كما أعلنت على لسان وزير خارجيتها أنها انتهت مؤخرًا من ترسيم حدودها مع "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية"، التي تعترف بها الجزائر، وتعتبرها المغرب جزءًا من أراضيها. وجاءت الخطوة الجزائرية في ظل قلق أممي متواصل من أن يتحول النزاع الدبلوماسي والسياسي بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية إلى عامل لزعزعة الاستقرار بين دول الجوار وخطر جر هذه المنطقة إلى مواجهة عسكرية لن تسلم منها كل البلدان المجاورة.

وبالنسبة لجزر القمر، فإن فرنسا قضت نهائيًّا فيما يبدو على مطالبتها بجزيرة مايوت الخاضعة للإدارة الفرنسية. وتمهيدًا لضم الجزيرة النهائي، أدخلتها عام 2003 في المادة 72 من الدستور الفرنسي(30)، وأخضعت الجزيرة عبر عدة عمليات استفتاء لسكانها في الأعوام 1974، و1976، و2009، ومؤخرًا في 2011، لتُصبح خامس مقاطعة خارجية لفرنسا وقسمها رقم 101(31)، بل وحظيت باعتراف الاتحاد

الأوروبـــي كأرض فرنســـية اعتبارًا مـــن 1 يناير/كانون الثانـــي 2014 بموجب قرار للمجلس الأوروبي(32).

وتعترض جزر القمر على مطالبة فرنســـا ومدغشقر بملكية جزيرة الشعاب المرجانية "بانك دو جيسير" في قناة موزمبيق، والتي هي جزء من منطقتها الاقتصادية الخالصة؛ ولا تزال الجزيرة موضع خلاف بين هذه الدول الثلاث؛ حيث يزعم الفرنســيون أن الشعاب المرجانية هي جزء من جزرهم المتناثرة في المحيط الهندي(33).

وفيما يتعلق بجيبوتي، فقد اتهمت، عام 1996، إريتريا باختراق حدودها، والتي هي بالمناســبة حدود رســمتها في الأصل فرنسا المستعمِرة لجيبوتي وإيطاليا المستعمِرة لإريتريــا في وقت ســابق من هذا القرن بموجب بروتوكــول موقع بين القوتين عام 1900(34). وفي 2008، احتلت القوات الإريترية شبه جزيرة رأس دوميرة، فاشتبك الجانبان في صراع كاد يتسبب في اندلاع حرب شاملة في القرن الإفريقي؛ ما اضطر مجلــس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى فرض عقوبات، في ديســمبر/كانون الأول 2009، على إريتريا بســبب رفضها ســحب قواتها من جيبوتي، وأيضًا بسبب دعمها للجماعات المسلحة في الصومال(35). واستمر الوضع كما هو عليه إلى أن نجحت الوســاطة القطرية، عام 2010، في وضع قوات حفظ ســلام على جانبي الحدود، ثم تكلَّلت تلك الجهود بتوقيع اتفاق بين إريتريا وجيبوتي لتسوية النزاع الحدودي برعاية قطرية، في مارس/آذار 2011.

لقد جرى حســم الخلاف بشــكل نســبي بين البلدين منذ تطبيع العلاقات السياسية والتجارية بينهما أواخر 2018، وإطلاق إريتريا ســراح جميع أســرى الحرب، ورفع مجلس الأمن الدولي عقوباته عن إريتريا في 14 نوفمبر/تشــرين الثاني 2018(36)، لكن النزاع الحدودي مرشــح للاشــتعال في ظل تقلب الأوضــاع في منطقة القرن الإفريقــي، وفــي ظل اندلاع الاقتتال في إقليم تيغراي شــمال إثيوبيا، ما أســفر عن موجة نزوح داخل البلاد أو اللجوء إلى الســودان المجاور. وقد بلغ عدد اللاجئين من الإقليم في السودان أكثر من 45 ألف لاجئ، بينما وصل عدد النازحين من الإقليم داخل إثيوبيا نحو 100 ألف شخص، وما يفاقم الوضع هو أن الإقليم يستضيف أصلًا نحو 96 ألف لاجئ من إريتريا بحسب إحصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(37).

وتمتد المشكلات الحدودية لتشمل الحدود مع دول غير إفريقية، وهي موروثة بدورها عن الاستعمار، كما في حالة المغرب مع إسبانيا. وتسيطر الأخيرة على الجيوب الساحلية لسبتة ومليلية وجزيرة قُميرة، وجزر بينون دي ألهوتشيماس وإسلاس شافاريناس، والمياه المحيطة بها. ويستند المغرب في مطالبته بهذه الأجزاء إلى مبادئ الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار، ولاسيما قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 لعام 1960 حول إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمَرة، وأيضًا من منطلق أن الاحتلال الإسباني يعرقل الاستقلال الاقتصادي والسياسي للمغرب، كما يعتبر أن القواعد الإسبانية تمثل تهديدًا لأمنه القومي. وفي المقابل، تطالب إسبانيا بهذه الأراضي على أسس تاريخية أهمها مبدأ الأرض الخلاء وحق استعمارها، ورغبة سكان هذه الأقاليم في البقاء تحت الحكم الإسباني(38).

وتبقى هذه الخلافات الحدودية ناتجة في الأساس عن الإرث الاستعماري والتنظيم الجيوسياسي التاريخي للمنطقة، والأكثر من ذلك أن السيطرة الإسبانية على هذه المناطق تجعلها تحت سيادتها المباشرة، لتصبح حدودها -تلقائيًّا- حدودًا للاتحاد الأوروبي مع المغرب، وتتعمق هذه الأفضلية الإستراتيجية لإسبانيا على حساب المغرب بكون هذه الأراضي تصبح -حُكمًا- واقعة ضمن منطقة دفاع حلف شمال الأطلسي (ناتو) الذي تنتسب إليه إسبانيا. ولعل خير إشارة على هذا الأمر هو تذكير رئيس الوزراء الإسباني، بيدرو سانشيز، خلال قمة أوروبية في بروكسل، بتاريخ 24 مايو/ أيار 2021، بأن علاقات اسبانيا والمغرب يجب أن تستند إلى ركيزتين أساسيتين، هما: "الثقة واحترام حدود أوروبا"، وذلك بعد الأزمة الدبلوماسية بين البلدين إثر دخول أفواج من القاصرين المغاربة إلى مدينة سبتة المحتلة بسبب تخفيف الجانب المغربي لمراقبة الحدود(39).

ولا تزال الحدود البحرية بين المغرب وإسبانيا في وضع معقد وبحاجة لتحديد شامل، والبلدان قاما بشكل أحادي بترسيم حدودهما البحرية وخاصة في المحيط الأطلسي؛ حيث صادق مجلس المستشارين المغربي على مشروعي قانونين يهدفان إلى بسط الولاية القانونية للمغرب على كافة مجالاته البحرية بتاريخ 22 يناير/ كانون الثاني 2020(40). وربما جاءت هذه الخطوة ردًّا على وضع إسبانيا سنة 2015 بشكل أحادي طلبًا لدى الأمم المتحدة لترسيم مياهها الإقليمية.

### ثالثًا: الخلافات الحدودية لدول جنوب الصحراء

تواجه تشـاد منذ بداية القرن الحادي والعشـرين تحديـات على طول حدودها مع الدول المجاورة لاسيما مع السودان والنيجر وجمهورية إفريقيا الوسطى؛ ففي أوائل عام 2003، تسـبب الاقتتال الدائر في منطقة دارفور بغرب السـودان في فرار آلاف السودانيين إلى تشاد، الذين يصل عددهم حاليًّا، بحسب آخر الإحصائيات، إلى أكثر من 373 ألف لاجئ(41)، وبسبب عدم تعاون حكومتي كل من السودان وتشاد فيما يخـص وضع حدٍّ للميليشـيات المتمردة، قام الاتحاد الأوروبي، في أبريل/ نيسـان 2008، بنشـر قوة حفظ سـلام تابعة للاتحاد الأوروبي لحماية اللاجئين الفارين من تشـاد والسـودان وجمهورية إفريقيا الوسـطى في مناطق الصراع على طول الحدود بعـد تصويت البرلمان الأوروبي على قرار بذلـك(42)، ثم ما لبثت الأمم المتحدة أن قامت باسـتبدال وحدة أكبر من قوات حفظ السـلام التابعة لها بهذه القوة، في مارس/ آذار 2009(43).

ولعل السيناريو الأسوأ الذي ربما ينتظر هذا البلد يكمن في بحيرة تشاد، التي تشترك في حدودها مع تشاد ثلاث دول، هي: نيجيريا والنيجر والكاميرون، وقد تمكنت هذه الدول من تأسيس اتحاد سياسي يُدعى دول حوض بحيرة تشاد. ولكن هذه البحيرة بدلًا من أن تكون نبعًا للحياة، باتت الآن مصدرًا لانعدام الأمن والجريمة المنظمة، مما يزيد من زعزعة اسـتقرار منطقة حوض البحيرة بأكملها، وهي التي تغذي أكثر من 30 مليون نسمة.

يعيـش العديد من المجتمعـات في المناطق الحدودية الكبيرة المشـتركة بين دول حوض بحيرة تشاد، وتعرف اشتباكات ونزاعات دموية بين الفينة والأخرى بين قبائلها ومجموعاتهـا العرقية نتيجة التنافس علـى الموارد المائية للبحيرة؛ حيث تتركز هذه المجموعـات حول الأنهار والجـداول التي توفر الرعي والمياه والأراضي الصالحة للزراعة.

وفـي أواخر العـام 2020، توصلت دراسـة بعنوان "التدهور البيئي وسـبل العيش واستقرار منطقة حوض تشاد"(44)، إلى نتيجتين رئيستين، هما:

- أن بحيرة تشـاد أصبحت بحيرة ضحلة جدًّا بعد أن كانت في السـتينات سادس

أكبر مسطح مائي داخلي في العالم بمساحة مياه مفتوحة تبلغ 25 ألف كيلومتر مربع، وانخفضت في بداية السبعينات إلى أقل من ألفي كيلومتر مربع، وفي الثمانينات تقلصت مساحتها بأكثر من 90٪.

- أن جفاف هذه البحيرة يهدد نمط عيش المجموعات العرقية التي تقطن على حدودها، ووقد تسبب الصراع حول البحيرة في تفاقم ظاهرة الجفاف وتعقيد محاولات نشر الأمن الجماعي في المنطقة.

وبحسب تقرير صادر عن وزارة الخارجية الألمانية بالتعاون مع مركز الأبحاث أديلفي، بعنوان "الصراع والتعاون العابران للحدود في حوض بحيرة تشاد"(45)، فإن نقص مياه البحيرة يؤثر على العلاقات الدبلوماسية لدولها؛ حيث أدت التغيرات في مستويات مياه البحيرة إلى ظهور جزر عليها، وهذا بدوره خلق خلافات حول وضعها القانوني والانتماء الوطني والموارد الناشئة. ونتيجة لتراجع ضفاف البحيرة على الجانب النيجيري بين عامي 1959 و1994، هاجر العديد من النيجيريين واستقروا داخل حدود الكاميرون؛ مما اضطر الأخيرة إلى إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

وتكمن خطورة الخلافات الحدودية بين دول بحيرة تشاد في كون الحدود الطبيعية للبحيرة متغيرة بعامل التغير المناخي، الذي تتخذ معه الحدود الجغرافية والسياسية شكلًا جديدًا كلما تقلصت المساحة المائية للبحيرة.

والجدير بالذكر أن لجنة حوض بحيرة تشاد وضعت خطة لبناء سد وقنوات لضخ المياه من نهر الكونغو إلى نهر شاري في جمهورية إفريقيا الوسطى ثم إلى بحيرة تشاد. وتم طرح هذه الخطة لأول مرة عام 1982 من قبل شركة هندسة إيطالية، ونُوقشت في المؤتمر الدولي حول بحيرة تشاد في أبوجا، عام 2018، لكنها لم تر النور بسبب غياب التمويل والظروف الآمنة لتنفيذها، إضافة إلى افتقار الدول الأعضاء في اللجنة إلى الالتزام المطلوب لاتخاذ إجراءات ملموسة(46).

وأما بوركينا فاسو، فتعاني منذ عام 2014 من تهديدات وهجمات الجماعات المسلحة العنيفة مما عرض الأجزاء الشمالية من البلاد المتاخمة لمالي والنيجر للخطر نتيجة امتداد الصراع. وقد أدى استهداف هذه الجماعات المسلحة للمدنيين وارتكابها

انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان إلى نزوح جماعي للسكان وبشكل يقوض آفاق السلام والتنمية في بوركينا فاسو ومنطقة الساحل؛ حيث بلغ عدد النازحين أكثر من مليون شخص في غضون عامين فقط، كما خلَّف نحو 3.5 ملايين شخص في حاجة إلى الغذاء والدواء(47).

وقد نجحت بوركينا فاسو في ترسيم حدودها مع مالي، وهي حدود في الأساس موروثة عن الاستعمار الفرنسي ويبلغ طولها 1400 كيلومتر، وذلك بعد قرار محكمة العدل الدولية التي بتَّت عام 1986 في نزاع البلدين حول منطقة "قطاع أغاشير"(48).

وفيما يتعلق بالنزاع الحدودي المستمر منذ عقود بين بوركينا فاسو والنيجر، الذي كان ناجمًا في الأساس عن الترسيم الاستعماري الفرنسي الغامض، والذي حال بدوره دون اتفاق البلدين على الموقع الدقيق للحدود على الأرض، فإن محكمة العدل الدولية أصدرت، في 16 أبريل/ نيسان 2013، حكمها الذي تم بموجبه تحديد مسار الحدود البالغ طولها 650 كيلومترًا(49).

ويُظهر حكم المحكمة المشار إليه أعلاه، أن حكومتي البلدين اتفقتا على ترسيم الحدود المشتركة بينهما وأنشأتا لجنة فنية مشتركة لترسيم الحدود بموجب اتفاقات مؤرخة في 23 يونيو/ حزيران 1964؛ وفي ضوء عمل اللجنة الفنية المشتركة، اتفق البلدان، عام 2009، على ترسيم الحدود الشمالية والجنوبية من تونغ-تونغ إلى مرتفعات نغوما (النقطة الحدودية الثلاثية مع مالي)، ومن منحنى بوتو إلى نهر ميكرو (النقطة الحدودية الثلاثية مع بنين) لكنهما لم يتمكنا من التوصل إلى إجماع حول كيفية تفسير الأقسام المتبقية من حدودهما.

وتنفيذًا لحكم محكمة العدل الدولية، اتفقت بوركينا فاسو والنيجر، في مايو/ أيار 2015، على تبادل أجزاء من الأراضي في سبيل إتمام ترسيم الحدود بينهما، حيث ستحصل بوركينا فاسو على 14 قرية، فيما ستنال النيجر أربع قرى؛ وتعمل سلطات البلدين على إحصاء السكان في المناطق المتضررة تمهيدًا للسماح لهم باختيار الجنسية التي يرغبونها(50).

ولا تزال حدود بوركينا فاسو جد معقدة مع الدول المجاورة لها؛ حيث تمتد حدودها إلى أكثر من ثلاثة آلاف كيلومتر تجمعها مع ست دول، وهي: بنين وكوت ديفوار

وغانا ومالي والنيجر وتوغو، في ظل بقاء نحو ثلث تلك الحدود دون ترسيم حتى الآن.

وفيما يخص الكاميرون، فلديها حدود مشتركة مع ست دول، يبلغ طولها تقريبا 1157 كيلومترًا مع تشاد، وألف كيلومتر مع جمهورية إفريقيا الوسطى، و537 كيلومترًا مع جمهورية الكونغو، و377 كيلومترًا مع الغابون، و200 كيلومتر تقريبًا مع غينيا الاستوائية، و2062 كيلومترًا مع نيجيريا، وجميع هذه الحدود أُنشئت من قبل القوى الاستعمارية الألمانية والفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر ولم تتغير عقب استقلال هذه البلدان في الستينات، ما عدا الحدود مع نيجيريا التي مرت بتاريخ استعماري معقد؛ حيث أُنشئت في الأصل بين ألمانيا (المستعمِرة للكاميرون) وبريطانيا (المستعمِرة لنيجيريا)، ثم نُقل حكم الكاميرون بعد الحرب العالمية الثانية من ألمانيا إلى كل من فرنسا (الكاميرون الفرنسية آنذاك) وبريطانيا (في شمال وجنوب الكاميرون)(51).

وكان للكاميرون أزمة حدودية معقدة مع نيجيريا دامت عقودًا من الزمن، لا تزال تداعياتها قائمة، حيث حدودهما تمتد من بحيرة تشاد إلى المحيط الأطلسي، وشهد البلدان اشتباكات مسلحة وقعت خلال الأعوام 1913 و1981 و1994 و1996، في شبه جزيرة باكاسي(52). ومع تزايد العنف والمناوشات، رفعت الكاميرون، في مارس/ آذار 1994، دعوى إلى محكمة العدل الدولية لحل النزاع الحدودي، وفي 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2002، حكمت المحكمة لصالح سيادة الكاميرون على شبه جزيرة باكاسي ومنطقة بحيرة تشاد، كما أيدت المحكمة صلاحية بعض الترتيبات الاستعمارية التي استندت إليها الكاميرون(53).

وبالرغم من ترسيم البلدين غالبية الحدود البرية بدءًا من العام 2019 بإشراف ومساعدة الأمم المتحدة، إلا أن العملية لا تزال بطيئة إلى حدٍّ ما نتيجة عدم الاستقرار في منطقة الحدود الشمالية بسبب وجود جماعة بوكو حرام، إضافة إلى وجود بعض الخلاف حول الموقع الدقيق للحدود الدولية.

وتبقى الحدود بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية أزمة معقدة ولاسيما بعد اكتشاف النفط في بحيرة ألبرت(54)، في حين أن حدود البلدين التي تبلغ 950 كيلومترًا من النقطة الثلاثية مع رواندا في الجنوب إلى النقطة الثلاثية مع جنوب السودان في الشمال، لم يتم تحديدها بدقة من القوى الاستعمارية البلجيكية

والبريطانية في اتفاق موقع بينهما، عام 1894(55).

ولقد أدى اكتشـــاف البترول في البحيرة إلى نشـــوب نزاع، عام 2006، حول ملكية جزيرة روكوانزي التي يبلغ عرضها أقل من ثلاثة كيلومترات، وتم تشكيل لجنة فنية مشـــتركة بين البلدين، في 8 ســـبتمبر/ أيلول 2007، وعقدت هذه اللجنة اجتماعات فحصت فيها المســـتندات وأجرت مسحًا أوليًّا للجزيرة. وفي مايو/ أيار 2008، اتفق رئيسا البلدين في لقاء جمعهما على التعاون في مراقبة الحدود(56)، إلا أن الخلاف لم يتم حله بالكامل، ولم يتم إحراز أي تقدم حقيقي بشأن ترسيم الحدود، ويبقى هذا النزاع دون حل في ظل مواصلة أوغندا خططها لاستخراج النفط من حوض ألبرت، مما يزيد من احتمال نشوب نزاعات أو اشتباكات عنيفة أخرى مرتبطة بالحدود.

وبالنظر إلى كمِّ وحجم الصراعات الحدودية المتعددة بين الدول الإفريقية، فإن نطاق البحث في هذه الدراسة لا يتسع لعرض كل تلك الصراعات والخلافات الحدودية، حيـــث يوجـــد هناك نزاع(57) بين غينيا الاســـتوائية والكاميرون على منطقة حدودية مشتركة، تحتدم فيها المناوشات بين الجانبين بشكل مستمر، كان آخرها في يونيو/ حزيـــران 2020، وأســـفر عن إصابة العديد من الجرحـــى وتدمير الممتلكات. وعلى الرغـــم مـــن توقيع البلدين على اتفاق للتعاون بشـــأن أمن الحدود وإجراءات العمل المشترك بعد نحو شهر من اندلاع هذا النزاع(58)، إلا أن الحدود بينهما تبقى مسألة خلافية دائمة؛ حيث أعلنت غينيا الاستوائية عن خطة لبناء جدار على الحدود البالغ طولها 183 كيلومترًا، وذلك بعد اعتقالها، في ديسمبر/ كانون الأول 2017، عشرات الأجانب ينتمون لتشـــاد وإفريقيا الوســـطى والســـودان بتهم حيازة قاذفات صواريخ وبنادق ومخزون من الذخيرة واتهامهم بالتخطيط لزعزعة اســـتقرار البلاد والإطاحة برئيسها، وعلى إثر ذلك قامت غينيا الاستوائية بإغلاق حدودها مع الكاميرون لمدة ستة أشهر(59).

وتتنازع غينيا الاستوائية أيضًا مع الغابون حول السيادة على الجزر الواقعة في خليج كوريسكو الغني بالموارد النفطية، وتتنازع حول إنشاء حدود بحرية فيها، وتشمل هذه الجزر كلًّا من إمبانييه (Mbanié) التي تحتلها الغابون وجزيرة كوكوتييه (Cocotiers) وجزيرة كونغا (Conga). وفي 3 مارس/ آذار 2020، أعلن البلدان بوســـاطة الأمم المتحـــدة عن البدء فـــي تنفيذ الإجراءات المحلية المتعلقـــة بالاتفاق الخاص الذي

كان أبرمه رئيسا البلدين، في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، ودخوله حيز النفاذ فيما يتعلق بترسيم حدودهما البحرية والإقليمية المشتركة والسيادة على جميع تلك الجزر(60). ولا يزال هذا النزاع معروضًا على محكمة العدل الدولية منذ 5 مارس/ آذار 2021، على إثر طلب البلدين من المحكمة أن تقرر فيما إذا كانت الصكوك والمعاهدات والاتفاقيات الدولية القانونية التي يحتج بها الطرفان تتمتع بقوة القانون في العلاقات بين هذه البلدين(61).

وبين الصومال وكينيا نزاع على حدودهما البحرية في المحيط الهندي، ويحتكم البلدان إلى محكمة العدل الدولية منذ رفع الصومال دعوى ضد كينيا بتاريخ 28 أغسطس/ آب 2014، ولا يزال تداول القضية جاريًا في المحكمة حتى يومنا هذا(62).

ويبقى النزاع التاريخي حول حدود قرية "بينغا" السيراليونية أزمة مفتوحة بين سيراليون وغينيا، وهي قرية دخلتها القوات الغينية، عام 1998، لمساعدة جيش سيراليون في محاربة المتمردين، ولم تغادرها. ومع الاحتجاج المستمر لسيراليون، تمكّن البلدان من توقيع اتفاق، عام 2005، يؤكد تبعية القرية لسيراليون(63)، لكنه ظل على ما يبدو حبرًا على ورق، مع دخول القوات الغينية باستمرار إلى القرية، بحسب تقارير إعلامية(64).

ومن أقصى غرب إفريقيا الوسطى، اتهمت أنغولا قبل نحو ثلاثة عشر عامًا(65) جمهورية الكونغو الديمقراطية بتحويل علامات الحدود بينهما، التي تمتد على مناطق غنية بالنفط والألماس. ولعل ما يعقِّد الأمر هو مدى الاختلاف بين البلدين حول الموقع الدقيق للحدود، فيما يجتمع المسؤولون من البلدين خلف أبواب مغلقة لتسوية هذا الخلاف، كان أبرزها في سبتمبر/ أيلول 2020(66)؛ حيث تباحث الجانبان بشأن أمن الحدود وتحدياته، وتم توقيع مجموعة من الصكوك القانونية في مجالي التعاون والأمن، ولم يتم الإعلان عنها.

وتطالب موريشيوس بأرخبيل شاغوس في إقليم المحيط الهندي، والمستعمَر من بريطانيا التي ترفض إرجاع الأرخبيل رغم أمر محكمة العدل الدولية الصادر في مارس/ آذار 2019 القاضي بوجوب أن تعيد بريطانيا الأرخبيل إلى موريشيوس، وهو قرار لقي ترحيبًا واسعًا من الجمعية العامة للأمم المتحدة، في مايو/ أيار 2019(67).

ووقَّعت كينيا مذكرة تفاهم مع جنوب السودان، في يونيو/ حزيران 2019، لتسريع ترسيم حدودهما التي لا تزال غير واضحة في "مثلث إيلمي" الذي تديره كينيا منذ الحقبة الاستعمارية، لكن تم تأجيل الترسيم حتى إشعار آخر بسبب عجز مالي(68).

ومن أقصى جنوب شرق القارة، تتنازع ملاوي مع تنزانيا حول الحدود في بحيرة نياسا ونهر سونغوي؛ حيث تزعم ملاوي أن البحيرة بأكملها حتى الخط الساحلي التنزاني هي أراضيها، بينما تدَّعي تنزانيا أن الحدود تقع في وسط البحيرة(69).

**رابعًا: الاتحاد الافريقي ودوره في حل النزاعات الحدودية**

يلتزم الاتحاد الإفريقي، منذ 2007، ببرنامج حدودي جريء، أُطلق عليه "برنامج الاتحاد الإفريقي للحدود"، يشرف على تنفيذه قسم منع النزاعات والإنذار المبكر بالاتحاد، ويعتبر البرنامج أحد أهم التحولات القانونية في القارة فيما يخص ترسيم الحدود البرية والبحرية الدولية.

تأسس هذا البرنامج جزءًا من جهود الاتحاد الإفريقي لتعزيز القدرات الهيكلية لمنع الصراع في الدول الأعضاء فيه، وفق ثلاثة أهداف محددة، وهي: ترسيم الحدود، والتعاون عبر الحدود، وبناء القدرات. لكن هذا البرنامج بقي أشبه بالأداة التفاوضية لحل النزاعات الحدودية، لاسيما أن الجدول الزمني الذي وُضع لتنفيذه كان طموحًا جدًّا، ثم ما لبث الاتحاد، في عام 2010، أن أصدر "الإعلان الثاني حول برنامج الاتحاد الإفريقي للحدود وطرق تنفيذه".

ومع ذلك، أخفق البرنامج ولم يحقق أكثر من ربع أهدافه حتى إن بعض المواعيد النهائية فاتت قبل تحقيق الأهداف المحدد بلوغها في العام 2015، كما أن مشاركة أعضاء الاتحاد في هذه المبادرة لم تكن بالمنتظمة(70).

وفي محاولة لتعزيز هذا البرنامج، قرر الاتحاد، عام 2011، تخصيص يوم سنوي أطلق عليه "اليوم الإفريقي للحدود"، واعتمده الوزراء الأفارقة المسؤولون عن قضايا الحدود في السابع من يونيو/ حزيران من ذات السنة، وذلك للترويج لأهمية البرنامج في تعزيز السلام والتكامل الإقليمي في إفريقيا، ويتم الاحتفال به سنويًّا منذ ذلك الحين تحت شعار يكون منسجمًا بالأساس مع أهداف البرنامج.

ولعل السبب الفعلي وراء فشل البرنامج هو الخلافات الحدودية الموروثة عن القوى الاستعمارية فجر الاستقلال، إضافة إلى أن الترسيم الكامل لحدود إفريقيا يبقى مهمة شاقة، لاسيما أن مساحة القارة تبلغ 30 مليون كيلومتر مربع(71).

وفي ضوء كل هذه التحديات، واصل الاتحاد جهوده بشكل تدريجي يتلمس الطريق نحو تأطير معضلة الحدود هذه، فأصدر، عام 2011، إطار "سياسة الرعي" في إفريقيا، لكن هذه الجهود ستتخذ منعطفًا جديدًا مع اعتماد اتفاقية الاتحاد الإفريقي بشأن التعاون العابر للحدود عام 2014 (وتُعرف اختصارًا باتفاقية نيامي)، والتي لم يوقع عليها حتى اليوم سوى 17 دولة من أصل 55 دولة، أي 30٪ من مجموع دول الاتحاد، ومن هذه الدول الموقِّعة لم تصادق على الاتفاقية سوى 7 دول تقريبًا(72).

وما هذه الاتفاقية في الحقيقة إلا امتداد لبرنامج الاتحاد للحدود، والمادة التاسعة منها(73) تعكس بالنص الصريح أن الإطار المتحكم في آليات تنفيذ التعاون العابر للحدود يتمركز حول تنفيذ برنامج الاتحاد للحدود.

وتعكس هذه الاتفاقية سعي الاتحاد إلى الانتقال بدوله بشكل هادئ نحو أطر قانونية أكثر إلزامًا، تحفزهم على الانخراط الجدي في التوافق حول الإقرار بالحدود الموروثة عن الاستعمار والتحديات الناجمة عنها، وتفتح لهم باب التعاون حول أمور أخرى متعلقة بالرعي والمياه والأنشطة الاقتصادية والزراعية ومكافحة الجريمة والإرهاب وغيرها.

وفي عام 2020، سيضع الاتحاد الإفريقي "إستراتيجية من أجل حوكمة متكاملة أفضل للحدود"، اعتمدها رؤساء دول وحكومات الاتحاد، وهي تأتي في إطار تنفيذ برنامج الحدود، وصُممت لاستخدام الحدود كأداة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار عبر مبادئ توجيهية وتوصيات للتنسيق والتعاون بشأن السياسات الحدودية على المستويات القارية والإقليمية والوطنية.

لم تكن هذه الإستراتيجية لترى النور ولا لتُوضَع لولا دعم الحكومة الألمانية عبر وزارتها للخارجية التي وضعت الأمر في تصرف المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي كما يتضح من صفحة المعلومات في الإستراتيجية(74)، ولذلك دلالة قوية، فالدولة الألمانية التي رعت مؤتمر برلين الذي قسَّم إفريقيا، كما رأينا سابقًا، تأتي بعد 137

عامًا لتسهم في معالجة البعض من آثار ذلك التقسيم الاستعماري، ولا تبدو هذه المحاولة مجدية من الناحية الواقعية في ضوء التداعيات الكبرى لمؤتمر برلين.

من المؤسف حقًّا أن الدول الإفريقية تلجأ إلى محكمة العدل الدولية ومحكمة التحكيم الدائمة في لاهاي ولا تستطيع حل نزاعاتها الحدودية عبر آلياتها المحلية في الوقت الذي بات الاتحاد الإفريقي يتوفر على آليات مجدية للتعامل مع الأزمات الناشئة عن الحدود كلجنة الحكماء، وأنظمة الإنذار المبكر للاتحاد والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

وقد بلغ عدد القضايا المقدمة إلى محكمة العدل الدولية 13 قضية تتعلق بالنزاعات الإقليمية أو الحدودية من أصل 18 قضية خلافية بين الدول الإفريقية. وتبقى هذه المحاكم متهمة بكونها لا تمثل إفريقيا وتعمد لتطبيق القانون الدولي الأوروبي المركزي بشكل يهدد مصالح الدول الإفريقية، كما يوضح الباحث غبينغا أودونتان، أستاذ القانون في جامعة كينت البريطانية(75).

إن مسألة الحدود بين الدول الإفريقية ليست مسألة بسيطة، بل مسألة مصيرية لمستقبل قارة ملغومة بالصراعات والنزاعات الخامدة، تتطلب وجود مؤسسات إفريقية مستقلة حاسمة وقرارتها ملزمة، لكن ذلك يكاد يكون مستحيلًا في ظل وجود الموارد الطبيعية التي تثير أطماع الكثير من القوى الأجنبية.

ومما زاد من تعقيد مسألة الحدود هذه هو أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليًّا) تبنَّى لحظة تأسيسها مبدأ الحفاظ على الحدود الاستعمارية، وذلك بهدف الحفاظ قدر الإمكان على استقرار القارة، مخافة أن يطالب كل بلد إفريقي بمراجعة حدوده قبل التقسيم الاستعماري الغربي.

وقد انعكس هذا المبدأ سلبًا على تعامل منظمة الوحدة الإفريقية مع مسألة الحدود، فلم يرد ذكر احترام الحدود الدولية صراحة في ميثاق المنظمة، وإنما أرسى المبدأ العام لوحدة الأراضي(76)، كما أكدت المادة الرابعة على مبدأ الحدود الموروثة من الاستعمار(77).

علاوة على ذلك، يقوم نهج الاتحاد في حالات الخلاف على ثلاثة معايير أساسية، وفقًا للباحث فولتز، وهي: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية،

والسلامة الإقليمية وحرمة الحدود الاستعمارية، والحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية(78).

وفي الحقيقة، فإن هذا النهج موروثٌ عن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وهو يعكس مدى تطلع المنظمة وقت تأسيسها إلى الاستقلالية ومدى تخوفها من التدخل الخارجي ومن أي تأثير محتمل لإضعافها من الخارج.

ومن المشاهد التي يمكن للمرء الاستدلال بها عند العودة إلى سجل الاتحاد الإفريقي في حل النزاعات الحدودية في الماضي، نجد أن الجمعية العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية واجهت خلال قمتها الأولى نزاعًا خطيرًا على الأراضي بين الصومال من جهة وإثيوبيا وكينيا من جهة أخرى؛ حيث طالب الصومال بالسيادة على الأراضي الحدودية الإثيوبية: أوجادين ومنطقة الحدود الشمالية الكينية، لكن مجلس الوزراء بالمنظمة اعتمد قرارًا أكد في ديباجته أن حدود الدول الإفريقية التي تشكلت "في يوم الاستقلال" تعد "واقعًا ملموسًا"(79).

وعلى الرغم من أن الجمعية العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية يمكن أن تتخذ قرارات بأغلبية الثلثين، على غرار مؤتمر الاتحاد حاليًّا، إلا أن هذه القرارات مُقيدة بحسب كون المسألة إجرائية أم لا، ويحتاج البت الفعلي فيها إلى "أغلبية بسيطة"(80). وقد لاحظ الباحث، ورونوف، أن تلك القرارات على عهد منظمة الوحدة الإفريقية لم تكن ملزمة للدول، ويرى أن "الميثاق لم يجعل قرارات الجمعية ملزمة (...) مما وضع الجهاز الأعلى في موقف صعب"(81).

نستخلص مما سبق أن قرارات الاتحاد الإفريقي فيما يخص تسوية النزاعات الحدودية لا يمكنه فرضها على الدول الأعضاء؛ مما يجعل تنفيذ قراراته يتوقف على الإرادة السياسية للدول، في ظل الافتقار إلى سلطات إنفاذ فعالة.

وإذا ما بحثنا في جذور العجز الذي شاب تعامل المنظمة -التي يقوم الاتحاد الإفريقي على ميثاقها الآن- مع مسألة النزاعات الحدودية، سنجد أن مجلس الوزراء التابع للمنظمة لا يمكنه اعتماد أي قرار ملزم أو إجبار الأطراف المتنازعة على عدم تقديم نزاعهم إلى لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم أو قبول أية وسيلة أخرى للتسوية، أي إنه يحق لمجلس الوزراء أن يلعب دورًا في تسوية النزاعات بين الدول والتوسط فيها

فقط في حال رفض إحدى الدول المتنازعة الخضوع للولاية القضائية للَّجنة(82).

نستخلص من هذه الخلفية أن الاتحاد الإفريقي ورث نفس المبادئ الموجهة لمنظمة الوحدة الإفريقية، وأن الأطر التي يعتمدها الاتحاد حاليًّا في التعامل مع الحدود بين دوله هي مكرسة بالأساس نحو غاية رئيسية واحدة تتمثل في إلزام الدول الإفريقية بالحدود الموروثة عن الاستعمار، وهذا في الحقيقة يكشف كيف أن الاتحاد لم يستطع حتى الآن الخروج من الدوامة المغلقة التي وقعت فيها منظمة الوحدة الإفريقية لحظة تأسيسها.

## خاتمة

وختامًا، يبقى السؤال الأخلاقي المشروع: أليس حريًّا بالدول الأوروبية -الاستعمارية سابقًا- أن تسهم في حل هذه الخلافات الحدودية وتساعد الدول الإفريقية في تحديد وترسيم الحدود التي ورثتها عن الاستعمار في ظل ما تعانيه هذه الدول من تحديات كالفقر والاضطرابات السياسية وغيرها؟

لا ريب أن القوى الاستعمارية السابقة تستطيع إنهاء معظم الأزمات الحدودية في القارة الإفريقية، فهي تهيمن على مجلس الأمن، وفي يدها كل التكتلات الأممية والمنظمات الدولية السياسية والمالية والاقتصادية والتجارية والصناعية؛ لكن تقاعسها يكشف أن الاستعمار لم ينته كما نتصور، بل تحول من عسكري بالقوة إلى ناعم بالتغاضي عن تصحيح أخطاء الماضي، وتجاهل الأزمات الإنسانية المزمنة، والديون والاتفاقيات الجائرة غير المتكافئة والضغوطات الدولية والعقوبات الاقتصادية، وغيرها.

وفي ظل هذا التقاعس الغربي وحالة الهشاشة التي تعتري معظم الدول الإفريقية، وفي ضوء انعدام الموارد المادية والمعرفة التقنية والإرادة السياسية لترسيم الحدود، فإن الخلافات الحدودية في هذه القارة مرشحة للارتفاع بقدر التنافس الدولي المحموم على ثروات بلدانها، لاسيما أن القوى الاستعمارية اليوم لم تعد أوروبية فقط كما في الماضي، بل عالمية، منها الأوروبية والأميركية والآسيوية، وقد باشرت فعليًّا ولمدة من الزمن سيطرة منهجية على إفريقيا بكامل مقدراتها، وبما ينذر بمزيد من الصراعات الحدودية في المستقبل.

## المراجع

(1) استراتيجية الاتحاد الإفريقي من أجل حوكمة متكاملة أفضل للحدود، الاتحاد الإفريقي، أديس أبابا، 2020، ص: 6. شوهد في 19/ 02/ 2022، في: https: / /2u.pw /c8wLE

(2) Nathan Nunn, "The Long-Term Effects of Africa's Slave Trades." Quarterly Journal of Economics 123 (1) 2008: 139–76.

(3) للمزيد حول مؤتمر برلين، يمكن الرجوع إلى الخلفية التاريخية في ملخص لجامعة أوكسفورد في: https: / /2u.pw /dydlH

يمكن أيضا الاطلاع على المقال المنشور على مدونات شبكة الجزيرة بعنوان "مؤتمر برلين 1884.. حين اعتبر الأوروبيون أفريقيا أرضا مستباحة" لمؤلفه أحمد بن صالح الظرافي بتاريخ 19 يونيو 2020. رابط المقال: https: / /2u.pw /75SnE

(4) لقد حدد الباحث أسيواجو نحو 177 مجموعة عرقية مقسمة؛ وتوصَّل كل من الباحث إنجلبرت وتارانجو وكارتر إلى أن المجموعات المنقسمة تشكل في المتوسط ما نسبته 40٪ من إجمالي سكان إفريقيا؛ بل ذهب كل من أليسينا، وإيسترلي، وماتوسزيسكي إلى أنّ نسبة السكان المنتمين إلى مجموعات منقسمة تتجاوز في العديد من البلدان الإفريقية ٪80، فقد بلغت في غينيا بيساو ٪80، وفي غينيا ٪88.4، وفي إريتريا ٪83، أمّا بوروندي فوصلت ٪97.4، وفي ملاوي ٪89، والسنغال ٪91، وبلغت 100٪ في رواندا، و٪99 في زيمبابوي. وللمزيد يُنظر:

Asiwaju, A., ed, "The Conceptual Framework." In Partitioned Africans: Ethnic Relations Across Africa's International Boundaries, 1884–1984, 1–18. (New York: St. Martin Press,1985).

Pierre Englebert, Stacy Tarango, and Matthew Carter, "Dismemberment and Suffocation: A Contribution to the Debate on African Boundaries." Comparative Political Studies 35 (10),2002: 109–118.

Alberto Alesina, William Easterly, and Janina Matuszeski, "Artificial States." Journal of the European Economic Association 9 (2), 2011: 246–77.

(5) للمزيد يُنظر:

Asiwaju, A., ed, "The Conceptual Framework." In Partitioned Africans: Ethnic Relations Across Africa's International Boundaries, 1884–1984, 1–18. (New York: St. Martin Press,1985).

(6) Jeffrey Herbst, States and Power in Africa: Comparative Lessons in Authority and Control. Princeton: Princeton University Press, 2000, p: 94.

(7) Donald L. Horowitz, Ethnic Groups in Conflict. Berkeley: University of California Press, 1985, p: 281.

(8)Asiwaju, A., ed, "The Conceptual Framework." In Partitioned Africans: Ethnic Relations Across Africa's International Boundaries, 1884–1984, 1–18. New York: St. Martin Press,1985, p: 1.

(9) J.C Anene, The International Boundaries of Nigeria, 1885-1960 (London, The Framework of an Emergent African Nation, Longman Press, 1970), p: 3.

(10)Henk Wesseling, Divide and Rule: The Partition of Africa, 1880–1914. Westport, CT: Praeger, 1996. p: 122.

(11) Tasew Gashaw, "Colonial Borders in Africa: Improper Design and its Impact on African Borderland Communities", Woodrow Wilson International Center for Scholars, 17/11/2017, accessed on 20/05/2022, at: https://2u.pw/vTgYH

(12) Gbenga Oduntan, "Africa's border disputes are set to rise – but there are ways to stop them," The Conversation, 14/7/2015, accessed on 25/05/2022, at: https://2u.pw/ACTU7

(13) Donald L. Horowitz, Ethnic Groups in Conflict, p: 281.

(14) Andreas Wimmer, Lars-Erik Cederman, and Brian Min, "Ethnic Politics and Armed Conflict. A Configurational Analysis of a New Global Dataset." American Sociological Review 74 (2) 2009: 316–37.

(15) للمزيد يُنظر:

- Pierre Englebert, Africa, Unity, Sovereignty and Sorrow. Boulder: Lynne Rienner Publishers, Inc. 2009

(16) Martin Meredith, The State of Africa: A History of Fifty Years of Independence. London, UK: The Free Press. 2005, p: 467.

(17) Saadia Touval, "The Organization of African Unity and African Borders."

International Organization 21 (1), 1967: 102–27.

(18) Stelios Michalopoulos and Elias Papaioannou. 2017. The Long Economic and Political Shadow of History, Volume I. A Global View. CEPR Press, London. P: 51.

(19) Paul Collier and Anke Hoeffler. 2007. "Civil War." In Handbook of Defense Economics, Volume 2, Defense in a Globalized World, edited by Todd Sandler and Keith Hartley, Amsterdam: Elsevier, 2007. 711–40

(20) لخلفية تاريخية حول سياق الأحداث في هذه الفترة، يُنظر:

حلمي شعراوي، السودان في مفترق طرق، مركز البحوث العربية والإفريقية، الطبعة الأولى، القاهرة 2011، ص: 12-47.

(21) جيرومي توبيانا، حرب تشاد-السودان بالوكالة وعملية دارفورة تشاد: الأسطورة والحقيقة، المعهد العالي للدراسات الدولية، طبعة أولى جنيف-سبتمبر 2007، ص: 23.

للاستزادة يُنظر أيضا: جيرومي توبيانا، نبذ المتمردين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان، المعهد العالي للدراسات الدولية، طبعة أولى جنيف-مارس 2011، ص: 25.

(22) "قصة القوات المشتركة التشادية السودانية"، الجزيرة نت، في 22/ 2/ 2018، شوهد في 15/ 12/ 2022، في: https://2u.pw/MObEb0

(23) "السودان تطلب من تشاد تفعيل اتفاق أمني مجمد مع ليبيا والنيجر"، جريدة الوسط، في 31/ 8/ 2021، شوهد في 14/ 06/ 2022، في:

https: / /2u.pw /lTHRt

(24) سلطان بركات، منى هداية، مركزية إقليم الشرق في سالم السودان: التوترات القائمة والوقاية من تصاعد النزاع، سياسيات عربية، العدد -51المجلد -9تموز/ يونيو 2021، ص: 34.

(25) "السودان يدعو بريطانيا لتذكير إثيوبيا بحدود 1902"، وكالة الأناضول، في 21/ 1/ 2021، شوهد في 14/ 06/ 2022، في: https: / /2u.pw /E0Xhk

(26) Office of Geography. "Sudan - Egypt (United Arab Republic) Boundary". Wayback Machine International Boundary Study No.18, Bureau of Intelligence

and Research, United States Department of State. (July 27, 1962), p: 2, accessed on 15/2/2022, at: https://cutt.us/MkKhQ.

(27) "حلايب وشلاتين: رئيس وزراء السودان يطالب بـ"تفاهم" مع مصر"، بي بي سي بالعربية، في 12/ 3/ 2021، شوهد في 14/ 06/ 2022، في: https://2u.pw/VCHo7

(28) Algeria, African Studies Center, 11/4/2015, accessed on 25/06/2022, at: https://2u.pw/zPI4F

(29) لخضر ناجي، "لعمامرة: الجزائر أنهت ترسيم حدودها مع جميع البلدان المجاورة"، الجزائر اليوم، في 19/ 8/ 2021 شوهد في 10/ 05/ 2022، في: https://2u.pw/sPgPF

(30) الدستور الفرنسي لعام 1958، النسخة المتضمنة المراجعة الدستورية بتاريخ 23/ 7/ 2008، المادة 72، شوهد في 30/ 05/ 2022، في: https://2u.pw/Bg16i

(31) "The Union of the Comoros and Mayotte", French Ministry for Europe and Foreign Affairs, April 2021, accessed on 30/7/2022, at: https://2u.pw/iyJeW

(32) نص قرار المجلس الأوروبي بشأن المناطق الخارجية الفرنسية وجزيرة مايوت على وجه الخصوص، بتاريخ 17/ 12/ 2013، شوهد في 31/ 7/ 2022، في: https://2u.pw/yxeuB

(33) Khalid Mohammed, Disputed Islands of the Indian Ocean: A potential danger to Regional peace. 21. 2013. p:127.

(34) Kevin Frank, "Ripeness and the 2008 Djibouti-Eritrea Border Dispute". Northeast African Studies. 15. 2015, p: 121.

(35) Security Council, "Security Council Imposes Sanctions on Eritrea over Its Role in Somalia, Refusal to Withdraw Troops Following Conflict with Djibouti", 23/12/2009, accessed on 16/06/2022, at: https://2u.pw/G8hNf

(36) بيان وزارة الخارجية القطرية، 14/ 6/ 2017، شوهد في 20/ 06/ 2022، في: https://2u.pw/ZF2Wy

(37) United Nations News, "Eritrea sanctions lifted amid growing rapprochement with Ethiopia: Security Council", 14/11/2018, accessed on 20/07/2022, at: https://2u.pw/khUpd

(38) United Nations High Commissioner for Refugees, "Ethiopia Tigray emergency", accessed on 15/07/2022, at: https://2u.pw/QJCTI

(39) "حقائق عن جزيرتي تيران وصنافير"، بي بي سي بالعربية، في 16/ 1/ 2017، تحديث في 12/ 6/ 2017، شوهد في 17/ 06/ 2022، في: https://2u.pw/MQtAh

(40) "مصر تبني جدارا عازلا على الحدود مع قطاع غزة"، الجزيرة نت، في 17/ 2/ 2020، شوهد في 17/ 06/ 2022، في: https://2u.pw/fwbZj

(41) Gerry O'Reilly, Ceuta and the Spanish Sovereign Territories: Spanish and Moroccan Claims. Boundary and Territory Briefing, Volume 1. 1994, p: 2, 9.

(42) "بعد 'أزمة' سبتة.. إسبانيا تدعو المغرب إلى 'احترام الحدود'"، وكالة دويتشه فيله الألمانية، في 25/ 5/ 2021، شوهد في 25/ 05/ 2022، في: https://2u.pw/4BYro

(43) مشروع قانون رقم 37.17، مجلس النواب المغربي، في 22/ 1/ 2020، شوهد في 25/ 05/ 2022، في: https://2u.pw/BlcfI

(44) United Nations High Commissioner for Refugees, "Statistiques des personnes relevant de la compétence du HCR - Septembre 2021," published on 12/10/2021, accessed on 29/05/2022, at: https://2u.pw/yjwPc

(45) The European Parliament, "Resolution on the situation in Chad," 24/4/2008, accessed on 29/05/2022, at: https://2u.pw/llzjC

(46) United Nations News, "Blue helmets take over from European force in Chad, Central African Republic," 15/3/2009, accessed on 29/05/2022, at: https://2u.pw/8tR0X

(47) Saheed Babajide Owonikoko, "The key to peace in the Lake Chad area is water, not military action," The Conversation, 30/9/2020, accessed on 26/05/2022, at: https://2u.pw/Xn71E

(48) German Federal Foreign Office, "Transnational Conflict and Cooperation in the Lake Chad Basin," Climate Diplomacy, accessed on 27/07/2022, at: https://2u.pw/SnbKU

(49) Will Ross, "Lake Chad: Can the vanishing lake be saved?" BBC,

28/3/2018, accessed on 27/07/2022, at: https://2u.pw/NMWqx

(50) UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Burkina Faso Situation Report," 1/2/2021, accessed on 29/07/2022, at: https://2u.pw/2j7nX

(51) International Court of Justice, "Reports of Judgments, Case Concerning the Frontier Dispute (burkina faso/mali), Order of 10 January 1986," accessed on 13/05/2022, at: https://2u.pw/YA8AE

(52) International Court of Justice, "Special Agreement: Seising The International Court of Justice of the Boundary Dispute Between Burkina Faso and The Republic of Niger Jointly Notified to the Court," 20/7/2010, accessed on 13/05/2022, at: https://2u.pw/PWhnz

(53) The Guardian, "Burkina Faso and Niger exchange 18 towns to settle border dispute," 8/5/2015, accessed on 14/05/2022, at: https://2u.pw/5h5NG

(54) Funmilayo Modupe Adu, and William Abiodun Duyile, "An Historical Re-Evaluation of International Border Disputes between Nigeria and Cameroon, North-Eastern Nigeria, 1960-2002," Global Science Journals: Volume 7, Issue 3, March 2019 p: 960.

(55) ibid, p: 971.

(56) Kenneth Nwoko, "Post-Conflict Peace-Building in a Contested International Border: The Nigeria-Cameroon Border Conflict Settlement and Matters Arising," Revista Brasileira de Estudos Africanos. 3. 2018. p: 68.

(57)Philipp Sandner imm, "The Great Lakes, Africa's contested waters," 27/08/2018, accessed on 15/12/2022, at: https://2u.pw/aozv6W

(58)Sovereign Limits Database, Democratic Republic of the Congo–Uganda. accessed on 15/12/2022, at: https://2u.pw/kQfoIr

(59) Wafula Okumu, "Resources and border disputes in Eastern Africa," Journal of Eastern African Studies, 4:2, 2010. p: 291.

(60) Moki Edwin Kindzekam, "Cameroon, Equatorial Guinea Agree to Demarcate Border after Skirmishes", 09/06/2020, accessed on 23/07/2022, at: https://2u.pw/zLQri

(61) Rodrigue Forku, "Cameroon, Equatorial Guinea sign cross-border pact", 22/07/2020, accessed on 23/07/2022, at: https://2u.pw/skeA9

(62) Benita van Eyssen, Moki Kindzeka, "What's behind the Equatoguinean-Cameroonian border wall plan?", 16/08/2019, accessed on 13/06/2022, at: https://2u.pw/YG1SX

(63) United Nations News, "Ceremony concerning the Special Agreement on the border dispute between Gabon and Equatorial Guinea", 03/03/2020, accessed on 20/07/2022, at: https://2u.pw/tqc97

(64) تقريـــر محكمـــة العدل الدولية 1 أغســـطس 2020–31 يوليو 2021، ص: 41، شـــوهد في 29/ 05/ 2022، في https: / /2u.pw /qbklz

(65) المرجع السابق، ص: 27.

(66) BBC News, "Guinea-Sierra Leone 'deal' to end Yenga dispute", 02/08/2012, accessed on 15/07/2022, at: https://2u.pw/Of6BI

(67) Abdul Rashid Thomas, "Guinea's persistent bullying of Sierra Leone in Yenga calls for rethink of priorities", 26/01/2021, accessed on 20/07/2022, at: https://2u.pw/KZp0E

(68) Reuters, "Angola accuses Congo of violating common border", 17/12/2009, accessed on 19/07/2022, at: https://2u.pw/Y5LIg

(69) Xinhua News Agency, "Angola, DR Congo discuss security issues along border", 15/09/2020, accessed on 19/07/2022, at: https://2u.pw/d6HNO

(70) "الجمعية العامة تعترف بسيادة موريشيوس على أرخبيل شاغوس وتطالب المملكة المتحدة بالانســـحاب منـــه"، أخبار الأمم المتحدة، في 22/ 5/ 2019، شـــوهد فـــي 29/ 12/ 2021، في: https: / /2u.pw /3Nu3M

(71) Radio Tamazuj, "Lack of funds delaying South Sudan-Kenya border demarcation: official", 27/11/2019, accessed on 21/07/2022, at: https://2u.pw/z8nlU

(72) Peter Clottey, "Malawi, Tanzania Seek Mediation Over Border Dispute", 20/12/2012, accessed on 21/07/2022, at: https://2u.pw/StQNs

(73) Gbenga Oduntan, op. cit.

(74) استراتيجية الاتحاد الإفريقي من أجل حوكمة متكاملة أفضل للحدود، مرجع سابق، ص: 6.

(75) African Union, List of Countries which Have Signed, Ratified/Acceded to the Convention on Cross-Border Cooperation (Niamey Convention), accessed on 16/04/2022, at: https://2u.pw/HUmZu

(76) African Union, Convention on Cross-Border Cooperation (Niamey Convention), adopted in 27/6/2014, accessed on 16/04/2022, at: https://2u.pw/NbQAb

(77) استراتيجية الاتحاد الإفريقي من أجل حوكمة متكاملة أفضل للحدود، الاتحاد الإفريقي، أديس أبابا، 2020، صفحة الغلاف الداخلي. شوهد في 15/ 12/ 2022، في: https://2u.pw/LgvWaJ

(78) Gbenga Oduntan, op. cit.

(79) القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، المادة الثالثة، الفقرة (ب)، ص: 9، بتاريخ 11/ 7/ 2000، شوهد في 10/ 02/ 2022، في: https://2u.pw/u1OYo

(80) المرجع السابق، المادة الرابعة، الفقرة (ب)، ص:10.

(81) William J. Foltz, "The Organization of African Unity and the Resolution of Africa's Conflicts", in Conflict Resolution in Africa, F.M. Deng and I. W. Zartman (eds.), 1991, p. 352.

(82) قرار منظمة الوحدة الإفريقية بشأن النزاعات الحدودية بين الدول الأفريقية، الدورة الأولى من اجتماع رؤساء الدول والحكومات، في القاهرة في 17 إلى 21 يوليو 1964، شوهد في، 12/ 02/ 2022، في: https://2u.pw/Lq6d2

(83) القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، المادة السابعة، الفقرة (1)، ص: 11.

(84) Jon Woronoff, Organizing African Unity, The Scarecrow Press. 1970. p: 160.

(85) Protocol of the Commission of Mediation Conciliation and Arbitration, Basic Documents African Regional Organizations, 1971 pp. 69-76 art. XIII

# أزمة الطاقة العالمية والحرب الأوكرانية..
# دراسة في سياق الصراعات الجيوبوليتكية الكُبرى

# The global energy crisis and the Ukrainian war:
# A study of the context of great geopolitical conflicts

* Magdy Abdelhadi - مجدي عبد الهادي

**ملخص:**

تبحث الورقة أزمة الطاقة العالمية المُعزَّزة بالحرب الأوكرانية: ما أسبابها التأسيسية وقواها الدافعة وسياقها الاقتصادي والتاريخي والجيوبوليتيكي الأوسع؟ وكيف فاقمت الحرب الأزمة؟ وما انعكاساتها على إستراتيجيات الطاقة لدى الفاعلين الأساسيين في سوق الطاقة العالمية من مُنتجين ومُستهلكين، وما توفره من فرص وتطرحه من تحديات على الدول العربية المُنتجة للنفط والغاز ومنظمة أوبك بلس؟ وتنتهي الورقة إلى أرجحية بروز معسكري اقتصاد عالميين؛ بما يوفر مرونة وقوة تفاوضية أعلى للمنتجين، وإلى وجود اتجاهات متناقضة في سوق الطاقة، ما بين استمرار التصاعد التاريخي في الطلب في الأجل القصير والمتوسط حتى أواسط القرن مع بروز قوى اقتصادية جديدة كالصين والهند، والتراجع التدريجي فيه مع التطور في تقنيات الطاقة المتجددة، ضمن سياق من التأزم الاقتصادي المتزايد لعقد قادم على الأقل؛ ما يطرح على المُنتجين بأسواق الطاقة ضرورة تنسيق جهودهم لضمان عدم انخفاض عوائدهم بشكل معتبر، مع تنويع أشكال تعاقداتهم بما يضمن لهم مزايا نوعية على صُعد التصنيع والنمو طويل الأجل للخروج من اقتصادات الموارد.

**الكلمات المفتاحية:** أزمة الطاقة، النفط، الغاز الطبيعي، الحرب الأوكرانية، روسيا، الصين، أوروبا، الولايات المتحدة الأميركية، أوبك بلس.

**Abstract:**

This paper examines the global energy crisis reinforced by the Ukrainian war; what its founding causes, driving forces and broader economic, historical and geopolitical context are; how the war exacerbated the crisis; what its implications for the energy strategies of the main actors in the global energy market, including producers and consumers are; and what opportunities and challenges it offers for Arab oil- and gas-producing countries and OPEC Plus.

* مجدي عبد الهادي، باحث في الشؤون الاقتصادية.
Magdy Abdelhadi, researcher specialising in economic affairs.

The paper concludes that there is a possibility that two global economic camps will emerge, which would provide more flexibility and higher negotiating power for energy producers. It also concludes there are contradicting trends in the energy market between the continuation of the historic rise in demand in the short- and medium- term until the middle of the century with the emergence of new economic powers such as China and India, and its gradual decline with the development of renewable energy technologies within a context of increasing economic crisis for at least the next decade. This makes it necessary for producers in the energy markets to coordinate their efforts to ensure that their returns do not decline significantly and diversify the forms of their contracts in a way that guarantees qualitative advantages in terms of industrialisation and long-term growth to get out of resource-based economies.

**Keywords:** energy crisis, oil, natural gas, Ukrainian war, Russia, China, Europe, USA, OPEC Plus.

## مقدمة

أبــرزت حرب أوكرانيا الأخيرة التصدعات المكتومة فــي النظام العالمي المعاصر، مُفجــرةً العديد من نقاط الاحتكاك ومفاصل الصدام في النظام الدولي، وقد فاقمت ضمــن مــا فاقمت من أزمة طاقة كانت قد بدأت تلتهب بأوارها تحت الرماد؛ لتضع العالم أمام مرحلة جديدة كليًّا، يرجح أن تعيد رسم العديد من السيناريوهات القائمة، وربما خرائط التحالفات والحدود نفسها مستقبلًا.

وهذه الأزمة ليست الأولى من نوعها التي نعرفها في التاريخ الحديث، لكنها الأكبر منذ أزمة ســبعينات القرن الماضي، وما يميزها عمَّا ســبقها، كما يشــير تقرير وكالة الطاقة الدولية لعام 2022(1)، أنها أوســع نطاقًا من مجرد أزمة نفط وضرورة تقليل الاعتماد على وارداته، بل تشمل العديد من الأبعاد، بدءًا من اتساعها لشمول المصادر الأخــرى كالفحم والغــاز الطبيعي الذي أصبح محور الأزمة مع دوره المتصاعد في منظومة الطاقة العالمية، وصولًا إلى تماسها العضوي مع أبعاد لأزمات رديفة كالأمن الغذائي والتغير المناخي.

وتشير التجربة التاريخية لارتباط وثيق وعميق ما بين الحروب والأزمات؛ حدَّ صعوبة الفصل التحليلي ما بينهما أحيانًا لمعرفة أيهما يلعب الدور الأساسي، وإن كان الرأي الأرجــح أن الحروب مظاهر ونتائج طبيعيــة للأزمات الكبيرة الكامنة، لكنها مظاهر تعمِّق من تلك الأزمات بتفرعات وتنويعات أزماتية نوعية، وما تنشغل به هذه الورقة هــو أزمة الطاقة المُعــززة بالحرب الأوكرانية، بدءًا من تحليلها وفهم دوافعها ضمن ســياقها الجيوتاريخي الأوسع، وانعكاســاتها على إستراتيجيات الطاقة العالمية، وما تطرحه من فرص وتحديات على المنطقة العربية وتحالف أوبك بلس؛ ولهذا الطابع العابــر للتخصصات لموضوع الورقة ما بين الاقتصاد والجيوبوليتيك؛ وما يســتتبعه مــن تعدد وتقاطع بين الخطــوط النظرية والقضايا العملية؛ لن تعتمد الورقة الترتيب التقليــدي بمقدمة نظرية ثم تحليل تطبيقي، بل ســتتبنى نهجًا أقرب لتضفير النظري بالتطبيقي بطول الورقة حسب الحاجة.

وهكذا، تبدأ الورقة بتحليل الســياق الأشــمل للأزمة لفصل ما هو خطابي مما هو موضوعــي فيهــا؛ كونه أحد الأخطاء الشــائعة، والكامنة ضمنيًّا فــي صُلب المنهج

الوضعي السائد أكاديميًّا، في تحليل الظواهر الاجتماعية كما لو كانت مجرد ظواهر تقنية بحتة، لا تشتمل على صراعات مضمونية وتشويهات رمزية؛ فيما هي دومًا، وهذا أبرز الفروق الفلسفية والتحليلية ما بين الاقتصاد التقني والاقتصاد السياسي، ظواهر ثنائية الأوجه، تجمع ما بين الوجه التقني المحكوم بقيود الواقع المادي والوجه الاجتماعي المدفوع بصراعات المصالح الإنسانية.

يقدم هذا للقسمين اللاحقين، الذي يغطي أولهما البُعد/ المظهر التقني للأزمة، مُتمثلًا في اقتصاديات الأزمة من اتجاهات طلب وعرض للطاقة ضمن الاتجاهات التاريخية للصعود الصناعي للشرق وتراجع موارد الطاقة الأحفورية، ويتناول ثانيهما البُعد/ المظهر الاجتماعي الذي يضعها ضمن الصراع التاريخي الأشمل على مراكز القوة العالمية ما بين القوى الكبرى، وكيف تفسر الحرب الأوكرانية وأزمة الطاقة معًا كأدوات ونتائج مترابطة ضمن ذلك الصراع بين القوى الأربع الكبرى، الولايات المتحدة وأوروبا من جانب، والصين وروسيا من جانب آخر. يليهما قسمان نختم بهما الورقة عن آثار الحرب الأوكرانية المتشابكة مع أزمة الطاقة، على اتجاهات علاقات الطاقة الأساسية في العالم، ضمن الاتجاهات الأشمل تاريخيًّا للتراجع الجزئي للعولمة، وبروز معسكرين اقتصاديين عالميين، شرقي وغربي؛ وما يطرحه ذلك الانقسام في سياق زيادة ضغوط الطلب على المعروض المتراجع من موارد الطاقة، من فرص وتحديات على المنطقة العربية ومنظمة أوبك بلس، وكيف يجب أن تتصرف المنطقة لتحقيق أقصى استفادة اقتصادية وإستراتيجية ممكنة من هذه الاتجاهات العالمية.

## المستوى الرمزي للظاهرة: خطاب الأزمة، أزمة من؟

في كتابها "50 حقيقة ينبغي أن تغير العالم"، تسجل جيسيكا ويليامز أنه "في حوالي ربع الخمسين حربًا وصراعًا مسلحًا خلال السنوات الأخيرة، ساعدت الموارد الطبيعية على تفجير أو إثارة العنف أو ساعدت في تمويل استمراريته"(2)، وهذا فقط في الحالات التي لعبت فيها تلك الموارد دورًا واضحًا مباشرًا في النزاعات، بعيدًا عن حالات التشابك المعقد والخفي مع اعتبارات أخرى.

لهذا، يتداخل تاريخ الحروب مع تاريخ اكتشافات الموارد الطبيعية والصراعات

حولها بشـكل يكاد يصعب فصله، بدءًا من التاريخ القديم للبشـرية ما قبل الصناعة، عندمـا كانت الموارد بذاتها هي صُلب العملية الإنتاجية بأدنى قيمة تحويلية مُضافة، وصولًا إلى العالم الحديث؛ حيث لا تزال تحتفظ بمكانة مهمة، بالمساهمات النوعية للعناصر النادرة من ناحية، وبمصادر الطاقة جوهر القوة المحركة للإنتاج الحديث من ناحية أخرى.

ولا تخرج حرب أوكرانيا كثيرًا عن هذا السـياق، لكن بالطبع بشـكل أكثر تعقيدًا، بما يتماشى والطابع الأكثر تعقيدًا لعالمنا الحديث؛ حيث يتداخل الاقتصادي الكمي المباشـر بالجيوبوليتيكي الكيفي غير المباشـر، وحيث تشوش الدعاية الأيديولوجية والخطابـات الثقافية على الحقائق المادية للمصالـح والجوهر الحقيقي للصراعات الأكثر عمقًا وإستراتيجية.

وما تكشفه التجربة التاريخية هو أن الهيمنة الإعلامية والأيديولوجية الغربية قد انتهت بنا لوضع أصبحت معه "آلام البشرية هي آلام الغرب"، فما يصفه هو أزمة، بمعطياته الذاتية ووَفقًا لحساباته ومصالحه الخاصة تمامًا، هو بالضرورة أزمة العالم كله، حتى عندما لا يعني بذلك الآثار المتبادلة للأزمات في عالم فائق التشابك.

فـأول "أزمة طاقة" في سـبعينات القرن الماضـي، التي حاول الغرب تصويرها على أنها السـبب الأساسـي للأزمة الاقتصادية العالمية حينها، مُحملًا العرب المسؤولية عنها، كانت هي نفسها وبحدِّ ذاتها الفرصة التاريخية التي تحسنت معها أسعار النفط لمسـتويات أكثر عدالـة، وفتحت معها آفاق النمو الاقتصـادي والرخاء الاجتماعي لدول الخليج العربي مثالًا، في حالة نادرة حينها من تحسـن شـروط التبادل الدولي لمـوارد بلدان العالم الثالث، فقبل هـذه "الأزمة"، عام 1974، كانت للدول الكبرى المسـتوردة والمستهلكة السـيطرة المطلقة على أسواق النفط العالمية، فيما لم يكن للدول المنتجة، رغم إنتاجها لمعظم النفط المتاح عالميًّا، أي تأثير عليها؛

فلم تكن "الأزمة" إذن أزمة بالمعنى "التقني"، بانخفاض المعروض عن المطلوب في الأسـواق، بل بالمعنى "الاجتماعي"، بالاختلاف على تقييم حصة الموارد من عوائد الإنتاجية وهيكل تدفقاتها وتوزيعها النهائي، ما يثبته تعليق للدكتور محمد دويدار على أزمة السـبعينات المذكورة بأنه "إذا ما أُخذ الموقف في مجموعه، أي إذا نظرنا إلى احتياطي البترول في العالم وحالة التكنولوجيا ومعدلات الإنتاج..، يمكن القول: إنه

لا توجد أزمة في الطاقة بصفة عامة أو في البترول بصفة خاصة"(4)، كذا إشارته إلى استخدام رأس المال الأميركي لسلاح الطاقة في صراعه مع رأس المال الأوروبي واليابانـي، وفـي محاولته القضاء على منافسة رؤوس الأموال هذه في الأسواق الداخلية والدولية، فباعتباره سيد الموقف بالنسبة للطاقة، يحاول أن يجبر رؤوس الأموال هذه على الركوع، برفع أثمان البترول، حتى تعجز هذه البلدان عن مزاحمة السلع الأميركية، في وقت تقل فيه إنتاجية العمل في أميركا عنها في تلك البلدان(5).

يعطينا هذا فكرة عن مشكلة "الخطاب المُهيمن" التي تبرز مع كافة المشكلات ذات الأبعاد الجيوبوليتيكية، والاجتماعية عمومًا؛ بما يستتبعه تفكيكه من إدراك أن "أزمة الغرب ليست بالضرورة أزمة العالم"، بل إن تسوُّدَها ساحة النقاش بصفتها هذه كأزمة العالم كله، إنما يكشف أن الأزمة الحقيقية، هي تلك الهيمنة المُفرطة لذلك الغرب، حدَّ تعريفه العالم بذاته، وحدَّ اعتباره -وتحويله عمليًّا- تهديد تلك الهيمنة أزمةً للعالم، وبالطبع، وبفعل مقاومته ذاتها، رفعه تكلفة تراجع تلك الهيمنة، واضطراره الجميع لتحمل جزء معتبر منها، وكأن هذا الغرب بخطابه الملتوي هذا، وفي سياق الأزمة موضوع هذه الورقة، يتمنى ضمنيًّا لو أبقى باقي أمم العالم خارج التاريخ الحديث؛ لئلا تنافسه على الموارد النادرة المحدودة، وتتسبب بأزمات لذلك العالم المُوحد معدوم التناقضات الكائن في الفراغ "في النظرية والبروباجندا"، لكنه مُختزل عمليًّا في نصف الكوكب الشمالي الغربي "في الواقع والتطبيق".

وتكفينا نظرة في حقائق الاستهلاك الغربي لموارد العالم لمعرفة كيف يمثل تعريفه لأزمات العالم انطلاقًا من أزماته، المقيسة بنمط استهلاكه، نوعًا من التضليل المنطلق من الأنانية المُفرطة، فوفقًا لبيانات منظمة Global Footprint Network(6)، لو تم تعميم نمط الاستهلاك الأميركي السنوي للموارد على كامل سكان العالم؛ لتطلب الأمر أكثر من خمسة كواكب أخرى كالأرض، ولو تواضعنا قليلًا وقبلنا بنمط الاستهلاك الدنماركي؛ فسيتطلب الأمر 4.2 كواكب كالأرض، وبالمثل يتطلب تعميم أنماط استهلاك كوريا الجنوبية كوكبيًّا أربعة كواكب، وألمانيا ثلاثة، والمملكة المتحدة 2.6 كوكبًا، والصين 2.4 كوكبًا، وعلى المستوى الإقليمي مثالًا، في داخل ذات النطاق الجغرافي تقريبًا، يستهلك الإسرائيليون في الضفة الغربية كمية من المياه تفوق بأربع مرات الكمية التي يستخدمها جيرانهم الفلسطينيون(7).

هــذه التفاوتــات الضخمة تضرب أطروحات الاعتماد المتبــادل الليبرالية في مقتل، مُعززة على النقيض، من الاتجاه للتنافس التقليدي على الموارد، فمستويات الاستهلاك المذكورة تعني استحالة تحقيق العدالة على صعيد استخدام الموارد لإتاحتها للمناطق والشــعوب الأكثر فقرًا وحرمانًا، إلا بخفض المتوســطات العامة لأنماط الاستهلاك لمســتويات أكثر اســتدامة، أو سنســتمر في دورات لا نهائية من الحروب المتكررة لإعــادة توزيعها وفقًا لتوازنات القوة المتغيرة، مع تدهور مُزمن في البيئة وتهديدات متصاعدة بانهيار كامل النظام الإيكولوجي، كما بدأت تتجلى فعليًّا في مظاهر التغير المناخي المختلفة.

وعلى صعيد موارد الطاقة تحديدًا، نجد وفقًا لبيانات عام 2019(8)، أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تشمل مجموعة الدول الغنية في الغرب، تستهلك حوالي 42٪ من الطاقة المُنتجة عالميًّا، رغم عدم تجاوزها ســكانها 18٪ من عدد ســكان العالــم، وتصدر وحدها حوالي ثلــث الانبعاثات العالمية من ثاني أكســيد الكربون، ولا تقاربها في نسبة الاستهلاك سوى الصين التي تتجاوزها سكانيًّا بفارق طفيف، بنســبة اســتهلاك حوالي 28٪ من الطاقة المُنتجة عالميًّا، وبنســبة انبعاثات كربونية حوالي 29.5٪.

وبالنظر في المتوســطات الفردية السنوية على المستويات الوطنية الأكثر دلالة، نجد وفقًا لبيانات عام 2021(9)، أنه بينما يبلغ المتوســط الفردي العالمي 21 ألف كيلو وات تقريبًا، فإنه يصل لأكثر من الضعف في الدول الغنية بما يبلغ حوالي 56 ألف كيلو وات، ويصل لما يجاوز الثلاثة أضعاف ونصف بما يبلغ 77 ألف كيلو وات في الولايات المتحدة الأميركية، بينما تحظى الصين بمتوسط 30 ألف كيلو وات، والهند بمتوســط ســبعة آلاف كيلو وات فقط، ودونها بمتوسط 6600 كيلو مجموعة الدول متوسطة/ منخفضة الدخل، وبالكاد تتجاوز الدول منخفضة الدخل متوسط 1200 كيلو وات.

واللافت للنظر في هذه التفاوتات أنها لا تزال قائمة بهذه الشدة ضمن اتجاه تاريخي لانخفاضها من مســتويات كانت أشــد بكثير؛ نتيجة لما حققته دول كالصين والهند وغيرها من تطور اقتصادي واجتماعي كبير حسَّن من مؤشراتها، لكنه جلب معه تلك الأزمة التي يشكو منها ذلك الغرب، فحيث يستهلك الأخير بمستويات بالغة الارتفاع

على حساب فقر أمم كاملة خارجه، فإن استفاقة تلك الأمم وسعيها لحصتها العادلة من ثروات العالم، وضمنها وعلى رأسها الطاقة، إنما يرتب بطبيعة الحال تنافسًا حادًّا على تلك الثروات؛ بما يزيد من ندرتها النسبية ويرفع من أسعارها كاتجاه تاريخي منطقي، يخالف حالة الاستثناء التي عاشها الغرب لقرون مضت كما لو كانت المنطق الطبيعي للأمور، وهذا هو الاتجاه الذي يأتي ضمن الاتجاه التاريخي الأكبر، اقتصاديًّا وجيوبوليتيكيًّا، لعودة ذلك الغرب لحجمه النسبي الطبيعي عالميًّا، وضمن المُحددات والأبعاد الكمية والكيفية للأزمة التي تناقشها الورقة.

## اقتصاديات الأزمة: الأبعاد الكمية للأزمة (المؤشرات)

بالنظر في اتجاهات عرض وطلب الطاقة خلال ثلاثة العقود الماضية، يمثل بروز روافد عرض مختلفة مع بوادر لتراجع نظيرتها القديمة، مقابل صعود أقطاب طلب جديدة، الاتجاه التاريخي الأساسي الذي يصوغ موقف سوق الطاقة العالمية، وهو التشابك التقني الذي يضع الأرضية الأساسية للأزمة.

ومن وجهة جغرافية، يأتي معظم معروض الطاقة من خمس مناطق تُعرف بشريط قلب النفط، هي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبحر قزوين وسيبيريا والشرق الأقصى، والتي تسيطر وحدها على حوالي 67٪ من احتياطيات النفط و73٪ من احتياطيات الغاز، عالميًّا، بينما يأتي معظم الطلب من الشريطين المحيطين بها، آسيا وأوروبا المعروفة بالمنطقة الهلالية الداخلية، والولايات المتحدة وأستراليا المعروفة بالمنطقة الهلالية الخارجية(10).

وعلى صعيد العرض، نلحظ ظهور بوادر تراجع احتياطيات الطاقة الأحفورية، بالتوازي مع بطء نمو الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة؛ فتبرز مشكلة ضغوط العرض طوال المرحلة الانتقالية ما بين نوعي الطاقة في ضوء حقيقة استمرار الوقود الأحفوري كمصدر الطاقة الأساسي للعالم حتى منتصف القرن على الأقل، فرغم أن الطاقة المتجددة وخصوصًا النووية هي أسرع مصادر الطاقة نموًّا في الوقت الحالي، بمعدلات نمو سنوية تبلغ 2.5٪، لا يزال الوقود الأحفوري المصدر الأساسي لتغطية احتياجات الطاقة عالميًّا، والمُتوقع حسب بعض التقديرات أن يظل قادرًا على تغطية حوالي 80٪ منها حتى عام 2040(11).

أمـــا على صعيد الطلب، فيتوقـــع تقرير الطاقة العالمية لعام 2022(12) أن نصل إلى ذروة الطلب على مصادر الوقود الأحفوري خلال العقد القادم، أي اســـتمرار زيادة الطلـــب علـــى الغاز الطبيعي حتى عـــام 2030، وكذلك الطلب على النفط حتى عام 2035، قبـــل أن يبـــدأ في التراجع ببطء، فيما نصلها للفحم خلال الســـنوات القليلة القادمة قبل نهاية العقد؛ لتهبط نســـبة الوقود الأحفوري في مزيج الطاقة العالمي من أكثر من 80٪ الحالية المســـتقرة منذ عقود، إلى أقل من 75٪ بنهاية العقد الحالي، وحوالي 60٪ في أواسط القرن، في تقديرات أكثر تفاؤلًا بالتحول الطاقوي من التقدير المذكور آنفًا.

وهكذا، فعلى المســـتوى الكمي، هناك اتجاه لاســـتمرار تصاعد الطلب مقابل بوادر تقلص في إمكانات العرض؛ بشـــكل يدفع منطقيًّا لاختناق جزئي تدريجي في سوق الطاقة الأحفورية؛ لابد وأن ينعكس باتجاه عام لارتفاع الأسعار فيها، الأمر الذي لا يعكسه أو يكبحه -بقدر محدود- سوى الاتجاه المناقض لتعزيز دور الطاقة المتجددة غير الأحفورية في مزيج الطاقة العالمية، والتي تشـــير التقديرات المختلفة المذكورة آنفًا أنها لن تقترب من تغطية أقل من نصفه في أحســـن الأحوال قبل أواســـط القرن الحالي على الأقل.

أمـــا علـــى صعيد الهيكل الدولي للطلب، فيبرز اتجـــاه عام بالتحول في مراكز طلب الطاقـــة، بالمواقـــع المتقدمة التي احتلتها الصين والهنـــد عالميًّا خلال العقد الأخير، فمن المُتوقع أن يتضاعف حجم طلب الطاقة في آســـيا خلال الفترة 2008-2035، وستمثل الزيادة في طلب الصين حوالي ثلث الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة، والزيادة في طلب الهند نحو خُمســـها؛ ليشـــكلا ســـويًّا أكثر من 53٪ من الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة(13). وفي توقعات موازية، رجحت شركة إكسون موبيل العالمية زيادة اســـتهلاك الطاقة عالميًّا بنســـبة 60٪ بحلول عام 2030 بالمقارنة بعام 2000، مع تحقق 80٪ من هذه الزيادة في دول غير أعضاء في منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية، وعلى رأسها الصين والهند(14). كذا، من المُتوقع ضمن بعض ســـيناريوهات وكالة الطاقة الدولية زيادة نصيب الكهرباء في استهلاك الطاقة النهائي من 20٪ حاليًّا إلى أكثر من 50٪ أواسط القرن، تأتي في معظمها من البلدان النامية والأســـواق الناشئة المحرومة نسبيًّا(15)؛ ما يثير بمجموعه صراعًا ثلاثيًّا بشأن فرص التنمية وأمن الطاقة وتكاليف البيئة(16).

هذا عن الاتجاهات الكبرى التي تصوغ الموقف العام المُتأزم للطاقة لمُجمل نصف القرن الحالي، فإذا ضيقنا النظر قليلًا لاسكتشاف بذور الأزمة الحالية في حدود الفترة الأخيرة، نجد أنه بخلاف بعض العوامل الثانوية والعارضة من الحوادث الصناعية والمشاكل الفنية وعدم انتظام مصادر الطاقة المتجددة، فضلًا عن عدم استجابة العرض بسرعة للانتعاش السريع في الطلب بعد انتهاء إغلاقات كورونا، أسهمت بعض الاتجاهات المُتراكمة عبر السنوات الأخيرة، فضلًا عن بعض السياسات المُستجدة، في مفاقمة الموقف والدفع لاختناق جزئي في إمدادات الطاقة أوائل العقد الحالي.

كان أول هذه الاتجاهات هو تراجع الإنتاج العالمي من مشروعات النفط والغاز والاستثمارات الجديدة فيهما؛ نتيجة لانخفاض أسعارهما -المُوجَّه جزئيًّا للضغط على روسيا بعد ضمها شبه جزيرة القِرم عام 2014-، وثانيها، الذي فاقم الموقف خصوصًا، تطبيق أنظمة سوقية جديدة بتحرير أسعار الغاز وفك الارتباط بينها وبين أسعار النفط والتخلي عن العقود طويلة الأجل لمصلحة الأسواق الفورية، التي أثارت الخلاف خصوصًا مع روسيا؛ نظرًا لما تمثله من تعارض مع حاجات منتجي الغاز لاتفاقات طويلة الأجل لتأمين مشاريعه واستثماراته باهظة التكلفة(17).

وقد فاقمت الحرب من الأزمة التي كانت قد بدأت بوادرها فعليًّا بعد انتهاء إغلاقات كورونا، ليكون مسرحها المركزي أوروبا، ومحورها الأساسي الغاز الطبيعي، وإن كانت الأزمة قد انعكست بترابطاتها الداخلية والطبيعة التبادلية والتكاملية لسلع الطاقة، على أسعار كافة مصادر الطاقة الأساسية من نفط وغاز وفحم، فارتفعت جميعًا بنسب مختلفة، وإن كان الغاز أكثرها ارتفاعًا، والذي قدَّر تقرير الطاقة المذكور مسؤوليته عن 50٪ تقريبًا من ارتفاع أسعار الكهرباء؛ ما يكتسي أهمية خاصة؛ كونه قد أصبح أهم وأنظف مصدر طاقة تقليدية في العالم المعاصر، وقد بدأت الأزمة به، ومع انخفاض مخزوناته؛ اتجه المستهلكون لاستخدام الفحم، ومع تراجع المتاح منه بدوره؛ اتجهوا إلى النفط لترتفع أسعاره هو الآخر لأعلى مستوياته منذ سنوات(18).

وهكذا ارتفعت أسعار خام برنت في سوق العقود الآجلة من متوسط عام 70 دولارًا تقريبًا خلال أقرب فترة مستقرة، وهى الفترة السابقة مباشرة على إغلاقات كورونا (وبعد هبوط مؤقت إلى حوالي 25 دولارًا للبرميل خلالها أواسط عام 2020)، إلى 86 دولارًا في أول نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، قبل أن تنخفض قليلًا إلى مستوى

66 دولارًا أواخر ذات الشهر مع مخاوف عودة الإغلاقات بسبب المتحور أوميكرون، لتعاود الارتفاع المستمر بالغة ذروة تاريخية بمستوى 137 دولارًا مع بداية الحرب الأوكرانية، لتهبط إلى مستوى 80 دولارًا الحالي مع الهدوء النسبي في الأوضاع، كما يظهر بالشكل (1) بتاليه.

**شكل (1): تطور أسعار خام برنت في سوق العقود الآجلة خلال الفترة 2017-2022(19)**

وبالمثل، ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في أسواق العقود الآجلة لمستويات غير مسبوقة تاريخيًّا، فصعدت من حوالي مئتي دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية أواخر عام 2019، قبيل إغلاقات الكورونا، إلى حوالي ثمانمئة دولار، بما يعادل ارتفاعًا بنسبة 400٪ بالنسبة لمتوسط أسعار أقرب فترة استقرار سابقة، ولا تزال أسعار العقود الجديدة تتراوح ما بين 500 و600 دولار، بما يجاوز مستوى الاستقرار المذكور بنسب 250 و300٪، كما يظهر بالشكل (2) بتاليه.

**شكل (2): تطور أسعار الغاز الطبيعي في سوق العقود الآجلة خلال الفترة 2019-2022(20)**

ونتيجة لكل ذلك، ارتفعت أسعار توليد الطاقة الإجمالية في عام 2022 مقارنة بالعام السابق مباشرة بأكثر من 40٪ في الاتحاد الأوروبي، وبما يقترب من 30٪ في كل من الهند وكوريا الجنوبية، وبحوالي 27٪ في اليابان، وبنسبة 24٪ تقريبًا في كل من الصين والمكسيك(21)، علمًا بأن آثار تراجع المخزونات لمستوياتها الحرجة لم تظهر بعد، خصوصًا في ظل عدم تأكد ووضوح مدى قدرة اتفاقات التوريد البديلة على تغطية العجز بسرعة، وارتفاع أسعار الغاز الأميركي لما يعادل أربعة أضعاف نظيره الروسي، والتي أثارت غضب القادة الأوروبيين؛ حدَّ اعتبارها تدميرًا للصناعة والاقتصادات الأوروبية عمومًا.

## جيوكونوميك الطاقة: الأبعاد الكيفية للأزمة (التوترات)

الجيوكونوميك Geoeconomics(22) هو الحقل البحثي الذي يُدمج دراسة الأبعاد المكانية والإستراتيجية والثقافية للموارد الاقتصادية؛ بهدف حيازة ميزة تنافسية مُستدامة، وهو تطبيق لمنطق الجيوبوليتيك على النظام الاقتصادي العالمي في سياق العولمة، ويدرس أساسًا سلوك الوحدات الإستراتيجية العملاقة، كالدول القومية والوحدات الإقليمية والشركات الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف.

وتُعد الطاقة إحدى الأدوات المحورية في خلق تلك الميزة التنافسية(23)، ما أثبتته دراسة بروس بودوبنيك(24) عن تحولات الطاقة كظاهرة شارحة للتراتبية الدولية للمجتمعات في النظام العالمي، مُوضحًا كيف أن القدرة على الهيمنة على حركة وتحويل مصادر الطاقة الأولية يمكن أن تعزز القوة السياسية والهيمنة الاقتصادية، كذا أن تلعب دورًا حاسمًا في الانتصار في فترات الحروب، وهو الدور الذي لعبه الفحم لبريطانيا في القرن التاسع عشر، والنفط للولايات المتحدة الأميركية في القرن العشرين.

ينتج عن ذلك أنه بمجرد بلوغ ذروة إنتاج النفط، فسيدخل العالم بشكل شبه مؤكد في صراع على الهيمنة ويتفكك النظام العالمي القائم، خصوصًا مع التنافس الضروري والمنطقي على موارد الطاقة مع صعود قوى جديدة، في ضوء الملاحظة الثابتة تاريخيًّا من ارتباط حجم ما تستهلكه الدولة من الطاقة بموقعها الاقتصادي والسياسي ضمن النظام العالمي، وبالمقارنة بالدول الأخرى(25).

يرفع هذا، وعلى مستوى تاريخي، من تهديدات أمن الطاقة؛ فحيث تتحدد أبعاد مسألة الطاقة بالاحتياطيات أولًا، وبالممرات الإستراتيجية لمرورها ثانيًا، وبتقنيات استخراجها وإنتاجها ثالثًا؛ فإن أبرز تهديدات أمنها ينبع في معظمه من معطيات جيوبوليتيكية، بدءًا من عدم الاستقرار السياسي لمنتجيها الرئيسيين، والاعتماد المُفرط على دول أخرى، مع محدودية تنويع المنتجات وتوزيع المصادر واختلاف القنوات، ومرورًا بالتنافس على معروض الطاقة مع القوى الصناعية الأخرى؛ وما يفتحه من إمكانات الاستغلال الاقتصادي والابتزاز السياسي من القوى المتُحكمة بذلك المعروض، ووصولًا إلى ضعف اعتمادية المخزونات المتوافرة مع تطاول فترات الأزمات والكوارث الطبيعية والتهديدات السياسية من الأطراف من غير الدول بالإرهاب والهجمات السيبرانية وغيرها.

يؤيد هذا ما حددته القيادة الصينية كأهم تهديدات أمن الطاقة الصيني(26)، وهى تذبذب الأسعار بما يرتبه من آثار سياسية تهدد مشروعية النظام واستقرار الدولة، وتركُّز المصادر بما يمكن أن ينتج عنه من عدم استقرار في التوريدات لأسباب فنية أو سياسية بالأخص، والمخاطر على خطوط الملاحة البحرية، خصوصًا من قبل المنافسين الدوليين والتنظيمات الإرهابية في فترات الأزمات، والنزاعات مع الجيران البحريين وما يمكن أن تؤدي إليه من نتائج مماثلة، والتي تستلزم في نظرها حلولًا جلها جيوستراتيجية كذلك(27)، بدءًا من تحسين العلاقات مع دول الممرات الإستراتيجية وتعزيز الأمن الدولي في المفاصل الملاحية ونقاط الاختناق البحرية، ومرورًا باستكشاف طرق بديلة لاستيراد النفط، ووصولًا إلى تطوير منشآت إستراتيجية للمراقبة والدعم اللوجيستي وقدرات حربية للتدخل في البحار العميقة والمياه الدولية، فضلًا بالطبع عن التعاون الاقتصادي والاستثماري لتعميق المصالح المتبادلة، وشراء وامتلاك أصول نفطية في بعض الدول، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والشراكات الإستراتيجية مع المناطق الغنية بالنفط، كما ظهر بالقمة العربية-الصينية الأخيرة(28).

وقد احتل أمن الطاقة، بما يشمله من الحاجة للسيطرة على مكامن احتياطياتها وقنوات مرورها وتقنيات إنتاجها، مكانًا بارزًا في كافة تحليلات الصراعات الدولية الحالية، وبخاصة في مناطق الشرق الأوسط ووسط آسيا وإفريقيا، ويأتي ضمن

هذا السياق التنافس الأميركي-الصيني في إفريقيا، والصراع الأميركي-الروسي في الأزمتين، السورية والأوكرانية، والذي لا تستهدف منه الولايات المتحدة بالضرورة احتياجاتها المباشرة من الطاقة، التي تكتفي من الجزء الأكبر منها ذاتيًّا بالفعل، بل توظفه أساسًا ضمن منظومة هيمنتها العالمية وموقفها الدولي في مواجهة خصومها ومنافسيها المحتملين على زعامة العالم(29)؛ ما يصل حد معارضتها الشديدة لتوسط إيران تصدير الغاز التركماني إلى تركيا وأوروبا عبر أراضيها، رغم كونها أقصر الطرق وأقلها تكلفة؛ لرفضها سيطرة روسيا أو إيران على مصادر الطاقة في هذه الدول، حتى لو كلف الأمر، بناء خطوط أنابيب تتفادى المرور عبر هذه الدول، تحمل تكاليف أعلى ومواجهة مخاطر أمنية أكبر(30).

لهذا، فمن وجهة جيوكونوميكية طويلة الأجل، تمثل أزمة الطاقة الحالية، في تقاطعها وتمظهرها مع حرب أوكرانيا وما شابهها من نزاعات لا تزال باردة أو كامنة، مظهرًا ونتيجة لبروز مراكز صناعية جديدة تنافس على الموارد وقنوات مرورها وأسواق تداولها، ولمقاومة الغرب، وفي قلبه الولايات المتحدة، لهذا التحول التاريخي؛ بما يجره من صراع على النفوذ الاقتصادي العالمي، كذا مظهر لتحسن المركز التفاوضي والثقل السياسي لمراكز توريد ومرور الطاقة، وبخاصة دول منظمة أوبك بلس. وأخيرًا، مناسبة لإثارة مسألة الريع الإمبريالي الذي تحصله الولايات المتحدة بفضل علاقة البترودولار القائمة على هيمنتها المتراجعة على منابع الطاقة العالمية وممراتها الدولية؛ وبالتالي الصراع الكلاسيكي الطويل لبناء نظام نقدي عالمي أقل مركزية على الأقل.

ويأتي هذا الموقف متزايد التأزم ضمن سياق مستمر ليعمق تناقضات "مُفارقة الهيمنة"، التي تعيشها الولايات المتحدة منذ حرب فيتنام، وهى التناقض ما بين(31): إما (1) الانطواء داخليًّا على الذات لإعادة بناء القدرات المحلية؛ بما يعنيه من ضعف الهيمنة الأميركية والغربية والرأسمالية عمومًا، أو (2) الاستمرار في تعزيز الهيمنة الأميركية عالميًّا؛ بما يستجلبه من ضعف القدرة التنافسية الأميركية في مواجهة رؤوس الأموال الأخرى، وبخاصة ألمانيا واليابان والصين.

وهذه المُفارقة آخذة في التفاقم مع تصاعد المُتطلبات السياسية والعسكرية للهيمنة، مقابل تراجع الوزن الاقتصادي الأميركي ضمن النظام العالمي، ومعهما تزايد الأعباء

العالمية مقابل تراجع القدرات الوطنية، بما يتماشى بالضبط مع وصف بول كيندي لدينامية تراجع الإمبراطوريات في كتابه الشهير "نشوء وسقوط القوى العُظمى"؛ ما يدفعها، تمويلًا لهذه الفجوة المتزايدة، وضمن ممارسات استغلالية أخرى بالطبع، إلى الإفراط في طباعة الدولار؛ بما يفاقم الأزمات الاقتصادية الدولية، ويدفع لمزيد من الصراع الدولي حول نظام النقد الدولي غير النزيه، الذي تحوز القيم الحقيقية من خلاله، مقابل أوراق ملونة لا تكلفها شيئًا، والتي كانت كفيلة بإثارة غضب الحلفاء قبل الأعداء.

فلا يقتصر التبرم من هذه الممارسات على روسيا أو الصين المُتمردتين حديثًا -ببطء وتردد عقلاني- على هيمنة الدولار، بل يشمل مثلًا الرئيس الفرنسي الأسبق، شارل ديجول، الذي سبق منذ أكثر من نصف قرن بالمطالبة بالعودة لنظام الذهب الذي "لا يغيِّر طباعَه ولا قومية له"(32)، ليصرح وزير مالية نيكسون، مستر كونوري، في لقاء تليفزيوني بتاريخ 15 أغسطس/ آب 1971، تبريرًا لسياسات تعزيز الدولار كعملة السيولة الدولية، بأن "الولايات المتحدة تلعب دور رجل البوليس لمصلحة كل الدول الرأسمالية، وقد حان الوقت لكي تسهم هذه الدول في نفقات القيام بهذا الدور"(33).

لهذا يأتي سلاح الطاقة، المُسعرة قيمةً والمُوَسَّطة تبادلًا بالدولار، ليلعب هنا دورًا مزدوجًا في حل مفارقة الهيمنة المذكورة، فمن جهة يعزز الهيمنة الأميركية المباشرة بالسيطرة على مكامن ومنافذ مرور موارد الطاقة، وغير المباشرة بتعزيز السلطة النقدية للدولار ممول الهيمنة، ومن جهة أخرى، يضعف المنافسين جميعًا، المُضطرين، خلافًا لها، لدفع قيم اقتصادية حقيقية مقابل الأسعار المرتفعة المُحتملة لموارد الطاقة المتأزمة؛ ما يؤدي بمجموعهِ للأهمية الحاسمة للسيطرة على الطاقة لكامل منظومة الهيمنة الأميركية، ولصراعها مع كافة القوى المنافسة ضمن حِلفها، أو المارقة خارجه، عبر الأسواق والأقاليم؛ فتمثل الهيمنة على النفط والغاز للولايات المتحدة، كما وصفها علي القادري، أكثر كثيرًا من مجرد كسب المال من بيعهما، بل يتعلق الأمر بالحفاظ على موقعها القيادي بين القوى الكبرى والمسيطر في الدوائر المالية المتقدمة، بما يشمل قنوات نقل الشكل النقدي للقيمة إليها(34)؛ الأمر الذي يوفر أرضية استمرار الثقة باستمرار التوسع بطباعة الدولار اعتمادًا على الميزة الإستراتيجية للهيمنة على موارد النفط، تلك الميزة التي لا تقلل منها أية تقلبات في

أسعار النفط والغاز، لا تتضرر منها الولايات المُتحدة؛ كونهما مُسعرين بعملتها(35).

لهذا، يشـكِّل تزايد الثقل الروسـي في أسـواق الطاقة، بعد حد معين، قلقًا أميركيًّا أساسـيًّا؛ فهى قوة عسكرية معتبرة، على الأقل، للحد الذي يمنع إخضاعها لمنظومة الهيمنة، بل إن قوتها تلك مُتضافرةً مع ثِقلها في أسـواق الطاقة، وما يسـتتبعه من علاقات وتعاون مصلحي طبيعي مع بقيةَ أطراف تلك الأسـواق، يسهم في إضعاف كامل منظومة الهيمنة على تلك الأسـواق والموارد وديناميات تكوين أسعارها؛ لهذا يكون حتميًّا إضعاف ذلك الثقل سـوقيًّا، ومحاولة عزلها سياسـيًّا بالجُملة، باعتبارها حلقة شـاذة في سلسلة الهيمنة، يحسـن استبعادها لتعزيز قوة تلك السلسلة؛ فتكون مسـاعي السـيطرة الأميركية على نفط وسـط آسـيا والقوقاز كبديل مُحتمل مكلف ومحفوف بمخاطر "البلقان الأوراسـي" بوصف زبيجنيو بريجينسـكي(36)، وكذلك "الروسـوفوبيا"(37) كظاهرة ثقافية أو عِرقية أو أمنية المظهر، وسـائل لتحقيق هذه الضـرورة الإسـتراتيجية، تجد منابعهـا الحقيقية في المصالـح الاقتصادية والهيمنة السياسية لرأس المال الأميركي.

وإن كانت المُفارقة هنا هي أن هذا الحصار المُسـتهدِف لروسـيا، على كل خسائره الكبيرة قصيرة الأجل، قد يكون أكثر ما يفيدها إستراتيجيًّا؛ فهى لم تجن تطورًا كيفيًّا حقيقيًّا من اندماجها في السـوق العالمية، بل مجرد أموال ونفوذ ثبت كون أغلبهما قابـلًا للتبخـر بمجرد انقـلاب المُمول الغربي عليهما عنـد أول خلاف، أو بمجرد قراره أن روسيا قد تجاوزت الحد المسموح لها، فضلًا عن الآثار السلبية لـ(لمرض الهولندي) الذي أدام خراب الصناعة المحلية الروسية، رغم توافر الإمكانات البشرية والقاعدة التكنولوجية التاريخية لانطلاقها؛ ما قد يجعل من هذا الحصار فرصة لروسيا لإعادة النظر في سياستها الاقتصادية مُفرطة الاعتماد على صادرات الموارد والطاقة؛ بحيث تعيد وضعها ضمن وفي خدمة إسـتراتيجية تصنيع شـاملة؛ ما ستكون نتيجته تغيًّار كاملًا سياستها الطاقوية بالتأكيد.

## جيوبوليتيك الطاقة والحرب: الموقف الطاقوي وحرب أوكرانيا في ضوء التحولات الجيوبوليتيكية الكبرى

يعطينا ما سبق خلفية عن بعض دوافع إشعال الحرب الأوكرانية، فمعارضة الولايات المتحدة لتعميق علاقات الطاقة ما بين روسـيا وأوروبا الغربية أشـهر من أن تتطلب

إثباتًا، كما أن الثِقل الروسي في مزيج الطاقة الأوروبي يتعارض بطبيعة الحال مع منطق أمن الطاقة بما يقتضيه من تنويع وتوزيع لمصادر الطاقة عمومًا؛ ما يجعل طبيعيًّا وجود ما يشبه رغبة جماعية، لدى فريق مسيطر على الأقل، في تقليص ذلك الاعتماد المُفرِط على الطاقة الروسية.

وحتى ما قبل الحرب، كانت روسيا تسيطر على المركز الأول عالميًّا في صادرات الغاز الطبيعي، وعلى نسبة ضخمة من واردات الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي، بما يصل إلى 40٪ من استهلاكها من الغاز الطبيعي و25٪ من استهلاكها من النفط، فضلًا عن حصتها في واردات الصين الطاقية؛ بما يجعل لها عمومًا تأثيرًا معتبرًا على الأسعار العالمية للطاقة، بخلاف تأثيرها على أمن طاقة تلك الدول، كما أن تأثيرها يمتد لما وراء النفط والغاز، ليشمل الفحم واليورانيوم والعديد من المعادن الضرورية حتى للطاقة النظيفة، فهى تنتج وحدها حوالي 20٪ من نيكل الدرجة الأولى الضروري للبطاريات، وما يربو على 40٪ من اليورانيوم القابل للتخصيب، كما أنها ثاني منتج عالميًّا للكوبالت والألومنيوم، والرابع عالميًّا للجرافيت(38).

ولعل هذا الثقل والتأثير في أسواق الطاقة بأنواعها وروافدها المختلفة، والحاجة لتقليصهما، هو ما يفسر مخالفة الناتو لكل توصيات إستراتيجيي الغرب الكبار، كهنري كسينجر وجون ميرشماير(39)، بعدم محاولة استقطاب أوكرانيا، والاكتفاء بها دولة عازلة (Buffer State) بين روسيا والغرب، فيبدو أن الهدف الحقيقي لاستفزاز روسيا بأوكرانيا، ليس ضم الأخيرة للناتو كهدف تتجاوز تكاليفه عوائده؛ بما يجره من إشكالات واحتكاكات لا ضرورة لها، بل أساسًا الدفع لفصم عُرى العلاقات المتزايدة ما بين روسيا وأوروبا؛ بتفجير المخاوف الأمنية التاريخية المتبادلة ما بين الطرفين من جهة، وبالبيان العملي لخطورة سلاح الطاقة في يد روسيا ضد أوروبا من جهة ثانية، وأخيرًا من جهة ثالثة، وعلى نطاق أوسع، تعزيز عملية إعادة عزل روسيا لمنع استمرار تزايد إمكاناتها وثِقلها المحتملَيْن اقتصاديًّا وسياسيًّا عمومًا.

فإذا وضعنا هذه العلاقات القوية ضمن المشروع الإستراتيجي الصيني-الروسي لأوراسيا الكُبرى، إطارًا جامعًا لآسيا وأوروبا ومشروعًا أشمل مُكملًا لمبادرة الحزام والطريق الصينية؛ فستبدو إثارة التوتر والانشقاقات في هذا المفصل الدولي الحساس منطقية تمامًا من منظور المصالح الإستراتيجية الأميركية لعدم خروج

أوروبا من عباءتها الواسعة؛ بما يستتبعه من إضعاف موقفها في مواجهة الصين، خصمها الأساسي المتحين لاحتلال موقعها الدولي بمشاريعه الجديدة ذات الأبعاد شبه الكوكبية.

والواقع أن استمرار الأزمة الحالية؛ بما سترتبه من شَقٍّ لا يمكن رتقه قريبًا في العلاقات الأوروبية-الروسية، مُتزامنةً في السياق الأوسع مع أزمة اقتصادية عالمية كامنة يحاول العالم تأجيلها يائسًا، وتبدو مظاهرها المتراكمة في تراجع التجارة العالمية منذ ذروتها التاريخية إبان أزمة عام 2008(40)، سيؤدي على الأرجح لتراجع موجة العولمة التي يرى الكثيرون أن بوادر تفككها وفشلها قد بدأت تظهر بالفعل منذ عام 2016(41)، بحيث سيعود العالم للترتيبات التجارية الثنائية والتكتلات الإقليمية، أو في أحسن الأحوال وأكثرها تفاؤلًا، سيتجه للانقسام إلى معسكرين اقتصادين عالميين بنواتين مختلفتين، بما يتماشى منطقيًا مع الانتقال التاريخي البطئ للمركز الاقتصادي العالمي، من واشنطن إلى بكين، أو على الأقل، تقاسمهما المرحلي شبه المُؤكد لذلك المركز، وما بريكس وما على شاكلاتها من تنظيمات آسيوية جديدة سوى محاولات متواترة لتنظيم هذا المعسكر الجديد، وهو ما يتوافق مع توقعات جون ميرشماير لمستقبل النظام العالمي(42)، بانقسامه لثلاثة أنظمة: نظام دولي هزيل معني أساسًا بالقضايا المشتركة كالحد من التسلح وفاعلية الاقتصاد العالمي والتغير المناخي وما إلى ذلك، مقابل نظامين محدودين قويين، بقيادة الصين والولايات المتحدة، مع تصاعد المنافسة العسكرية والاقتصادية ضمن استمرار للعلاقات التجارية (بقدر من إعادة الهيكلة)، بشكل يشبه وضع الصراع بين الحلف الثلاثي (النمسا-المجر وألمانيا وإيطاليا) والوفاق الثلاثي (بريطانيا العُظمى وفرنسا وروسيا) في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى.

وإذا كانت الحرب الأوكرانية قد أعادت التفكير بهيكل علاقات الطاقة، مُحطمة العلاقات الأوروبية مع روسيا، بشكل يرْجُح ألا رجعة فيه، قريبًا على الأقل(43)، فإنها كذلك ستدعم تأثير الانقسام العالمي الأعم المذكور على علاقات الطاقة؛ بما قد يؤدي إلى تجزؤ سوقها ما بين المعسكرين الاقتصاديين المُتوقعين؛ الأمر الذي أشار إليه تقرير الطاقة العالمية المذكور بحديثه عن تفكك السوق بانقسامات جيوبوليتيكية واختلالات سوقية متطاولة.

ويضيف التقرير المذكور أن الأزمة الحالية ستتضمن انعكاسات متناقضة على التحول الطاقــوي إلى مصادر الطاقة المتجددة بديلًا مُحتملًا للتخفيف من حدة الأزمة(44)، فمن جهة يؤدي ارتفاع أســعار الوقود الأحفوري، باعتبارات الاقتصاد البحت، إلى رفع كفاءة استخدامه وتقليص الاعتماد عليه في الأجل الطويل، لكنه من جهة أخرى، ســيدفع، باعتبارات الاقتصاد السياسي، مُجسدةً في ضرورات أمن الطاقة والاستقرار الاجتماعي قصيرة الأجل، لتعزيز الاســتثمارات في اســتخدامات ذلك الوقود وبنيته التحتية؛ ما يعزز من وضعه إستراتيجيًّا؛ ويباطئ على الأرجح من وتيرة ذلك التحول.

## آفاق الموقف العربي ومنظمة أوبك بلس بعد حرب أوكرانيا

يعمــل هذا الانقســام، وضمن الاتجــاه التاريخي الأكبر لزيــادة الطلب الكلي على الطاقة، مع زيادة السكان والاحتياجات التقنية عمومًا ومن القوى الاقتصادية الصاعدة الجديدة خصوصًا، على تحسين الموقف التفاوضي والثقل السياسي للدول المُنتجة لمصــادر الوقــود الأحفوري للعقدين القادمين، ويعيد توزيع جزء من الثروة العالمية من مُستهلكي الطاقة إلى مُنتجيها(45)، ما لم تحدث طفرة تكنولوجية كبيرة ترفع من كفاءة اســتخدام الطاقة الأحفورية بشكل معتبر، أو تسرِّع من وتيرة الانتقال الطاقوي باتجاه اســتخدام الطاقات المُتجددة؛ بشــكل يضعف الطلــب الكلي على المصادر التقليديــة، وهــو الأمر الوارد نظريًّا من منظور تقني بحت، لكن غير المُرجح نجاحه سريعًا من منظور اقتصاديات الطاقة، أي انخفاض تكلفة أنواع الطاقة الجديدة سريعًا للحد الذي يجعلها أكثر اقتصادية من نظيرتها للطاقة التقليدية على مســتوى العالم، بما فيه الدول الفقيرة والمتخلفة خصوصًا؛ الأمر الذي يتعارض منطقيًّا مع التكاليف المرتفعة لأية تكنولوجيا جديدة.

يعزز هذا الموقف العربي، وموقف منظمة أوبك بلس، إستراتيجيًّا، ظهور معسكرين متنافســين على موارد الطاقة؛ بشكل يدفع بالعالم إلى مزيد من إعادة توزيع المواقع وتحسن توازن القوى؛ بشكل يعطي مزيدًا من المساحة للمناورة والاستقلال ما بين المعسكرين، وبناء العلاقات على أسس المصالح المشتركة الحقيقية، وليس باتفاقات تعاون إســتراتيجي أقرب لـ"عهود الإذعان وشــراء الأمان"؛ ما ينعكس بمُجملهِ على قدرة المنطقة والمنظمة على فرض شروطها في الأسواق الدولية والمحافل الدولية،

كما ظهرت بوادره مؤخرًا، إن كان موقفًا مُستقلًا برسالة إستراتيجية حقًّا، بقدرة منظمة أوبك بلس على التمسك باستقلال قرارها بشأن حجم الإنتاج والمعروض من الطاقة؛ ومن ثم عدم انخفاض أسعارها؛ فالأسواق خلافًا للبروباجندا الليبرالية، ليست فضاءات مجردة للتسعير الحر النزيه حقًّا، بل مؤسسات مهيكلة اجتماعيًّا، تمثل الأسعار ضمنها نوعًا من العلاقات التي تأخذ شكلًا رقميًّا، لكنها تَنتُج أساسًا عن توازنات القوة الاجتماعية محليًّا والعسكرية دوليًّا.

يتداخل ويتقاطع مع هذين المعسكرين ما يبدو كبوادر لـ"حِلف طاقة" أشمل، مركزه دول المنظمة وهوامشه الدول الوسيطة المُؤتمنة على ممرات وخطوط النقل، جوهر وجوده الحياد النسبي بين المعسكرين، وأساس فاعليته وحدة المصالح في مواجهتهما معًا، تؤطره بالمُجمل ثلاثة اتجاهات عامة للتوسع: أولها: هو زيادة اتجاه النفط والغاز العربي شرقًا مع النمو الكمي والكيفي للمعسكر الصيني الشرقي وجاره القطب الهندي، وثانيهما: هو تعاظم الدور الطاقوي لغاز وملاحة البحر المتوسط الذي سيحل بشكل جزئي لا أكثر محل روسيا مصْدرًا ومورِّدًا والممر الأساسي للغاز لأوروبا، أو هكذا تأمل الأخيرة وتسعى فعليًّا، وثالثهما: ضرورة ضم الدول الإفريقية ذات الاحتياطيات النفطية والغازية ومحاولة اكتسابها لعضوية المنظمة بالمساعدات المالية والاستثمارية والتكنولوجية؛ لئلا يُضعف وجودها خارجها قوة الحلف المذكور، خصوصًا مع ظهور بوادر لسعي المعسكر الغربي لاكتسابهم بديلًا للطاقة الروسية.

هذه الفرص تحمل بعض التحديات كذلك، بتعزيز المطامع والصراعات حول المنطقة؛ ما يستدعي قدرًا ضروريًّا من التكاتف العربي والتعاون الإفريقي في عالم غدا لا مكان فيه ولا إرادة به للوحدات السياسية الصغيرة والأقاليم المُنعزلة؛ ما يستدعي البدء كحد أدنى ببعض مشاريع التجارة العربية المشتركة وصناديق الاستثمار الإفريقية؛ لضمان حد أدنى من تكامل المصالح والتنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي بين المنطقتين الأضعف سياسيًّا وعسكريًّا في عالم اليوم.

يتكامل مع ذلك بالضرورة تعزيز التصنيع عربيًّا منطلقًا للتنويع والتعقيد الاقتصادي الضروري للخروج من مرحلة اقتصادات الموارد التي ستضمحل عاجلًا أو آجلًا، بل وتوفير ميزة نسبية على صعيد استخدام الطاقة وغيرها محليًّا؛ بتوفيرها بأسعار

مدعومة للاستثمارات الأجنبية التي تتم على أراض عربية؛ بما يرفع من القيمة المُضافة المُنتجة محليًّا وإقليميًّا، وينقل الخبرات والتكنولوجيا ورؤوس الأموال إلى دول الإقليم؛ بما ينهض باقتصاداته وينوع صادراته ويطور صناعته خصوصًا؛ الأمر الذي إن تم؛ فسيمثل بذاته انقلابًا اقتصاديًّا وجيوبوليتيكيًّا أكبر بكثير من أية حرب إقليمية، وعلى صعيد الطاقة وحدها، فلنتخيل لوهلة واحدة منطقة عربية مُصنِّعة يعيش بها أكثر من أربعمئة وثلاثين مليون نسمة، تستخدم ولو 10٪ فقط من معروضها من الوقود الأحفوري؛ وما يمكن لذلك أن يرتبه من آثار تراكمية طويلة الأجل على معروضه الكلي وأسعاره النهائية على المستوى الدولي؛ الأمر الذي يفسر لنا جزئيًّا لمَ يمثل منع التصنيع وإدامة التأخر الإنتاجي بالمنطقة العربية ضرورةً اقتصادية وجيوبوليتيكية أخرى للهيمنة الأميركية، لكن لهذا حديث آخر.

## خاتمة

يعطينا هذا المسح الجيوتاريخي خلفية عامة عن المنطق الحاكم لأزمة الطاقة الحالية في تشابكها مع الحرب الأوكرانية، وكيف تجمعهما وحدة السياق بما يتضمنه من صراع عالمي، جوهره الأساسي ومركز كافة تفاعلاته هو تراجع الغرب لحجمه الطبيعي في النظام العالمي، وما يتضمنه بالطبع، من مقاومته لذلك، بعد حوالي ثلاثة قرون من التفوق الساحق الذي وصل حد امتلاكه الكوكب كله تقريبًا، فيما هو يتحول اليوم لمجرد شريك أكبر تنخفض حصته من الموارد والإنتاج والقوة باستمرار إلى حدودها الطبيعية؛ بما يستتبعه ذلك من تأزمات وصراعات طبيعية تتعلق بكيفية إعادة اقتسام تلك الموارد، وما ينتج عنها، من استهلاك ومكانة في النظام الدولي.

وهكذا فالإطار العام للأزمة، على المستوى التاريخي الأوسع، هو وجود اتجاه عام طبيعي لارتفاع أسعار الطاقة مع زيادة الطلب ببروز قوى صناعية جديدة، وعلى رأسها الصين والهند، وهو ما يطرح مسألة عدم استدامة أنماط استهلاك الغرب من موارد الكوكب عمومًا؛ وحتمية انخفاضها؛ بما يجره ذلك من صراعات حتمية، في ضوء الاستحالة المُطلقة، في ضوء التكنولوجيات القائمة، للجمع بين مستويات استهلاكه الحالية والمساعي المشروعة لشعوب الدول المحرومة لرفع مستويات استهلاكها لمستويات أكثر إنسانية، اللهم إلا إذا أقررنا بحقه في منع تنميتهم بالعنف

المباشـــر والأنظمة العميلة، أو بالخداع بشـــعارات حماية البيئة الجميلة، كما تجلى بوضـــوح فـــي التحول الجذري لموقف الغرب مـــن الرفض المُطلق لتقديم أي دعم مالي أو تكنولوجي جوهري لتطوير صناعة الغاز الطبيعي في إفريقيا؛ بدعوى ضرورة التركيز على تطوير الطاقة النظيفة (كثيرة المشاكل وعالية التكلفة على إفريقيا الفقيرة)، رغم حاجتها الشديدة لتوفير الطاقة لأبسط الاحتياجات الإنسانية اليومية، إلى موقفه المتعاون الحالي، بعد أزمة حرب أوكرانيا وانقطاع الغاز الروسي عن أوروبا، بالمبادرة السخية والكرم المفاجئ لدعم صناعة النفط والغاز في إفريقيا والتضحية بحماية البيئة وكافة شعاراتها.

وحيث تلعب روســـيا دورًا متزايد الأهمية علـــى الصعيدين الإقليمي والدولي؛ كان لابد من كبح نمو إمكاناتها المالية وثِقلها في أسواق الطاقة، خصوصًا على المسرح الأوروبـــي؛ فكان الاســـتفزاز الأميركي للحرب في أوكرانيـــا، التي فاقمت من أزمة الطاقة الكامنة فعليًّا، والتي(1) تراكمت بذورها بالتفاوت ما بين تعافي الطلب سريعًا بعـــد انتهاء إغلاقـــات كورونا، مقابل تباطؤ تعافي العرض، المدفوع أساسًـــا بتراجع الاســـتثمارات في البنية التحتية مع انخفاض أســـعار الطاقة منذ عام 2015، كما(2) دفعها التأطير المؤسســـي الجديد، بتحرير الأســـواق وفك ارتباط أسعار الغاز بأسعار النفط والاتجاه للأسواق الفورية بديلًا عن التعاقدات طويلة الأجل، لمزيد من التفاقم، فضلًا عن بعض العوامل الثانوية والعرضية الأخرى.

وبغض النظر عن الدوافع الأميركية للتلاعب بأسواق الطاقة، كإحدى أدوات هيمنتها العالمية الأساســـية، وعدم اهتمامها بتأثيراتها الســـلبية علـــى القوى الأخرى، وربما ترحيبهـــا بذلـــك؛ كونها أقل المتضررين بما يتوافر لديها من مخزونات إســـتراتيجية وإنتـــاج طاقـــوي ضخم كأحد أهم منتجي الطاقة فـــي العالم، فإن الحرب الأوكرانية التـــي دفعت إليها، قد حققـــت لها ما تصبو إليه من إجبار أوروبا على إعادة التفكير في كامل إســـتراتيجيتها الطاقوية، بالتحول من كونها أكبر مستورد للغاز الروسي في العالم، إلى إيجاد بدائل عنه من المنطقة العربية وإفريقيا والولايات المتحدة نفسها.

وهذا التحول، وإن كان يأتي في سياق من تحسن الموقف التفاوضي العام لمجموعة الدول العربية النفطية ومنظمة أوبك بلس، في ضوء الاختناق المُتوقع ما بين عرض وطلـــب الطاقـــة عالميًّا مع بـــروز قوى إنتاجية جديدة، وفي حـــال لم تقضم الأزمة

الاقتصادية العالمية المكتومة جزءًا معتبرًا من الطلب، فإنه يستدعي منها لتعزيز ذلك الموقف، وعدم فقدان هذه الميزة والثِقل، ضم الدول الإفريقية المُرشحة لدخول سوق الطاقة قريبًا، بل ومحاولة استباق أوروبا والولايات المتحدة بالاستثمار الطاقوي في هذه الدول؛ لضمان وحدة المصالح والتنسيق السوقي لصالح مجموعة منتجي الطاقة في مواجهة مستهلكيها في المعسكرين الاقتصاديين اللذين بطريقهما حاليًّا لشق الاقتصاد العالمي، متبلورين حول واشنطن وبكين؛ الأمر الذي يمثل شرطًا كما هو نتيجة للاستقلال في مواجهة كلاهما، كأساس لبناء علاقات من التعاون البنَّاء والتبادل العادل، وليس الإذعان لأي طرف كان.

## المراجع


1. International Energy Agency (IEA), World Energy Outlook 2022, (IEA, Paris, 2022), p 32.

2. جيسيكا ويليامز، 50 حقيقة ينبغي أن تغير العالم، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005)، ص213.

3. مصطفى علوي، خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، 21 يونيو/ حزيران 2016)، (تاريخ الدخول: 10 ديسمبر/ كانون الأول 2022): https://cutt.us/ A7v7G.

4. محمد حامد دويدار، "أزمة الطاقة: أزمة النظام النقدي الدولي، أم أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي؟"، مجلة مصر المعاصرة، (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مصر، ، مجلد 65، العدد 358، 1974)، ص16.

5. نفس المصدر (بتصرف)، ص27.

6. Katharina Buchholz, The World is Not Enough, Statista, Jul 28, 2022, (Viewed in 10/12/2022): https://cutt.us/LcMF2.

7. ويليامز، 50 حقيقة ينبغي أن تغير العالم، ص217.

8. International Energy Agency, Key World Energy Statistics 2021,(iea.org), p 60.

9. Energy use per person, Our World in Data, (Viewed in 11/12/2022): https://ourworldindata.org/grapher/per-capita-energy-use?tab=chart&time=2013..latest&country=IND~SWE~Lower-middle-income+countries~USA~CHN~Low-income+countries~Upper-middle-income+countries~High-income+countries~OWID_WRL.

10. سفيان بلمادي، "جيوسياسية الطاقة والأمن الدولي.. آفاق ورهانات"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، (الجزائر، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، العدد الثالث، سبتمبر/ أيلول 2017)، ص86.

11. علوي، خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية.

12. IEA, World Energy Outlook 2022, p 29-30.

13. المصدر السابق.

14. الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية.. التنافس على موارد الطاقة، مؤتمر، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص 12-13.

15 IEA, World Energy Outlook 2022, p 30.

16. الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية، ص13.

17. "أزمة الطاقة العالمية.. نقص الإمدادات وارتفاع الأسعار"، في التقرير الإستراتيجي العربي 2021، تحرير: د. عمرو هاشم ربيع، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2022)، ص 113-114.

18. المصدر السابق، ص111.

19. Tradingview (Viewed in 14/12/2022): https://ar.tradingview.com.

20. Ibid.

21. IEA, World Energy Outlook 2022, p 37.

22. Klaus Solberg Soilen, Geoeconomics, (Bookboon, 2012), p 8.

23. بل إن بعض الباحثين قد نسب نشأة حقل "الاقتصاد السياسي الدولي" نفسه تاريخيًّا إلى

أزمات الطاقة أساسًا، وتحديدًا أزمة الطاقة الأولى في سبعينات القرن الماضي، انظر: Kathleen J.Hancock, VladoVivodab, "International political economy: A field born of the OPEC crisis returns to its energy roots", Energy Research & Social Science, (Volume 1, March 2014), pp. 206-216.

24. Bruce Podobnik, Global Energy Shifts.. Fostering Sustainability in a Turbulent Age, (Philadelphia, Temple University Press,2006).

25. Kirk S. Lawrence, "Energy use and world-systems dynamics" in: Babones, Salvatore J. and Christopher Chase-Dunn, Routledge Handbook of World-Systems Analysis, (Abingdon-UK, Routledge, 2012), p 409.

26. الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية.. التنافس على موارد الطاقة، ص 144–145.

27. المصدر السابق، ص 146–147.

28. للاطلاع على ملف كامل حول القمة المذكورة؛ انظر عدد ديسمبر/كانون الأول 2022 من الإصدار العربي من مجلة "الصين اليوم".

29. محمد أبو سريع علي، "صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية"، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، المجلد 53، العدد 213، يوليو/تموز 2014)، ص33.

30. المصدر السابق، ص31.

31. دويدار، أزمة الطاقة، ص24.

32. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف.. دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة (118)، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر/تشرين الأول 1987)، ص200.

33. دويدار، أزمة الطاقة، ص24.

34. علي القادري، التنمية العربية الممنوعة.. ديناميات التراكم بحروب الهيمنة، ترجمة: مجدي عبد الهادي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2020)، ص139.

35. المصدر السابق، ص151.

36. R. Manning & A. Jaffe, "The myth of the Caspian 'great game': the real geopolitics of energy", Survival: Global Politics and Strategy, (International Institute for Strategic Studies, Volume 40, 1998 - Issue 4), pp 112.

37. مصطفى شلش، "الروسوفوبيا.. نمو كراهية روسيا في الغرب، قراءة في الدلالات والنتائج"، مركز الدراسات العربية الأوراسية، القاهرة، 14 مارس/ آذار 2022، (تاريخ الدخول: 16 ديسمبر/ كانون الأول 2022)، https://cutt.us/JLcqd.

38. IEA, World Energy Outlook 2022, p 92.

39. John J. Mearsheimer, "Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin", Foreign Affairs (The Council on Foreign Relations, New York, 93, no. 5, 2014), p. 77–89.

40. "حركة التجارة العالمية.. تعاف هش ومخاطر تباطؤ النمو"، في التقرير الإستراتيجي العربي 2021، تحرير: د. عمرو هاشم ربيع، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2022)، ص121.

41. Milan Babić et al., The Political Economy of Geoeconomics: Europe in a Changing World, (Switzerland AG, Palgrave Macmillan, 2022), p 2.

42. عصام عبد الشافي، "الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي"، مجلة لُباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، مايو/ أيار 2022)، ص 124-126.

43. اللهم إلا في حالة واحدة ضئيلة الاحتمال بعيدة التحقق، هي التفكك العملي للحلف الغربي الحالي بقيادة الولايات المتحدة ضد روسيا.

44. IEA, World Energy Outlook 2022, p 189-191.

# حظر التمييز على أساس الدين في الدساتير المقارنة

# The prohibition of religious discrimination in comparative constitutions

* Amar Rouabhi - عمر روابحي

**ملخص:**

هـذه الدراسـة عبـارة عـن دراسـة قانونيـة مسـحية مقارنـة، تتطـرق لتنـاول دسـاتير دول العالـم لمسـألة حظـر التمييـز على أسـاس الديـن، وتـدرس مـدى تأثيـر طبيعـة النظـم السياسـية في شـكليات التعاطـي الدسـتوري مـن حيـث نوعيـة المخاطبيـن بأحـكام الدسـاتير، وتبحـث الدراسـة أيضـا العلاقـات والروابـط بيـن الدسـاتير التـي تحظـر التمييـز الدينـي وكيفيـة تنـاول هـذه الدسـاتير لعلاقـة الديـن بالدولـة، سـكوتا، أو نفيـا، أو إثباتـا.

**كلمات مفتاحية:** التمييز، الدين، الدساتير، نظم سياسية، العلمانية

**Abstract:**

This study is a comparative legal survey study of the constitutions of various countries that pertains to the issue of prohibiting discrimination on the basis of religion. It examines the impact of the nature of political systems on the forms of constitutional drafting in terms of the nature of those addressing the provisions of constitutions. The study also examines the relationships and links between constitutions that prohibit religious discrimination and how they address the relationship between religion and state, whether through silence, denial or assertion.

**Keywords:** discrimination, religion, constitutions, political systems, secularism

* أ.د. عمـر روابحـي، أسـتاذ محاضـر فـي القانـون الدولـي بجامعـة بومـرداس (الجزائـر) ومديـر دراسـات المغـرب العربـي بمركـز ريـاد (بريطانيـا).

Prof. Ph.D. Amar Rouabhi, Associate Professor of International Law at Boumerdes University (Algeria) and Director of Maghreb Studies at Repad Center (UK).

## مقدمة

يعتبر مبدأ "حظر التمييز" من أكبر المبادئ التي قامت عليها المنظومة الحديثة لحقوق الإنسان، وقد تبنت أغلب دساتير دول العالم هذا المبدأ متأثرة بصكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان منذ منتصف القرن العشرين، ويشمل مبدأ عدم التمييز حزمة واسعة من الاعتبارات كالعرق واللون والجنس واللغة والرأي السياسي أو غير السياسي والأصل القومي أو الاجتماعي والثروة والنسب، وكذلك الدين.

ويشير التمييز على أساس الدين أو المعتقد حسب المرصد الأوربي للعمل إلى المعاملة التفاضلية للأفراد أو الجماعات على أساس نظام المعتقد أو العبادة (1)، وتتجلى هذه المعاملة التفاضلية السلبية في التشريعات أو السياسات أو الإعلام أو المناهج التربوية أو وسائل الإعلام أو الثقافة والمجتمع وغير ذلك من مناحي الحياة.

ويقصد بعبارة التعصب والتمييز على أساس الدين أو المعتقد في إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين والمعتقد الصادر في 1981، أيّ ميز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس الدين أو المعتقد ويكون غرضه أو أثره تعطيل أو انتقاص الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على أساس من المساواة.

ولما كان الحق الذي لا يعترف به القانون مجرد أمل غير حقيقي حسب تعبير جوليان بورنسايد (Julian Burnside)(2)، فقد حرصت أغلب المنظومات التشريعية في العالم على تضمين حظر التمييز على أساس الدين في دساتيرها، ومن بين 196 دولة تتناول هذه الورقة البحثية دساتيرها بالدراسة والبحث، تدرج 127 دولة حظر التمييز على أساس ديني في دساتيرها، في حين لم تتضمن دساتير 69 دولة ذلك.

وعلى هذا تعتبر هذه الدراسة دراسة مسحية، لكونها فحصت جميع الدساتير لتستخرج منها نتائج بحثية هامة، وذلك انطلاقا من إشكالية كيفية المعالجة الدستورية لمسألة حظر التمييز على أساس الدين والمصطلحات القريبة منه كالمعتقد والضمير والوجدان في دساتير دول العالم، وهل أثرت طبيعة النظم السياسية في تناول الدساتير لهذا الحظر؟ وما مدى تأثير تبني الدولة لدين محدد بوصفه دينا رسميا، أو السكوت

عن تحديد علاقة الدولة بالدين، أو تبني العلمانية بشكل صريح، في مبدأ حظر التمييز على أساس الدين؟

وللإحاطة بكل دساتير دول العالم اعتمدنا على مشروع مقارنة دساتير العالم الذي أطلقته شركة غوغل سنة 2013 وتم تمويله من طرف ثلاث مؤسسات هي: Indigo Trust وIC2 Institute و International IDEA(3)، وقامت المنهجية المتبعة في هذه الدراسة على الاستفادة من كل الدساتير التي وفرتها قاعدة بيانات المشروع باللغة العربية، وكان عددها 53 نصا، ومواصلة دراسة بقية الدساتير باللغة الإنجليزية مع توثيق المراجع مترجمة إلى العربية بشكل مباشر.

وعبر جدول قارب 200 صفحة تم استخراج كل المواد التي تتطرق إلى حظر التمييز الديني في دساتير 196 دولة، واستخراج علاقة الدولة بالدين في كل دستور، لتنقل البيانات بعد ذلك إلى جدول ثان يحتوي على تصنيف الدول حسب النظم السياسية، وذلك بغرض استخراج العلاقات القائمة بين الثابت وهو مبدأ حظر التمييز الديني، والمتغيرات الآتية:

- طبيعة النظام السياسي، حيث قسمنا النظم السياسية إلى نظم ديمقراطية (برلمانية، رئاسية، مختلطة) ونظم غير ديمقراطية (ملكيات مطلقة، ملكيات شبه دستورية، أنظمة عسكرية وشمولية) (4)، وأضفنا مطلبا نستعرض فيه وضعية الدول العربية.
- اختلاف صيغ التعبير عن المخاطبين بحظر التمييز الديني (المواطنة أو الإنسانية) وعلاقة ذلك بطبيعة النظم السياسية.
- حظر التمييز الديني وعلاقة الدولة بالدين في الدساتير بين الصمت الدستوري، وتحديد دين رسمي، وتبني العلمانية بشكل صريح.

وقد انطلقنا في هذه الدراسة من جملة من الفرضيات الأولية، تقوم على اعتبار النظم الشمولية والمطلقة أقل النظم اهتماما بإدراج حظر التمييز الديني في دساتيرها، وأنها أقل النظم استخداما لمصطلحات توسع من دائرة المخاطبين بأحكام دساتيرها بحيث تنتقل من سياج المواطنة إلى رحابة الإنسانية، وافترضنا أن النظم الديمقراطية تنتهج مسارا معاكسا لذلك تماما.

أما العناصر التي لم نكن متيقنين منها وبالتالي كان من الصعوبة صياغة فرضيات

بخصوصها، حتى تستكمل الدراسة، فهي ما تعلق بتأثير طبيعة النظام السياسي في تحديد دين رسمي أو تبني العلمانية أو الصمت عن العلاقة بين الدولة والدين في دساتير كل من النظم الديمقراطية والنظم غير الديمقراطية.

كما يوحي بذلك عنوانها، اعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهج المقارن والمنهج الإحصائي المسحي الشامل، بالإضافة إلى المنهج الوصفي الذي يعتمد التحليل أداةً من أهم أدواته.

يكاد يكون هناك إجماع بين فقهاء وخبراء القانون الدستوري والعلوم السياسية حول تقسيم النظم السياسية في العالم إلى نظم ديمقراطية ونظم غير ديمقراطية، غير أن الدخول في تفاصيل كل قسم ومحاولة تحديد مؤشرات تحظى بالقبول العام يطرح الكثير من الانقسام، ولعل هذه التباينات هي التي جعلت أغلب الدساتير لا تفصح صراحة عن طبيعة نظام الحكم الذي تتبناه الدولة، وإنما يصمم كل دستور توازنا بين السلطات (أو عدم توازن) حسب ظروف الدولة وتفاعل القوى المؤثرة فيها، ثم يأتي بعد ذلك خبراء العلوم السياسية والقانون الدستوري ليصنفوا لنا الأنظمة السياسية مستخدمين نماذج بعينها، وبما أن معايير تعريف تلك النماذج هي معايير متباينة، فإن تصنيف الدول يحدث حوله الاختلاف والتباين أيضا(5).

وقد بدأنا كل عنوان رئيس من الدراسة بجدول يقارن بالأرقام والنسب بين الثوابت والمتغيرات التي ذكرناها أعلاه، لنخلص في الخاتمة إلى المقارنة بين مجاميع كل جدول، أي بين النتائج التي أظهرتها لنا كل من النظم الديمقراطية والنظم غير الديمقراطية حول مسألة حظر التمييز على أساس الدين.

## أولا: حظر التمييز الديني في دساتير النظم الديمقراطية:

يمكن تقسيم النظم السياسية الديمقراطية في العالم وفق المعايير المشتركة التي تحظى بقبول عام، إلى ثلاثة نظم رئيسية هي: النظام الرئاسي، النظام البرلماني، والنظام المختلط أو النظام شبه الرئاسي كما يسميه البعض، وفي هذه الورقة سوف نتطرق إلى التناول الدستوري لمبدأ حظر التمييز الديني وفق هذه الأنظمة المذكورة مع تفريع النظم البرلمانية إلى فرعين هما: النظم الجمهورية البرلمانية والنظم الملكية البرلمانية (6)، معتمدين على تحليل البيانات التي وردت في الجدول أدناه:

**الجدول رقم (1): حظر التمييز الديني في دساتير النظم الديمقراطية**

| النظم محل الدراسة | حصر تطبيق حظر التمييز الديني على المواطنين | تطبيق حظر التمييز الديني على الناس بشكل عام | السكوت عن علاقة الدين بالدولة | تعيين دين رسمي للدولة | تبني العلمانية في الدساتير |
|---|---|---|---|---|---|
| النظم البرلمانية (43 نموذجا) | 13 دستورا<br>%30 | 30 دستورا<br>%70 | 26 دستورا<br>%60 | 6 دساتير<br>%14 | 11 دستورا<br>%26 |
| النظم الرئاسية (51 نموذجا) | 10 دساتير<br>%20 | 41 دستورا<br>%80 | 27 دستورا<br>%53 | دستوران<br>%4 | 22 دستورا<br>%43 |
| النظم المختلطة (14 نموذجا) | 8 دساتير<br>%57 | 6 دساتير<br>%43 | 7 دساتير<br>%50 | 3 دساتير<br>%21 | 4 دساتير<br>%21 |
| **المجموع 108 نماذج** | **31 دستور %29** | **77 دستورا %71** | **60 دستورا %56** | **11 دستورا %10** | **37 دستورا %34** |

## 1. دساتير النظم البرلمانية:

المعيار الأساسي الذي يتميز به النظام البرلماني هو اندماج السلطتين التشريعية والتنفيذية بعضهما في بعض، مع تبعية وعلوية للسلطة التشريعية، لأن بقاء وانقضاء السلطة التنفيذية يعتمد عليها، ومن مقتضيات هذا الاندماج، انتخاب رئيس الحكومة بواسطة السلطة التشريعية، وخضوعه للمساءلة البرلمانية والتصويت بحجب الثقة، وهو في هذا المسار يعتمد على مساندة حزبه له، وفي الغالب يكون لرئيس الدولة أو الملك في النظام البرلماني دور شكلي، ونستعرض ضمن هذا العنوان التناول الدستوري لمبدأ حظر التمييز الديني بين النظم الجمهورية البرلمانية والنظم الملكية البرلمانية.

في النظم الجمهورية البرلمانية، ومن ضمن 28 دولة تعتمد هذا النظام في دساتيرها، اتجهت 21 دولة إلى اعتماد صيغ مفتوحة تشمل جميع الناس، للتعبير عن حظر التمييز الديني، حيث استخدمت كل من ألمانيا، وسويسرا، وكرواتيا، واليونان، وإثيوبيا،

مصطلح "كل شـــخص أو كل الأشخاص" (7)، وذهبت ألبانيا، وكوسوفا، وإستونيا، وفنلندا، وإيســـلندا وغيرها من الدول البرلمانية الأوربية إلى اســـتخدام مصطلح "أي أحد أو كل واحد" (8)، كما استخدم دستور ترينيداد وتوباغو مصطلح "الأفراد" (9)، وعبر دســـتور جمهورية الدومينيك عن هـــذا المبدأ بمصطلح "الناس" (10)، وتصل النســـبة المئوية لاعتماد الصيغ العامة في التعبير عن حظر التمييز الديني في دســـاتير النظم الجمهورية البرلمانية إلى 75٪ من مجمل الحالات المدروسة.

وحصـــرت 7 دول هي: إيطاليا، والعراق، والهنـــد، وبلغاريا، ومقدونيا، وبنغلاديش، وسنغافورة، التمتع بهذا الحق في مواطنيها فقط (11)، وتصل النسبة المئوية لاعتماد صيغـــة المواطنـــة في التعبير عـــن حظر التمييز الديني في دســـاتير النظم الجمهورية البرلمانية إلى 25٪ من مجمل الحالات المدروســـة، ويبدو أن الســـمة المشتركة بين هذه الدول ما عدا إيطاليا، هي انتماؤها للشـــرق أو للمعســـكر الشـــرقي في تاريخها القريب، في حين عبرت الفئة الأولى من الدول من خلال تبنيها لمصطلحات تتجاوز المواطنة إلى الإنسانية، عن ثقافة حقوق الإنسان ضمن المنظومة الغربية التي تنتمي إليها.

سكتت نصف دساتير النماذج المدروسة عن تحديد طبيعة العلاقة بين الدين والدولة (12)، أما النصف الآخر فقد تراوحت فيه الإشارة إلى هذه العلاقة بين دول تسمي دينا معينا عل أنه دين للدولة مثل العراق (13) وبنغلاديش، وإن كانت هذه الأخيرة تتفرد بالجمع في دســـتورها بين تعيين الإســـلام دينا للدولة في المادة 2 وفي نفس الوقـــت ينص دســـتورها في المـــادة 12 على أن مبادئ العلمانيـــة ينبغي أن تتحقق، ودول تسمي كنيسة بعينها على أنها كنيسة للدولة كاليونان (14)، وذهبت إيطاليا في دستورها إلى النص على تساوي جميع الأديان (15)، في حين أحالت سويسرا تنظيم هذه العلاقة إلى ما تقرره الكانتونات الـــ26 المكونة للاتحاد السويســـري (16) ، واتجهت بعض الدول إلى الإعلان بصيغة النفي أنه لا دين رسميا للدولة مثل ألبانيا وإثيوبيا، وإن كانت هذه الأخيرة قد أضافت فقرة إلى دستورها تقرر فيها صراحة أن الدين منفصل عن الدولة (17)، وذهبت بعض الدول إلى تبني العلمانية صراحة في دســـاتيرها مثل كوســـوفا، وصربيا (18)، وبنغلاديش، في حين لا تشير دساتير دول أخرى إلى العلمانية صراحة ولكنها تنص على مقتضاها وهو فصل الدين عن الدولة

مثل كرواتيا، ومقدونيا، وسلوفينيا، وفيجي، وسلوفاكيا (19).

وإذا عبرنا عن العلاقة بين الدين والدولة في دساتير الجمهوريات البرلمانية بلغة النسب والأرقام وربطنا هذه المسألة بمبدأ حظر التمييز الديني، نجد أن الدساتير التي سكتت عن توضيح هذه العلاقة تمثل 50٪ من الحالات المدروسة، والملاحظ أنه يغلب عليها استخدام مصطلحات عامة لا تنحصر في المواطنة عند التعبير عن حظر التمييز الديني، وتمثل نسبة الدساتير التي تتبنى العلمانية بشكل صريح أو بشكل ضمني من خلال النص على فصل الدين عن الدولة أو تلك التي تنفي تبني الدولة لدين معين 43٪، وهي كذلك يغلب عليها تجنب التعبير عن من يحظر عليه التمييز الديني بمصطلح "المواطن" واستخدام مصطلحات عامة بدل ذلك، بينما تمثل نسبة الدساتير التي تتبنى دينا بعينه 7٪ من مجمل الحالات المدروسة وهي تنح وجهة مغايرة لباقي الدساتير، إذ يغلب عليها استخدام مصطلح "المواطن" أو "تسمية جنسية المخاطبين" بدل استخدام المصطلحات العامة.

أما في النظم الملكية البرلمانية، فمن ضمن 15 نموذجا للنظم الملكية البرلمانية تمت دراستها في هذه الورقة، تبنت دساتير كل من المملكة المتحدة، والنرويج، وهولندا، وكندا، وأندورا، وجامايكا، وساموا، وتوفالو، ونيوزيلندا، صيغًا مفتوحة في تطبيق مبدأ حظر التمييز الديني، حيث استخدمت المملكة المتحدة وجامايكا ونيوزيلندا مصطلحات عامة مبنية للمجهول مثل: "يحظر التمييز على أساس الدين" (20)، وذهبت كل من هولندا وساموا وتوفالو إلى تكييف الحظر ليشمل جميع "الأشخاص" (21)، بينما عبرت كندا عن ذلك بمصطلح "الأفراد" (22) واستخدمت أندورا مصطلح "المخاطبين" (23) ، ووظفت النرويج مصطلح "سكان" (24)، وتصل نسبة استخدام المصطلحات التي تتجاوز مفهوم المواطنة بالنسبة للنظم الملكية البرلمانية إلى 60٪ من بين جميع الحالات المدروسة في هذا الفرع.

أما بقية النماذج الستة، فقد حصرت انطباق حظر التمييز الديني في مواطنيها، سواء باستخدام مصطلح "المواطنين" كما هو الحال في دساتير كل من ليسوتو، وبابوا غينيا، وماليزيا، والدانمارك (25)، أو بتسمية حملة الجنسية بشكل صريح كما هو الحال في دستور إسبانيا وكمبوديا (26)، وتصل نسبة حصر حظر التمييز الديني في المواطنين لدى دساتير النظم الملكية البرلمانية إلى 40٪.

ومن السمات البارزة للنظم الملكية البرلمانية أنها لا تتبنى العلمانية بشكل صريح في دساتيرها، ونجد أن أغلب هذه الدول تؤثر في دساتيرها عدم التطرق للعلاقة بين الدين والدولة، فمن بين 15 نموذجا درسناها لا نجد إلا الدستور الماليزي يعين الإسلام دينًا للاتحاد (27)، ودستوري النرويج والدانمارك يحددان الكنيسة الإنجيلية اللوثرية كنيسةً للدولة (28) ، وبلغة الأرقام فإن 80٪ من النظم الملكية البرلمانية تسكت عن تحديد العلاقة بين الدين والدولة و20٪ فقط منها تخصص مادة لتحديد هذه العلاقة.

وكسمة بارزة أيضا، اتجهت بعض الملكيات البرلمانية في دساتيرها إلى حظر ترشح رجال الدين للمناصب التمثيلية، وهذا الاختيار كان اختيارا مشتركا لبعض "الدول-الجزر" كسانت كيتس، وسانت لوسيا، وسانت فينسنت (29)، وذهبت بلجيكا إلى نفي حق الدولة في التدخل سواء في التعيين أو في تنصيب وزراء من أي دين على الإطلاق، وقريبا من ذلك نص الدستور الأسترالي على عدم جواز فرض أي اختيار ديني كمؤهل لتبوُّؤ أي منصب حكومي، غير أن الدانمارك كانت منسجمة مع دستورها الذي يسمي كنيسة رسمية للدولة بأن نص أيضا على اشتراط أن يكون الملك عضوا في الكنيسة الإنجيلية اللوثرية.

## 2. دساتير النظم الرئاسية:

تتجلى أقصى تجليات الفصل الجامد بين السلطات، في النظام الرئاسي الذي يقوم على اعتبار السلطتين التنفيذية والتشريعية وكيلين منفصلين عن جمهور الناخبين، فهما تنشآن وتستمران بشكل منفصل، وفي النظام الرئاسي يعتبر رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحكومة، وينتخب بشكل مباشر عن طريق الاقتراع العام، أو بشكل غير مباشر عن طريق هيئة منتخبة وسيطة، وتعتبر ولاية الرئيس ولاية ثابتة لا يقطعها حجب للثقة ولا مساءلة سياسية أمام السلطة التشريعية، وبالتالي لا يعتمد الرئيس أثناء ولايته على دعم حزبه للاحتفاظ بمنصبه.

يعتبر النظام الرئاسي أكثر الأنظمة انتشارا في العالم، حيث يعتمده أكثر من ربع دول العالم، وفي هذه الدراسة قمنا بدراسة 56 دولة تعتمد النظام الرئاسي في الحكم، وتبين أن 5 منها هي موزمبيق، وأفغانستان، وقيرغيزستان، وإندونيسيا، ومالديف، لا

تنص دساتيرها بأي شكل من الأشكال على حظر التمييز على أساس الدين، في حين أن 51 دولة منها تضمنت دساتيرها هذا المبدأ، وتباينت صيغ التعبير عنه، بين دول تحصر التمتع بهذا الحق في مواطنيها فقط مثل ليبيريا، وغينيا بيساو، وبوركينافاسو، وجزر القمر، والكونغو، ومالي، وتوغو، ونيجيريا، وكوريا الجنوبية، وأوزبكستان (30)، وأخرى وهي الأكثرية توسع نطاق الحماية الدستورية لتسري على "كل أحد" كما هو الحال في دساتير الإكوادور، والبرازيل، وسورينام، وكوديفوار، وأذربيجان، وغينيا، وتركيا، وكازاخستان، وبوروندي، والكاميرون (31)، أو تسري على "كل الأشخاص" كدساتير السلفادور، وزمبابوي، وزامبيا، وقبرص، وغانا، وناميبيا، وتنزانيا، ومالاوي، والمكسيك، وجورجيا، وكينيا، وغامبيا، وأوغندا، وجيبوتي وجزر الماريشال (32)، وهناك عدد قليل من الدساتير استخدم مصطلح "الأفراد" كدستور بوليفيا، وكولومبيا، ومدغشقر، ونيكاراغوا (33)، وقريب منه دستور بنين ودستور النيجر اللذان استخدما مصطلح "الجميع" (34)، ودستور طاجيكستان ودستور تشاد اللذان استخدما مصطلح "الكل" (35)، بينما انفرد دستور البيرو بمصطلح "الإنسان" (36)، ودستور وسط أفريقيا بمصطلح "الكائن البشري" (37)، ودستور باراغواي بمصطلح "العاملين" (38)، في حين استخدمت كل من بنما، وغينيا الاستوائية، والغابون، والسنغال، مصطلحات مفتوحة ومبنية للمجهول من قبيل "لن يكون هناك أي تمييز ديني" أو "يحظر كل تمييز ديني"(39).

من خلال ما سبق نستنتج أن دساتير النظم الرئاسية تتبنى تطبيق حظر التمييز الديني على المواطنين بنسبة 20٪، وتستخدم صيغا تتجاوز المواطنة بنسبة 80٪.

سكتت دساتير 27 دولة عن تحديد طبيعة العلاقة التي تربطها بالدين من بين 51 دستور للأنظمة الرئاسية تمت دراستها، أي بنسبة 53٪ (40) ، وذهبت كل من المكسيك، ووسط أفريقيا، وجورجيا، والنيجر، وكوريا الجنوبية، وأذربيجان، وطاجيكستان إلى التصريح بفصل الدين عن الدولة (41) ، واكتفت نيكاراغوا، وكينيا، وغامبيا، ونيجيريا بالإعلان عن طريق النفي أنه لا دين رسميا للدولة (42)، في حين تبنت 9 دول صراحة العلمانية في دساتيرها وهي غينيا، ومدغشقر، وتشاد، والغابون، وتركيا، وكازاخستان، وبوروندي، والكاميرون والسنغال (43)، وهي في معظمها مستعمرات فرنسية قديمة، واكتفت أوغندا بالنص على أنها ليست دولة دينية (44)، لتصل نسبة

الدول ذات النظام الرئاسي التي تنفي تبنيها لأي دين رسمي أو تفصل الدين عن الدولة أو تتبنى العلمانية إلى 41٪.

وذهبت كل من جزر القمر وجيبوتي إلى التصريح بأن الإسلام دين الدولة (45)، في حين أعلنت إندونيسيا في دستورها أن الدولة تقوم على الإيمان بالله الواحد (46)، لتصل نسبة الدول التي تعين في دستورها دينا محددا للدولة إلى 6٪.

في دراستنا لدساتير النظم الرئاسية، رصدنا بها ميزتين أساسيتين فيما يخص حظر التمييز الديني في الوظائف والعمل بشكل عام، الأولى أن دساتير هذه الدول تميل إلى النص على هذا الحظر أكثر من النظم شبه الرئاسية والنظم الجمهورية البرلمانية، ويتضح ذلك في دساتير كل من باراغواي، وسورينام، ونيكاراغوا، وساحل العاج، ومدغشقر وموزمبيق (47)، والميزة الثانية هي النص على حالة التنافي بين عضوية الهيئات التمثيلية كالبرلمان وشغل وظائف دينية، حيث نصت على هذا التعارض دساتير كل من الأرجنتين، والدومينيك، والمكسيك التي زادت على ذلك عدم جواز أن يشغل الرئيس منصبا دينيا وألا يكون خادما في أي طائفة دينية (48) .

## 3. دساتير النظم المختلطة (شبه الرئاسية):

يقوم النظام المختلط أساسا على ازدواجية السلطة التنفيذية، فهي سلطة برأسين، ينتخب فيها رئيس الدولة بالاقتراع العام، ولا يتمتع عادة الرئيس ولا السلطة التشريعية فيها بسيطرة كاملة على اختيار أو تعيين أو إقالة رئيس الوزراء، وبينما يتمتع رئيس الدولة بصلاحيات تنفيذية كبيرة في هذا النظام، ولا يخضع لمساءلة البرلمان، فإن رئيس الوزراء يخضع لهذه المساءلة من خلال التصويت على حجب الثقة.

وفي هذه الورقة تطرقنا لدراسة دساتير 14 دولة تعتمد النظام المختلط، ولاحظنا أن دساتير كل من روسيا، وجنوب أفريقيا، والبوسنة والهرسك، ومنغوليا، وأنغولا، وغوايانا، تعتمد صيغة مفتوحة تتجاوز المواطنة في النص على حظر التمييز على أساس الدين، وقد استخدمت للتعبير عن ذلك مصطلحات مثل "كل شخص، كل الأشخاص، لا أحد" (49)، في حين حصرت كل من أوكرانيا، ومولدوفا، وباكستان، وفرنسا، والرأس الأخضر، وساو تومي وبرينسيب، وسريلانكا، وفلسطين، التمتع بهذا الحق في مواطنيها فقط (50)، وتعتبر نسب استخدام صيغ المواطنة والصيغ التي

تتجاوز المواطنة في دساتير النظم المختلطة، متوازنة أكثر مما عليه الحال في نظم الحكم الأخرى، حيث تستخدم 57٪ من الدساتير محل الدراسة صيغة المواطنة، وتستخدم 43٪ منها صيغا تتجاوز المواطنة، ويسجل للنظم المختلطة انحيازها لتضييق شريحة المخاطبين بحظر التمييز الديني وحصرها في المواطنين، بخلاف التوجه العام لنظام الحكم البرلماني والرئاسي.

ومن بين نماذج الدساتير الـ14 محل الدراسة، سكتت دساتير كل من مولدوفا، وروسيا، وجنوب أفريقيا، والبوسنة والهرسك، وأنغولا، والرأس الأخضر، وغوايانا، عن تحديد علاقة الدولة بالدين، أي ما يعادل 50٪ من مجمل النماذج، ويبدو أن هذا يشكل نمطا مضطردا في جميع أنظمة الحكم التي درسناها، حيث نجد دائما أن نصف عدد الدول في كل نظام يتجنب تحديد هذه العلاقة دستوريًّا.

وتباين تعامل النصف الآخر من الدول محل الدراسة مع مسألة علاقة الدولة بالدين، فتراوحت الإشارة إلى هذه العلاقة بين دول تسمي دينا معينا دينا للدولة مثل باكستان وفلسطين في تسمية الإسلام وسريلانكا في تسمية البوذية (51)، وذهبت منغوليا في دستورها إلى النص على عدم تدخل الدولة في الشؤون الدينية وعدم تدخل الدين في الشؤون السياسية (52) ، في حين حث الدستور الأوكراني الدولة على تطوير الهوية الدينية للسكان الأصليين والأقليات (53)، وذهبت بعض الدول إلى تبني العلمانية صراحة في دساتيرها مثل فرنسا وساوتومي وبرينسيب (54)، وهكذا تقدر نسبة الدول التي تسمي دينا أو كنيسة معينة بشكل رسمي بـ21٪، والنسبة نفسها بالنسبة للدول التي تتبنى العلمانية بشكل صريح أو ضمني، وهذا يجعل الدول ذات النظام المختلط أكثر الدول ميلا لتسمية دين معين على أنه دين رسمي في دساتيرها، وأقلها تبنيا للعلمانية مقارنة بالدول التي تتبنى النظامين البرلماني والرئاسي.

وعلى عكس الدول ذات النظامين البرلماني والرئاسي، لا نجد بين الدول ذات النظام المختلط دولة غير باكستان يحظر دستورها التمييز الديني في تقلد الوظائف (55).

## ثانيا: حظر التمييز الديني في دساتير النظم غير الديمقراطية:

باتباع المنهجية نفسها التي اتبعناها أعلاه، نتطرق هنا لتناول حظر التمييز الديني في دساتير الملكيات المطلقة والملكيات شبه الدستورية (1)، والنظم العسكرية (2)،

ويلخص الجدول الآتي بالنسب والأرقام وضعية حظر التمييز الديني في دساتير النظم غير الديمقراطية

**الجدول رقم (2): حظر التمييز الديني في دساتير النظم غير الديمقراطية**

| النظم محل الدراسة | حصر تطبيق حظر التمييز الديني على المواطنين | تطبيق حظر التمييز الديني على الناس بشكل عام | المبدأ مقدم ضمن أول عشر مواد في الدستور | السكوت عن علاقة الدين بالدولة | تعيين دين رسمي للدولة | تبني العلمانية في الدساتير |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الملكيات المطلقة (5 نماذج) | دستور واحد 20% | 4 دساتير 80% | دستور واحد 20% | دستوران 40% | 3 دساتير 60% | 0 0% |
| الملكيات شبه الدستورية (4 نماذج) | دستوران 50% | دستوران 50% | دستور واحد 25% | 0 0% | 3 دساتير 75% | 1 دستور 25% |
| النظم العسكرية والشمولية (6 نماذج) | 4 دساتير 67% | دستوران 33% | 0 0% | 3 دساتير 50% | دستوران 33% | دستور واحد 17% |
| **المجموع 15 نموذجا** | **7 دساتير 47%** | **8 دساتير 53%** | **دستوران 13%** | **5 دساتير 33%** | **8 دساتير 53%** | **دستوران 13%** |

## 1. دساتير الملكيات المطلقة والملكيات شبه الدستورية:

الملكيات المطلقة هي نظم الحكم التي تقوم على توارث الملك والسلطة، ويكون للملك فيها دور محوري وتدخل في السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، أما الملكيات شبه الدستورية فهي تلك النظم الوراثية أيضا التي تنازل فيها الملك عن بعض سلطاته لصالح الرعية فأصبحت تجرى بها انتخابات تشريعية تنبثق عنها حكومة، مع بقاء الملك يستأثر بالكثير من السلطات التنفيذية.

وتتطرق هذه الدراسة لدراسة 7 ملكيات مطلقة هي: الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وبوتان، وبروناي، وإسواتيني. وقد تفاعلت

كل النماذج –ما عدا السعودية وبروناي– بشكل إيجابي في دساتيرها مع حظر التمييز الديني، واستخدمت في ذلك صيغا مختلفة، إذ إنه من بين النماذج الخمسة محل الدراسة، استخدمت سلطنة عمان وحدها مصطلح "مواطنين" عند التطرق لحظر التمييز الديني (56)، أما دساتير الدول الأخرى فقد استخدمت مصطلحات "الأفراد" كما هو حال الإمارات (57)، واستخدم الدستور القطري مصطلح "الناس" (58) في حين استخدمت كل من بوتان وإسواتيني مصطلح "شخص وأشخاص" (59). وهذا في الحقيقة يفسره تجنب الملكيات المطلقة عادة استخدام مصطلح المواطنة لارتباطه بالتمثيل والمحاسبة، وتصل نسبة توظيف مصطلح المواطنة إلى 20٪، في حين تصل نسبة استخدام صيغ المخاطبين العامة إلى 80٪.

وعند ربط مسألة حظر التمييز الديني بطبيعة العلاقة التي تجمع بين الدولة والدين في دساتير الدول الخمسة محل الدراسة، نجد أن كلا من قطر، وعمان، والإمارات، قد نصت دساتيرها على أن الإسلام دين الدولة (60)، أي بنسبة 60٪، في حين سكتت دساتير كل من إسواتيني وبوتان عن ذلك، أي بنسبة 40٪.

وبمقارنة هذه الأرقام والنسب مع نظيرتها في نظم الحكم الديمقراطية نصل إلى النتائج الآتية:

- أن الملكيات المطلقة تضاهي النظم الرئاسية في قلة استخدام صيغ المواطنة، وكثرة استخدام الصيغ العامة، مع اختلاف الخلفيات، إذ يبدو أن هناك ميلا إلى تجنب استخدام مصطلح المواطنة في ظل النظم الملكية المطلقة، كما أن صيغة المواطنة لا تستخدم بكثرة في دساتير النظم الرئاسية رغبة في توسعة مجال تطبيق حظر التميز الديني بحيث يشمل المواطنين وغير المواطنين.
- تعتبر الملكيات المطلقة أقل النظم سكوتا عن تحديد علاقة الدين بالدولة في دساتيرها.
- الملكيات المطلقة أكثر النظم اعتدادا بالدين وتنصيصا عليه في دساتيرها.
- الملكيات المطلقة أقل النظم تنصيصا على العلمانية في دساتيرها، بل إن نسبة ذلك تساوي 0٪ في النماذج التي درسناها.

أما فيما يخص دساتير الملكيات شبه الدستورية، فمن ضمن النماذج الستة (06) التي

تمت دراستها، نجد أن نموذجين منها هما المغرب وموناكو لم ينص دستوراهما على حظر التمييز الديني، في حين ذهبت دساتير كل من الأردن، والكويت، والبحرين، ونيبال إلى تبنٍّ صريح لهذا المبدأ، حيث منع الأردن هذا التمييز على الأردنيين فقط، ومنعته نيبال على المواطنين، في حين استخدم دستورا الكويت والبحرين مصطلح "الناس" (61)، وهكذا تكون نسبة لجوء النظم شبه الدستورية إلى استخدام مصطلح المواطنة هي 50٪ وتضاهيها نفس النسبة فيما يخص استخدام مصطلحات عامة للتعبير عن المخاطبين بالمبدأ.

أما عن العلاقة بين الدين والدولة فقد نصت دساتير الأردن، والكويت، والبحرين، على أن الإسلام دين الدولة (62) في حين تعتبر نيبال علمانية، وهكذا تكون نسبة تحديد دين ما في دساتير هذا النوع من أنظمة الحكم هي 75٪، وتصل نسبة اعتماد العلمانية إلى 25٪.

وبمقارنة هذه الأرقام والنسب مع نظيرتها في نظم الحكم الديمقراطية نصل إلى النتائج الآتية:

- الملكيات شبه الدستورية تستخدم صيغ المواطنة والصيغ العامة بشكل متساو، وهي في ذلك أفضل من النظم شبه الرئاسية ومن الملكيات المطلقة.
- النماذج المدروسة من الملكيات شبه الدستورية كلها تتجنب السكوت عن علاقة الدولة بالدين في دساتيرها، حيث قدرت نسبة السكوت الدستوري بـ0٪.
- الملكيات شبه الدستورية أكثر نظم الحكم تحديدا لدين الدولة بين كل النظم التي درسناها أعلاه، بيد أن تلك التي لا تحدد دينا معينا تتبنى العلمانية تلقائيا.

## 2. دساتير النظم العسكرية والشمولية:

تتطرق هذه الدراسة لـ10 نماذج من النظم العسكرية والشمولية في العالم، هي كالآتي: سوريا، ومصر، وكوبا، وإريتريا، وميانمار، وتركمانستان، ولاو، وموريتانيا، والسودان، وتايلاند. ولا تتطرق النماذج الأربعة الأخيرة لأي حظر للتمييز على أساس الدين في دساتيرها، أما النماذج الستة الأخرى فتتباين في صيغ التعبير عن المخاطبين بالحظر؛ حيث تستخدم كل من مصر وسوريا وميانمار مصطلح "المواطنين" (63)،

وينص دستور إريتريا على أنه "لا أحد يتعرض للتمييز على أساس الدين ..." (64)، ويجمع دستور تركمانستان بين مصطلحي "شخص" و"مواطن" (65)، لتبلغ نسبة توظيف المواطنة 67٪، ونسبة توظيف مصطلحات عامة تشمل جميع الناس 33٪.

ومن بين هذه الدول الست سكتت دساتير إريتريا وميانمار وتركمانستان عن توضيح العلاقة بين الدولة والدين، في حين نص الدستور السوري على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع وأن دين الرئيس هو الدين الإسلامي (66)، ونص الدستور المصري على أن الإسلام دين للدولة (67)، وتبنت كوبا العلمانية (68)، وهكذا تمثل نسبة السكوت الدستوري بـ50٪، في حين تحدد 33٪ من النماذج المدروسة دينا رسميا لها، وتمثل النماذج التي تتبنى العلمانية 17٪.

وبمقارنة هذه الأرقام والنسب مع نظيرتها في نظم الحكم الديمقراطية ونظم الحكم غير الديمقراطية نصل إلى النتائج الآتية:

- النظم العسكرية والشمولية أكثر النظم على الإطلاق توظيفا لمصطلح المواطنة عند التعبير عن حظر التمييز الديني في دساتيرها، وبالتالي فهي كذلك أقل النظم على الإطلاق استخداما لمصطلحات عامة تضمن استفادة جميع الناس، بغض النظر عن المواطنة، من هذا الحق.
- النظم العسكرية والشمولية أكثر النظم تبنيا لدين ما في دساتيرها مقارنة مع النظم الديمقراطية، وأقلها مقارنة مع الملكيات المطلقة والكليات شبه الدستورية.
- النظم العسكرية والشمولية أقل النظم بعد الملكيات المطلقة تبنيا للعلمانية في دساتيرها.

**خاتمة:**

لقد اكتفت هذه الدراسة بالتطرق للدول التي تنص دساتيرها على حظر التمييز الديني، ولكن لا بأس بأن نثبت هنا ضمن النتائج المتوصل إليها التي لها علاقة وطيدة بموضوع الدراسة، أن نسبة دساتير الدول ذات النظم الديمقراطية التي لا تتطرق لحظر التمييز الديني لا تتجاوز 9٪ من بين 119 نموذجا تمت دراسته، وأن نسبة دساتير الدول ذات النظم غير الديمقراطية التي لا تتطرق لحظر التمييز الديني تتجاوز

39٪، مما يدل على أن النظم الشـمولية والمطلقة هي أكثر النظم تجنبا للنص على حظر التمييز الديني في دساتيرها مقارنة بالنظم الديمقراطية.

عند القراءة المقارنة لمجموع الجدول رقم 1 الخاص بالنظم الديمقراطية، والجدول رقـم 2 الخـاص بالنظم غيـر الديمقراطية، نجد أن هذه الأخيـرة أقل انفتاحا على اسـتخدام الصيـغ العامة في تحديـد المخاطبين بأحكام الدسـتور، بينما تعد النظم الديمقراطية أكثر انفتاحا على هذه الصيغ التي تتيح تطبيق بنود الحقوق والحريات، بما في ذلك حظر التمييز الديني، على أكبر شريحة ممكنة من المخاطبين، بما يتجاوز مفهـوم المواطنـة إلى مفهوم الإقامة، بل حتى الوجود في إقليم الدولة بشـكل غير قانوني، ونفس الملاحظة تنطبق على استخدام صيغ المواطنة، فالنظم غير الديمقراطية أكثر تمسكا بحصر تطبيق بنود الحقوق والحريات على مواطنيها فقط، بينما تتجه إلى العكس من ذلك النظم الديمقراطية، حيث نجدها تهتم بالإنسان أكثر بدل المواطن.

تميل النظم الديمقراطية إلى السكوت عن علاقة الدولة بالدين في دساتيرها، وذلك بسـبب غلبة الجوانب الإجرائية التي تضبط العلاقة بين السـلطات، في حين تعتبر دسـاتير النظم غير الديمقراطية أقل الدسـاتير سـكوتا عن تحديد هذه العلاقة، فهي تعطيها أهمية بالغة، وينعكس هذا الوضع بشـكل مباشـر على تعيين دين رسمي في دسـاتير الدول، حيث تعتبر النظم الديمقراطية أقل النظم تعيينا لدين ما أو كنيسـة ما بشـكل رسمي في دسـاتيرها، في حين ترتفع هذه النسبة بشكل كبير في النظم غير الديمقراطية، وهذه ظاهرة تحتاج إلى تأمل ودراسـة، إذ يبدو أن هناك توظيفا للدين أو تمسـكا شـكليا به بحيث لا ينعكس ذلك إيجابا على تبني الديمقراطية وتطبيقها، ومن ناحية أخرى، تعتبر النظم الديمقراطية أكثر النظم تمسكا بالعلمانية في دساتيرها مقارنة بالنظم غير الديمقراطية.

ونختـم بنتيجة مرتبطة بالعناصر التي ترددنا فـي صياغة فرضية حولها في المقدمة، لنقـول الآن بـدون تردد، والأرقام تثبت ذلك، إن النظم الديمقراطية تجنح دائما في دسـاتيرها إلى السـكوت عن العلاقة بين الدين والدولة، في حين أن دسـاتير النظم المطلقة والشمولية تجنح في الغالب إلى تسمية دين رسمي للدولة.

## المراجع:


1. Observatory EurWork, " Discrimination on the grounds of religion or belief ", available in: (shorturl.at/ewDIU) visited on 19/12/2022.
2. Julian Burnside, "It's Time. A Bill of Rights for Australia" (Speech delivered at the 2008 International Human Rights Day Address, Bob Hawke Prime Ministerial Centre, University of South Australia).

3. تـم إطلاق المشـروع من طرف Google Ideas التي تحولت فيمـا بعد إلى Jigsaw وهي عبـارة عن حاضنة أعمال ومشـاريع تهتم بحرية الوصول إلـى المعلومات، انظر: shorturl. at /goWXY تمت زيارته بتاريخ 26-07-2020.

4. تم الاعتماد على تقسـيم النظم السياسـية الذي قامت به ونشـرته جامعة ميغيل الكندية على الرابط: shorturl.at /egGO8 تمت زيارة الموقع بتاريخ 15-06-2020.

5. س.ماينوورينغ وآخرون، "الرئاسـة والديمقراطية: تقييم نقدي"، السياسـة المقارنة، مجلد 4، عدد 29، 1997، ص-ص 449-471.

6. تم اعتماد التقسيم -مع بعض التحوير- الذي أجرته ونشرته جامعة ميجيل سنة 2007 المتوفر على الرابط: shorturl.at /EMOW6 تمت زيارة الرابط بتاريخ 18-07-2020.

7. انظر: دسـتور ألمانيا، المادة 3؛ دستور سويسرا، المادة 8؛ دستور كرواتيا، المادة 14؛ دستور اليونان، المادة 5؛ إثيوبيا، المادة 25.

8. انظر دسـاتير: ألبانيا، المادة 18؛ كوسـوفا، المادة 24؛ إسـتونيا، المادة 12؛ فنلندا، المادة 6؛ آيسـلندا، المادة 65؛ هنغاريا، المادة 15؛ سـلوفاكيا، المادة 12؛ سـلوفينيا، المادة 14؛ تيمور الشرقية، المادة 12.

9. انظر: دستور ترينيداد وتوباغو، المادة 4.

10. انظر: دستور جمهورية الدومينيك، المادة 39

11. انظر دسـاتير: إيطاليا، المادة 3؛ والعراق، المادة 14؛ والهند، المادة 15؛ وبلغاريا، المادة 6؛ ومقدونيا، المادة 9؛ وبنغلاديش، المادة 28؛ وسنغافورة، المادة 12.

12. نقصد بذلك دساتير كل من ألمانيا، والبرتغال، والنمسا، والهند، وإستونيا، وفنلندا، وآيسلندا، وهنغاريا، وجمهورية الدومينيك، وسنغافورة، وتيمور الشرقية، وترينيداد وتوباغو، وفانواتو.

13. الدستور العراقي، المادة 2.

14. الدستور اليوناني، المادة 3.

15. الدستور الإيطالي، المادة 8.

16. الدستور السويسري، المادة 72.

17. انظر دستوري: ألبانيا، المادة 10؛ وإثيوبيا، المادة 11.

18. انظر دستوري: كوسوفا، المادة 8؛ صربيا، المادة 11.

19. انظر دساتير: كرواتيا، المادة 41؛ مقدونيا، المادة 7؛ سلوفينيا، المادة 7؛ فيجي، المادة 4؛ سلوفاكيا، المادة 1.

20. انظر دساتير: المملكة المتحدة، المادة 14؛ وجامايكا، المادة 13؛ ونيوزيلندا، المادة 21.

21. انظر دساتير: هولندا، المادة 1؛ وساموا، المادة 15؛ وتوفالو، المادة 11.

22. دستور كندا، المادة 15.

23. دستور أندورا، المادة 6.

24. دستور النرويج، المادة 16.

25. انظر دساتير: ليسوتو، المادة 26؛ وبابوا غينيا، المادة 2؛ وماليزيا، المادة 8؛ والدانمارك، المادة 71.

26. انظر دستوري: إسبانيا، المادة 14؛ وكمبوديا، المادة 31.

27. دستور ماليزيا، المادة 3.

28. انظر دستوري: الدانمارك، المادة 4؛ والنرويج، المادة 16.

29. انظر دساتير: كسانت كيتس، المادة 28؛ وسانت لوسيا، المادة 26؛ وسانت فينسنت، المادة 26.

30. انظر دساتير: ليبيريا، المادة 18؛ وغينيا بيساو، المادة 24؛ وبوركينافاسو، المادة 1؛ وجزر القمر، المادة 2؛ والكونغو، المادة 15؛ ومالي، المادة 2؛ وتوغو، المادة 2؛ ونيجيريا، المادة 42؛ وكوريا الجنوبية، المادة 11؛ وأوزباكستان، المادة 18.

31. انظر دساتير: الإكوادور، المادة 11؛ والبرازيل، المادة 5؛ وسورينام، المادة 8؛ وكوديفوار، المادة 4؛ وأذربيجان، المادة 25؛ غينيا، المادة 8؛ وتركيا، المادة 10؛ وكازاخستان، المادة 14؛ وبوروندي، المادة 22؛ والكاميرون، المادة 13.

32. انظر دساتير: السلفادور، المادة 3؛ وزمبابوي، المادة 56؛ وزامبيا، المادة 266؛ وقبرص، المادة 28؛ وغانا، المادة 17؛ وناميبيا، المادة 10؛ وتنزانيا، المادة 13؛ ومالاوي، المادة 20؛ والمكسيك، المادة 1؛ وجورجيا، المادة 11؛ وكينيا، المادة 27؛ وغامبيا، المادة 33؛ وأوغندا، المادة 21؛ وجيبوتي، المادة 3؛ وجزر الماريشال، المادة 12.

33. انظر دساتير: بوليفيا، المادة 14؛ وكولومبيا، المادة 13؛ ومدغشقر، المادة 6؛ ونيكاراغوا، المادة 27.

34. انظر دستوري: بنين، المادة 26؛ والنيجر، المادة 8.

35. انظر دستوري: طاجاكستان، المادة 17؛ وتشاد، المادة 14.

36. دستور البيرو، المادة 2.

37. دستور وسط أفريقيا، المادة 6.

38. دستور باراغواي، المادة 88.

39. انظر دساتير: بنما، المادة 19؛ وغينيا الاستوائية، المادة 15؛ والغابون، المادة 1؛ والسنغال، المادة 5.

40. هذه الدول هي: الإكوادور، والبرازيل، والبيرو، وبوليفيا، وكولومبيا، وسورينام، والسلفادور، وبنما، وبنين، وزمبابوي، وزامبيا، وليبيريا، وغينيا بيساو، وقبرص، وغانا، وبوركينافاسو، والكونغو، ومالي، وتوغو، وكوديفوار، وناميبيا، وتنزانيا، ورواندا، ومالاوي، وغينيا الاستوائية، وجزر الماريشال، وأوزباكستان.

41. انظر دساتير: المكسيك، المادة 130؛ ووسط أفريقيا، المادة 25؛ وجورجيا، المادة 8؛ والنيجر،

المادة 3؛ وكوريا الجنوبية، المادة 20؛ وأذربيجان، المادة 18؛ وطاجاكستان، المادة 8.

42. انظر دساتير: نيكاراغوا، المادة 14؛ وكينيا، المادة 8؛ وغامبيا، المادة 100؛ ونيجيريا، المادة 10.

43. انظر دساتير: غينيا، المادة 1؛ ومدغشقر، المادة 2؛ وتشاد، المادة 1؛ والغابون، المادة 2؛ وتركيا، المادة 2؛ وكازاخستان، المادة 1؛ وبوروندي، المادة 1؛ والكاميرون، المادة 14؛ والسنغال، المادة 1.

44. دستور أوغندا، المادة 7.

45. انظر دستوري: جزر القمر، المادة 97؛ وجيبوتي، المادة 1.

46. دستور إندونيسيا، المادة 29.

47. انظر دساتير: باراغواي، المادة 88؛ وسورينام، المادة 28؛ ونيكاراغوا، المادة 82؛ وكوديفوار، المادة 14؛ ومدغشقر، المادة 28؛ وموزمبيق، المادة 251.

48. انظر دساتير: الأرجنتين، المادة 73؛ والدومينيك، المادة 32؛ والمكسيك، المادتين 55 و82.

49. انظر دساتير: روسيا، المادة 19؛ وجنوب أفريقيا، المادة 9؛ والبوسنة والهرسك، المادة 4؛ ومنغوليا، المادة 14؛ وأنغولا، المادة 23؛ وغوايانا، المادة 149.

50. انظر دساتير: أوكرانيا، المادة 24؛ ومولدوفا، المادة 16؛ وباكستان، المادة 26؛ وفرنسا، المادة 1؛ والرأس الأخضر، المادة 22؛ وساو تومي وبرينسيب، المادة 15؛ وسريلانكا، المادة 12؛ وفلسطين، المادة 9.

51. انظر دساتير: باكستان، المادة 2؛ وفلسطين، المادة 4؛ وسريلانكا، المادة 9.

52. دستور منغوليا، المادة 9.

53. دستور أوكرانيا، المادة 11.

54. انظر دستوري: فرنسا، المادة 1؛ وساوتومي وبرينسيب، المادة 8.

55. دستور باكستان، المادة 27.

56. دستور عمان، المادة 17.

57. دستور الإمارات، المادة 25.

58. دستور قطر، المادة 35.

59. انظر دستوري: بوتان، المادة 7؛ وإسواتيني، المادة 20.

60. انظر دساتير: قطر، المادة 1؛ وعمان، المادة 2؛ والإمارات، المادة 7.

61. انظر دساتير: الأردن، المادة 6؛ والكويت، المادة 29؛ والبحرين، المادة 18؛ ونيبال، المادة 18.

62. انظر دساتير: الأردن، المادة 2؛ والكويت، المادة 2؛ والبحرين، المادة 2.

63. انظر دساتير: مصر، المادة 53؛ وسوريا، المادة 33؛ وميانمار، المادة 248.

64. دستور إريتريا، المادة 14.

65. دستور تركمانستان، المادة 28.

66. دستور سوريا، المادة 3.

67. دستور مصر، المادة 2.

68. دستور كوبا، المادة 14.

# مرتكزات التحركات الإيرانية تجاه العراق:
# دراسة في ديناميكيات التوازن وقيود المصالح

# The pillars of Iranian movement towards Iraq: A study of the dynamics of balance and constraints of interests

فراس عباس هاشم-Feras Abbas Hashem *

**ملخص:**

تبحث هذه الدراسة في اتجاهات السياسة الإيرانية تجاه العراق وتركز على التحولات التي اتسمت بها العلاقات بين البلدين في ضوء التطورات والأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، كما تستجلي الدراسة التخوفات الجيوسياسية الإيرانية القائمة على هاجس تطويقها في الفضاءات الجغرافية القريبة بما فيها الفضاء العراقي، وسعيها لتوظيف موقع العراق الجيوسياسي لدرء مخاطر الضغوطات الخارجية التي تمارسها القوى الفاعلة في المنطقة. وقسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث: يقدم الأول إعادة صياغة معطيات الجغرافيا مسوِّغًا للسردية التاريخية الإيرانية وتخيلاتها. ويعرض الثاني تشكيل معادلة المجالات الإيرانية الإقليمية كتطويع لحدود مسالكها الجغرافية. ويتناول الثالث دلائل معضلة التحركات الإيرانية تجاه العراق وإرهاصاتها الإستراتيجية. كما تناقش الدراسة أبرز التحديات التي تواجه إيران في الحيز المكاني العراقي الذي أصبح ميدانًا للتنافس والصراع الإقليمي والدولي.

**كلمات مفتاحية:** إيران، العراق، الجيوسياسية، الولايات المتحدة، الشرق الأوسط.

**Abstract:**

This study examines the trends of Iranian policy towards Iraq and focuses on the transformations that characterised relations between the two countries in light of developments taking place in the Middle East. The study also explores Iran's geopolitical apprehension based on the fear of being enclosed in its geographic vicinity, which includes Iraq, and Iran's pursuit of employing Iraq's geostrategic location to ward off the dangers of external pressures exerted by active powers in the region. The study was divided into three sections: the first presents a reformulation of geographic data as a formulation of the Iranian historical narrative and its imagination. The

* د. فراس عباس هاشم، باحث في الشؤون الإقليمية والإستراتيجية
Dr. Feras Abbas Hashem, researcher specialising in regional and strategic affairs.

second presents the formation of the equation of Iran's regional spheres as an adaptation of the boundaries of its geographical paths. The third deals with the indicators of the dilemma of Iranian movement towards Iraq and its strategic implications. Moreover, the study also discusses the most important challenges facing Iran in the Iraqi space, which has become a field for regional and international competition and conflict.

**Keywords:** Iran, Iraq, geopolitics, United States, Middle East.

## مقدمة

ارتبطت التصورات الإيرانية في تحركاتها تجاه العراق وصناعة قراراتها حوله، بنمط رؤية القيادة الإيرانية لطبيعة التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، واعتمدت في حساباتها الإستراتيجية على رؤى وسياسات تتمازج فيها موروثات ثقافية وحضارية وتاريخية مشتركة مع دول الإقليم.

تنبع التوجهات الإيرانية من تخوفات جيوسياسية تفرض عليها المزيد من التحديات والمخاطر والضغوط الإقليمية، خصوصًا تلك القائمة على هاجس تطويقها في المجالات المكانية في الجوار الجغرافي المباشر والتي يشكِّل العراق أحد أهم محاورها الحيوية.

وينطلق الاندفاع الإيراني نحو التمدد في الساحات الجغرافية من اعتبارات جيوسياسية ترتبط بطموحات إيرانية لإعادة أحياء وتنشيط دورها الإقليمي من خلال البوابة العراقية، وتوظيفه أداةً لضمان أهدافها في ضبط إيقاع مجالاتها الحيوية في المنطقة، وتمنع خسارته لصالح أطراف إقليمية أو دولية تحمل ذات الأهداف الجيوسياسية، ولذلك تحاول من خلال هواجسها الإستراتيجية الظهور بصورة الأكثر فرضًا للنفوذ في المجال العراقي في سياق تطلعاتها الإقليمية.

في هذا السياق، قامت إيران بتنسيق تحركاتها الداخلية في العراق بالمشاركة مع حلفائها من القوى المحلية بما يتواءم مع مقاصدها وقدراتها لتأمين مصالحها وأولوياتها الإستراتيجية، ومن بين ذلك القدرة على درء المخاطر الخارجية وزيادة فعالية الردع في مواجهة التحديات والتهديدات الإقليمية، إلى جانب تأكيد محوريتها في كافة المعادلات الإقليمية في الشرق الأوسط.

لذلك، يمثل العراق أفضلية جيوسياسية بالغة الأهمية بالنسبة للأمن القومي الإيراني، ومرتكزًا لسياساتها الإقليمية، ومن بين مرتكزاته رفع تكلفة أي جهد تقوم به دول أخرى لمزاحمة إيران على النفوذ داخل العراق.

## أهمية البحث ومشكلته

تكمــن أهمية هذا البحث في فهم المعطيــات الكامنة وراء التحركات الإيرانية تجاه العــراق خصوصًــا ورؤيتها له منصة ذات قيمة جيوسياســية تحقق مصالحها وتعزيز نطاق مساحات نفوذها في منطقة الشرق الأوسط.

ويمكن صياغة مشــكلة الدراسة كالتالي: ترتكز الإســتراتيجية الإيرانية تجاه العراق على توفير الوســائل والأدوات المختلفة، لضمان التأثير في البنية السياسية العراقية، فضلًا عن تطوير مجالات نشاطها وتعزيز قدراتها ضمن الجغرافيا العراقية، واعتمادها منطلقًا للتأثير في حدود منطقة الشرق الأوسط.

أما فرضية الدراســة فمفادها: أن المقاربة الإســتراتيجية الإيرانيــة تعتمد في تطوير علاقاتهــا مــع العراق على محوريته الجيوسياســية في المنطقة، فضلًا عن ســعيها توظيف أهميته الجغرافية والسياسية والاقتصادية وسيلة لردع التحديات الإستراتيجية التي تستهدف فاعلية سلوكها الإقليمي ومصالحها القومية.

ويسعى البحث لاختبار هذه الفرضية من خلال ثلاثة مباحث، يشمل المبحث الأول: إعادة صياغة معطيات الجغرافيا مســوِّغًا للســردية التاريخية الإيرانية وتخيلاتها. أما المبحث الثاني فيركز على: تشكيل معادلة المجالات الإيرانية الإقليمية تطويعًا لحدود مســالكها الجغرافية. في حيــن يتناول المبحث الثالث: ملامــح معضلة التحركات الإيرانية تجاه العراق وإرهاصاتها الإستراتيجية.

## المبحث الأول

## إعادة صياغة معطيات الجغرافية مسوّغًا للسردية التاريخية الإيرانية وتخيلاتها

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تصاعدًا في الاهتمام بالجغرافيا التي استدعتها دلالية تسارع حركية الفواعل في النظام الدولي، والتي أفضت إلى تصدر التحولات فــي جغرافيا العالم وصعود "جغرافيا الاتصال" و"الأقاليم البينية" في بنائها ورواجها موجة الاهتمام في أوجها من حركة النشر في ميادين العلاقات الدولية التي أضحت تمتد إلى صدور الكثير من الدراســات والكتب عن مســارات تلك التحولات التي يشهدها العالم((1. إن لموقع الدولة في إقليمها الجغرافي سلطة ذات تأثير في صوغ ســلوكها وعلاقاتها مع القوى الخارجيــة، فهناك دول مغلقة لا حدود لها على بحر

ودول جزيـــرة ودول لهـــا حدود برية وبحرية، وتســـتدعي معضلة الأمن والتنمية من كل هذه الدول الاهتداء بسياســـات تتأثر بموقعها في الحيز المكاني الذي توجد فيه الدولة في إقليمها الجيوسياسي(2).

وســـعى ماكندر (Mackinder) لتمثيـــل فهم تطورات السياســـة الدولية، وتحديدها وتفسيرها والتكهن بها من منظور جغرافي(3): "إذ كان يرمي إلى حثِّ رجال الدولة وصنَّاع القرار على إدراك تأثيرات المعطيات الجغرافية والطبيعية في الدولة بوصفها عضوًا كائنًا، وفي صوغ سياستها الخارجية وإستراتيجيتها، وأن الخصائص الجغرافية ذات دور في صناعة التاريخ، لذلك اقترح مقاربة "جيوتاريخية"، فالأمم تأتي وتزول وتنهض وتنحسر، والنظم لا تستقر على حال، إلا الجغرافيا، على الرغم من التأثيرات الإيجابية والسلبية للتطورات السياسية والاقتصادية والتقنية". وكان يقينه واضحًا بأن الجغرافيا هي خلية التاريخ الإنســـاني نفســـه(4)، فيما يـــرى كابلان (Kaplan): أن "المســـائل السياســـية تعتمد على التحقيق" في الجغرافيا السياسية التي تعتمد وتقوم على الجغرافيا الطبيعية، مثلما هي تابعة لها"(5).

وبناء على ذلك، تؤدي البيئة الجيوسياسية للدولة دورًا مهمًّا في تحديد ورسم أدائها الإســـتراتيجي تجـــاه جوارها الجغرافي، وهذا التأثير دفع الكثير من دعاة المدرســـة الجيوسياســـية للنظر إلى العلاقات الدولية على أنها انعكاس للفوارق الجغرافية بين الدول، إلى جانب ذلك قد يكون تأثير موقعها عكسيًّا عندما تستشعر الدولة حالة من الضعف بواقعها، وبجوارها دولة قوية مما يجعلها في ضمن مجالات حدود مطامع هذه الدولة وتأثيرها، بما يدفعها إلى تبني سلوك خارجي يتمثل في التحالف مع دولة أخرى لتحقيق التوزان أو التزام الحياد سواء فرض هذا الحياد عليها أو اختارته هي لنفسها لحماية أمنها القومي(6).

وتكتســـب بعض الدول فاعليتها من الفضاءات الأكثر هشاشـــة في المنطقة لحماية مصالحهـــا الحيويـــة وأمنها القومي، وربما تعمد إلى تغيير إســـتراتيجياتها عبر وقائع على الأرض، توفر فرصًا لاختراق تلك الفضاءات.

لقـــد عززت التصورات المكانية بناء العمق الإســـتراتيجي للـــدول لتتجاوز بأبعادها الجيوسياســـية محورها الجغرافي القريب، وتشكِّل سياستها خارج المجال الجغرافي المحيط(7).

إن قوة الموقع الجيوسياسي للدولة يمكن أن تكون متعلقة بمرحلة تاريخية معينة، لكنها يمكن أن تتطور وتتغير من خلال التحولات في تلك الرقعة الجغرافية. يمكن لممارسات تتعلق بالتعاون والمساعدة التسويق من ناحية الدول لمشاريع تعود بالفائدة على مصالحها الوطنية، بعبارة أخرى تقوم صناعة الخرائط بمعناها الجغرافي بصياغة الظروف الممكنة التي تدرك من خلالها الأطراف الفاعلة كلًّا من الفضاء المكاني والإقليم والسيادة السياسية، فبوسع إنتاج التقنيات الجديدة واستخدامها أن يعززا من ظهور طرائق جديدة للتفكير حول الفضاء المكاني(8).

وتأتي العلاقة بين الجغرافيا والدول تجسيدًا لمركزية الجبر الجغرافي، أي بمعنى استيراد حقيقة رافقت انعكاسات الجغرافية على الحركة البشرية في المجتمعات قديمًا، في وسط الأنظمة الإقليمية والقوى الدولية، إلى جانب الحتمية التاريخية والاجتماعية، أصبحت تؤثر في إستراتيجيات الدول.

إن البيئة الجغرافية تؤثر في حياة الدول والشعوب وتفرض نفسها على طبيعة البنية الأساسية وعلى توجهات سلوك الدولة في علاقاتها الخارجية، لذا نجد علماء الاجتماع يعزون اختلاف التقاليد والأفكار ونظم الحكم والسياسة إلى اختلاف الأقاليم (صحراء، سهل، جبل)، كما أن التوزيع غير العادل للموارد الطبيعية والاختلافات البيئية والمناخية يؤثر في قوة الدولة، وهكذا تؤثر الجغرافيا التي تملكها الدولة كأحد المعطيات الثابتة تأثيرًا مباشرًا على البناء الدفاعي والتكوين الصناعي للدول، لاسيما أن العمق الجغرافي يكشف عن الاستمرارية المكانية للدولة أو المجتمع محل الدراسة، ويقدم توصيفًا للمساحة الإستراتيجية التي يجري عليها التأثير المتبادل(9).

توجد إيران ضمن فضاء إقليمي صعب ومتوتر، وهي تسعى لإثبات ذاتها ولعب دور مؤثر في بيئتها الجيوسياسية، لكن عناصر الكبح الإقليمية تركت انطباعًا لدى صانع القرار الإيراني نحو إعادة تعريف الإستراتيجية القومية والمصالح في المجالات الحيوية في منطقة الشرق الأوسط لتتناسب مع أهميتها المكانية(10).

لقد طغت السياقات الجغرافية بشكل واضح على السلوك الإيراني في الإقليم، فمن ناحية هناك فضاء تاريخي مقترن بقيم رسمتها الحضارة الإيرانية(11)، وما أسهمت به في الحضارة الإسلامية، وقد أثَّر ذلك في الفكر الإستراتيجي الإيراني وفي تسويغ

مجمل السلوك السياسي تجاه دول الإقليم المحيطة. وقد استخدمت الخلفية التاريخية في محاولة إيران بناء صورة تقوم على (ثقافة المقاومة) التي صنعتها لنفسها وأحاطت بها تحركاتها الإقليمية، ضمن محاولة إبطاء انحسارها وتراجعها في ظل التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط(12).

تعتمد إيران على عوامل تحفيز لسياساتها الإقليمية ترتبط بامتلاكها كتلة بشرية ضخمة وموقعًا جغرافيًّا وامتدادًا تاريخيًّا وتأثيرًا معنويًّا متواصلًا مع الجوار الجغرافي(13)؛ مما يُكسبها وضع الدولة المركزية في المنطقة على حدٍّ تعبير (كابلان)، وهو يشير إلى أنه من المرجح أن الشرق الأوسط الكبير وأوراسيا سوف يتأثران بشدة بالتطور السياسي الداخلي في إيران سواء أكان ذلك للأفضل أو الأسوأ "فالطبيعية الجيوسياسية لإيران تمنحها المقدرة على التأثير خصوصًا من حيث إطلالتها الجغرافية على منطقة الشرق الأوسط عامة وأيضًا منطقة آسيا الوسطى"(14). ولذا، ترى إيران في تنميتها المستدامة واستقرارها طريقة أساسية للحفاظ على توازنها الإقليمي إلى جانب مواصلة المشاركة النشطة في الشؤون الإقليمية للحفاظ على موقعها في الشرق الأوسط، ومساندة القوى الحليفة لها في لبنان والعراق وأفغانستان واليمن(15).

## المبحث الثاني

## تشكيل معادلة المجالات الإيرانية الإقليمية تطويعًا لحدود مسالكها الجغرافية

تعتبر إيران أن تحركاتها الجيوسياسية تجاه دول الجوار الجغرافي، ومنها العراق، يتطلب بناء إستراتيجيات جديدة تؤدي إلى تثبيت الدور السياسي والأمني والاقتصادي لإيران في المنطقة، ويزيد من أهميتها الإستراتيجية على مستوى النظام العالمي(16).

ورغم الاهتمام الإيراني بالجوار الجغرافي، إلا أنها آثرت الاهتمام بأقاليم التأثير والتأثر التي اجتذبت القوى الدولية والإقليمية للتنافس على فضاءاتها في منطقة الشرق الأوسط(17). في هذا الصدد، يرى شاليان (Chaliand): "أن مناطق التوسع كما المناطق التي تشكل تهديدًا أمنيًّا هي مناطق محددة بشكل مسبق على خرائط الكرة الأرضية"، مضيفًا: "أن الجيوسياسية تقدم خريطة جغرافية للعلاقات الدبلوماسية- الإستراتيجية إضافة إلى تحليل جغرافي اقتصادي للموارد، كما يقدم تأويلات لأوضاع دبلوماسية تبعًا لنمط العيش وطبيعة الوسط الجغرافي، فضلًا عن تبيان التناقضات بين

مــن يعيش حيلة حضرية ومن يعتمــد في حياته على الترحال، وبين من يعيش على اليابسة ومن يحيا في بيئة بحرية"(18).

ومــن هنــا تدرك إيــران أن ديناميكيات التحــولات الإقليمية الحالية تســتلزم منها الاعتمــاد على مقاربة تجديد لإيجاد إســتراتيجيات معدلة في قيمتها وأهدافها تقوم على إســتراتيجية "إيران قوية من الداخل"، وأســاس هذه الإستراتيجية الجديدة هو تطوير أســس القوة الداخلية الإيرانية من خلال تنويع وتقوية الاقتصاد، والترابط مع البيئة المحيطة من جهة، واســتغلال النقاط الجيوسياســية لزيادة قوة إيران ودورها الإســتراتيجي في التصدي للتهديدات الأمنية المباشــرة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ونمو التطرف في محيطها، وهذا له أهمية كبيرة لمســايرة الجهات الفاعلة الإقليمية في ظل التطورات الراهنة(19).

وتعطي هذه التطورات حافزًا رئيسًا للتفضيلات الإيرانية وأولوياتها الجيوسياسية في المنطقة، بارتكازها على إعادة التمركز الجيوسياســي، ولعل هذا ما يجعل للشــراكة مع العراق أهمية كبيرة لأمن إيران، وتعزيز دورها في الشرق الأوسط وفي العالم.

ويمتلــك العــراق مكانــة مركزيــة في المنطقــة، كونه يضــم عددًا مــن الطوائف والقوميات(20)، كما يحتفظ العراق بموقع إســتراتيجي يربط آســيا بأوروبا، ويربط تركيا مع شــبه الجزيرة العربية ودول الخليج ويربط إيران بدول الخليج، وإيران مع بلاد الشام اقتصاديًّا، كما أن العراق واحد من أغنى الدول بموارده الطبيعية والبشرية؛ إذ جعلت من مزاياه الجغرافية وموقعه الإستراتيجي عقدة نقل عالمية، ويقدر العديد من المنظرين الاقتصاديين أنه إذا أصبح العراق مستقرًّا، فسيكون تحوله للاستثمارات الاقتصادية العالمية(21).

وتســعى إيران إلــى تبني إســتراتيجية وقائية من خلال تعميق مســتويات اندماجها الإقليمي في دوائر دول الجوار المتاخمة، وتجلَّت بالعراق كوسيلة لتدعيم وجودها الإســتراتيجي كاشــفة عن تصوراتها في إقامة علاقات إســتراتيجية معه بما يوفر لها فرصة في التمدد الإقليمي، وفي إبراز قوتها ونفوذها ولتعيد تأكيد فاعليتها السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط.

ومــن هــذا المنطلق، تنظر إيــران لموقع العراق الجيوسياســي ومكانته في جغرافيا

الفضاءات الحيوية أداة للانفتاح على الإقليم، وتتعامل مع الملف العراقي من زاوية إستراتيجية أساسية في سياستها الخارجية لأسباب عدة لها علاقة بمعادلة توزع القوى والصراع في المنطقة والحفاظ على أمنها واستقرارها وترسيخ وجودها الجيوسياسي في الإقليم، وبعد التطورات التي حصلت في المنطقة، منذ أحداث 11 سبتمبر/ أيلول عام 2001 وما بعدها، أصبح الملف العراقي جزءًا أساسيًّا من الإستراتيجية الخارجية التي تتبنَّاها إيران، والتي تهدف من خلالها إلى امتلاك جميع مقومات القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتقنية، التي تسمح لها بحماية مصالحها الإستراتيجية الكبرى(22).

وتتخلص أبرز الأهداف الإيرانية من مقاربتها الإستراتيجية تجاه العراق بالآتي:

أولًا: تحقيق الاستقرار السياسي داخل إيران: تسعى إيران من خلال سياستها الخارجية لتجميع الأوراق الإقليمية للضغط للحصول على اعتراف دولي وإقليمي بالتأثير الذي تمثله، وذلك من خلال تحقيق الحصانة في مواجهة الولايات المتحدة وجعل المواجهة معها ضمن حدود الاستمرار وليس الاختراق والإطاحة بالنظام السياسي، ويمثل العراق ركنًا بارزًا ضمن هذه الإستراتيجية، لاسيما أنه ساحة تماسٍّ مباشر مع الولايات المتحدة، ومنطقة نفوذ توفر أوراق ضغط على الدول التي يمكن أن تؤثر في الوضع الإيراني الداخلي.

ثانيًا: ضمان أمنها وسلامة أراضي إيران: يوفر العراق حاجز صدٍّ مهم لإيران، فضلًا عن أنه يمكن أن يكون نقطة دفاع متقدمة في حال أي تماس عسكري يهدد سلامة الأراضي الإيرانية.

ثالثًا: تكريس الدور الإقليمي لإيران: يوفر العراق منصة جوهرية لتوسيع الدور الإقليمي لإيران، سواء بسبب أهميته في المنطقة، أو كونه منصة تضم حلفاء أساسيين لإيران، وفي كل الأحوال تقوم إيران بتبني كل ما يلزم من أدوات القوة الإقليمية في العراق التي تؤمِّن لها القدرة والنفوذ للتأثير على جميع مجريات الوضع الإقليمي(23).

وهكذا، بدأت إيران تنظر إلى العراق على أنه طوق نجاة وشريان حياة ورئة اقتصادية لمجابهة الضغوطات والالتفاف على العقوبات من خلال احتواء العراق وتحويله إلى

بوابة مركزية لتصدير النفط الإيراني إلى العالم الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، تتبنى إيران سياسة الاحتواء تجاه العراق من خلال تكثيف علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية بالعراق للحيلولة دون نجاح الضغوط الأميركية على الحكومة العراقية للالتزام بالعقوبات ضد إيران، ولضمان استمرارية العراق بيئة مواتية للتدخلات الإيرانية بوصفها ساحة نفوذ إستراتيجية(24).

وتهتم إيران بأن يبقى العراق موحدًا ومستقرًّا مع تأثير مميز لها في البنية السياسية العراقية، ومن البديهي أن تتهيأ إيران لسد الفراغ الإستراتيجي ومحاولة استخدام البوابة العراقية الصديقة لتعزيز نفوذها ليس في منطقة الخليج العربي فقط وإنما في المشرق العربي أيضًا، كما يهم إيران أن تتأكد من أن العراق -في الحد الأدنى- لن يتخذ في المستقبل أي سياسات معادية لها، وفي الحد الأقصى، تريده أن يكون جزءًا من التحالف الإستراتيجي معها. وبين هذين الحدين (الأدنى والأقصى) تسعى طهران لتثبيت وتفعيل نفوذها في الداخل العراقي بما يجعلها جزءًا من معادلة أساسية لا يمكن تخطيها عند تقرير أي شأن عراقي أو أي شأن إقليمي من البوابة العراقية(25).

ولابد من الإشارة هنا إلى أن أزمات العراق تتمحور حول قضية مركزية هي ضعف الدولة، وعدم قدرتها على القيام بواجباتها الأساسية، في مقابل صعود وتنامي القوى المحلية الموازية المرتبطة غالبًا بقوى إقليمية، وظاهر هذه القوى أنها جزء من النظام السياسي والأمني، لكن بنياتها قامت على أساس استلاب إمكانات الدولة لصالح تعزيز قوتها ونفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي، سواء في إطار التشاحن والتنافس والصراع عبر الطوائف والأعراق، أو ضمن المكون الطائفي أو العِرقي الواحد(26).

من هذه المنطلقات والمؤشرات التي تمارسها إيران للحفاظ على مرتكزاتها الأساسية في صوغ سياستها وإستراتيجيتها نحو العراق، فإنها تسعى إلى تعزيز هذا الدور من خلال توظيف شكل من أشكال التكامل التنظيمي يتخذ نمطًا مميزًا من التحالفات الإستراتيجية مع فواعل من غير الدول في العراق تُكسبها أوراقًا تفاوضية إضافية ومنفِّذة لتوجهاتها على إدامة موقفها لأداء دور بارز في تفاعلاتها الإقليمية، ويستند هذا التوظيف إلى ثلاثة معطيات أساسية(27):

1- التكامل الأيديولوجي والترابط الفكري العقيدي والذي لا يرتبط فقط بالعقيدة الفكرية للنظام، إنما يشمل الدوافع المصلحية المتجانسة لاسيما العوامل الثورية القائمة على أساس التحرر من (الاستكبار العالمي).

2- ارتباط الهيكل التنظيمي للفاعلين خارج الدولة أو المجموعات المسلحة، بالفاعل الإقليمي، لاسيما في مجال التوجيه والأهداف المحورية.

3- أدوار الفاعل من غير الدول ضمن المجال الوطني؛ حيث إن دوره في تقدير السياسات

الوطنية يسهم بشكل كبير في التأثير على مكانة إيران ضمن المجال الحيوي لها.

ولا تأتي الإستراتيجية الإيرانية في العراق محكومة بتطوراته الداخلية، والصراعات بين مختلف القوى السياسية العراقية فقط، بل تأتي أيضًا تبعًا لنفوذ وحضور القوى الدولية واللاعبين الإقليميين الآخرين، ولعل ذلك يقف بصورة أساسية عاملًا محوريًّا في صياغة إستراتيجية سياسية أمنية إيرانية تجاه العراق، تحرص على دعم حلفائها في المؤسسة السياسية العراقية، وتعزيز حضورهم الفاعل الذي تكرس بعد الغزو الأميركي عام 2003، والاستفادة من ذلك على الصعيد الإقليمي لتحقيق مصالحها وأهدافها وفق تصورها(28).

ولهذا، يبدو أن إيران تنظر إلى العراق من الناحية السياسية والإستراتيجية نظرة ذات بُعدين تنصبُّ أساسًا على الآثار الناجمة عن النفوذ الناشئ، والبُعد الأول: هناك إمكانية لإخراج العراق من الناحية الإستراتيجية والتعريف التقليدي من كونه قوة لتحقيق التعادل مع القوى الإقليمية، إلى قوة مساندة لإيران في تعاملاتها الإقليمية؛ ما يخلق البيئة المحفزة لمنحها الفرصة لتعيد تعريف الدور الإقليمي لنفسها وللقوى الأخرى من خلال إعادة توزيع القوى بصورة تضمن لإيران وجودها لاعبًا وقوة إقليمية مؤثرة. الثاني: شكّل العراق على الدوام منافسًا إقليميًّا وإستراتيجيًّا لإيران، ومع حقيقة أن حالة الضعف التي يشهدها العراق اليوم يمكن أن تكون مؤقتة، فإنه يمكن أن يعود ليمثل تحديًا لإيران مستقبلًا، وهو ما يجعل التجاذب الإستراتيجي مع إيران حول بعض القضايا الجوهرية، والموقع الجيوسياسي الذي منحه ميزة جغرافية، إضافة إلى البنية النظامية والاقتصادية وعوامل أخرى، تتيح ممارسة العراق

تأثيرًا ممكنًا في المعادلات الإقليمية والإستراتيجية، أهم تحدٍّ أمني يواجه إيران وفقًا لمرتكزاتها التقليدية(29).

ومن هنا، تحاول إيران زيادة مقدراتها للمواجهة والدفاع خارج حدودها في مناطق جيوسياسية تشكّل امتدادًا حيويًّا لعمقها الإستراتيجي في المنطقة من جهة، ومن ناحية أخرى لكونها تؤمن ايمانًا راسخًا بأن دورها وأنشطتها المتداخلة في الشأن العراقي، هو نقل ما تعتقده دفاعًا عن النفس إلى أراضي منافسيها، بشعار مواجهة أعدائها على أراضي حلفائها بدلًا من مواجهتهم على أرضها اعتمادًا على مبدأ: أحسن وسيلة للدفاع هي الهجوم(30).

وعلى سبيل المثال، وجدت إيران في بعض الفصائل المسلحة التي أضحت عنصرًا فاعلًا في الساحة العراقية مطمحًا لتعزيز نفوذها وتحقيق الأمن لها كما أنها تنفذ سياستها المتعلقة بالمنطقة. ولذا سعت إلى توظيف هذه الفصائل في الدخول في صراعات مع الأعداء دون استخدام مؤسستها العسكرية بشكل مباشر، بجانب رغبتها في الاستمرار في نهج القتال بالمناطق الرمادية وعلى الأخص صراعها مع الولايات المتحدة أو السعودية، أو أية دولة أخرى تتعارض مصالحها مع المصالح الإيرانية. لذلك استخدمت بعض حلفائها من الفصائل المسلحة في حروب بالوكالة في سوريا والتعرض للسفارة البحرينية في العراق، وبالتالي تكفل لها تلك الفواعل الوجود في المجالات الحيوية عبر صيغ وأدوات متباينة(31).

وفي ضوء ما تقدم، يتبين لنا أن مساعي إيران في توسعه وتكثيف تحركاتها في الفضاءات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط عامة والعراق خاصة، محكومة بمجموعة من المحركات والمؤشرات من حيث المضمون، تتمظهر في إطار مقاربة جيوسياسية معروفة بمضمونها في منع الانفلات في الأوضاع والأزمات في جوارها الجغرافي المباشر الذي قد يتطور ليمس فضاء بيئتها الداخلية، وبالتالي تدفعها المراجعات في مجال إستراتيجيتها في الغايات والأهداف إلى الاعتماد على ما تتمتع به من عوامل ورؤية تتلاءم وتوجهاتها الإجرائية في تحقيق تقدم ملموس للحفاظ على مكانتها وتدعيم دورها الإقليمي.

## المبحث الثالث

## ملامح معضلة التحركات الإيرانية تجاه العراق وإرهاصاتها الإستراتيجية

مهـدت التعديـلات والتحولات في موازين القوة دوليًّا وإقليميًّا لمحاولات إرسـاء تموضعات جديدة داخل الفضاء الجيوسياسـي لمنطقة الشـرق الأوسط، وأسهمت بشـكل غير مسبوق في زيادة فرص ونفوذ الدول الإقليمية بأشكال متفاوتة، بالاتكاء على تمتلكه من المقومات والإرادة؛ الأمر الذي جعلها ترسم أطر التفاعل الإقليمي بشكل قوي(32).

أدى ذلك إلى تصاعد حدة السباق والتنافس سياسيًّا على الأدوار والنفوذ في جغرافية المنطقة وأضحت المناورة السياسـية ومحاولة تكوين التحالفات والتكتلات إحدى السمات البارزة التي تسيطر على عملية تشكل السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط، وكانت بشكل عام مقيدة ضمن إطار السياقات التاريخية والثقافية والاجتماعية الغنية في هذه المنطقة، في تعبير عن "الفضاءات المعرَّفة جغرافيًّا"، وهو ما سـيؤدي إلى توسع نطاق هذا البعد الجغرافي من المنظور الإيراني ويؤدي إلى تفاقم الصراع في سـاحات الفضاء الإقليمي(33). لقد أنتجت مدخلات البيئة الإسـتراتيجية في منطقة الشـرق الأوسـط وتطوراتها المتعاقبة مجموعة من التحديات الجيوسياسية لإيران، لاسـيما مع اتسـاع حدة التنافس الإقليمي والدولي في العراق بما يحمله في طياته مـن عناصر لاحتواء إيران ونفوذها. وفي هذا السـياق، ظهرت التحركات الأميركية والسـعودية والتركية في الساحة العراقية لتمثل أهم المهددات للمصالح الإيرانية في العراق(34).

إن التحـدي الجوهـري الذي يواجه إيران على الصعيـد الإقليمي هو نمط الصراع مع قوى منافسة؛ مما يعيق قدراتها عن إدامة التمدد واتساع النفوذ الإقليمي، بل إن هذا الأخير بات يأخذ في التراجع في منطقة الشـرق الأوسـط، في مقابل فئات من الخصوم أو المنافسين، يمكن تحديدهم بشكل عام في دول عربية أبرزها السعودية، إلى جانب تركيا وإسرائيل، فضلًا عن الولايات المتحدة، وهي القوة الدولية العظمى التي تخوض منافسـة مع إيران على مسـتوى الإقليم وعلى صعد مختلفة. وتنخرط جميع هذه الدول لأسـباب قد تكون مختلفة لكل منها في مواجهة جيوسياسـية مع إيران، يمكن أن نجد تجلياتها في دول مثل اليمن وسوريا والعراق ولبنان(35).

وعلى هذا النحو، فتركيا على سبيل المثال لا الحصر تشكل واقعيًّا قوة إقليمية منافسة لإيران على الساحة العراقية وقادرة على فرض تأثيراتها على الجغرافية العراقية وفق جميع المؤشرات؛ مما يجعلها الأكثر تأهيلًا وقدرة على التنافس الإقليمي مع إيران، وما يرجح ذلك مقارنة مقومات هاتين القوتين حيث تتميز تركيا بانتمائها إلى مناطق جغرافية متنوعة، وهو ما يجعها دولة ذات مزايا إقليمية متعددة جغرافيًّا، تمنحها قدرة إدامة التوسع المكاني وتجسيداتها الآخذة بالتصاعد(36).

ولهذا، يتبين لنا أن عوامل الجغرافية حفزت تركيا على ترسيم مجالات نفوذها الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، حيث أصبحت تمس تأثيراتها مجريات الأحداث وتطوراتها الإقليمية في المنطقة، خصوصًا في ظل مزاحمتها لإيران في نطاقات جوارها الجغرافية التي تعتبرها الأخيرة مجالًا حيويًّا مهمًّا لها ومنها العراق، وبالنتيجة من شأن هذا الأمر أن يزيد السلوكيات والأدوار للفعل الإستراتيجي المحتمل للخصم على الساحة السياسية العراقية.

وفي ذات الإطار، تشير الدلائل المرتبطة بالفعالية السعودية في توجهات سياساتها تجاه العراق أنها تحاول احتواء النفوذ الإيراني في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية في العراق وتوسيع حضورها من خلال إقامة علاقات وثيقة مع الحكومة العراقية بما يعزز من وضعها الإقليمي وتأثيرها السياسي. وبالتالي، تواجه إيران مشهدًا أكثر تعقيدًا في العراق يتحدى نفوذها ومصالحها الإستراتيجية(37).

ويعد العراق منطقة تصادم وتقاطع للمصالح السعودية والتركية والإيرانية، فهو بالنسبة لتركيا يشكِّل عمقًا إستراتيجيًّا وامتدادًا حيويًّا فرضته الجغرافيا من جهة، والضرورة الأمنية من جهة ثانية، بينما يشكِّل للسعودية منطقة العمق العربي والامتداد الحضاري، وأي خسارة أو تهاون قد تؤدي إلى خسارة هذا العمق وبالمقابل زيادة نفوذ إيران وتركيا. بمعنى آخر، فإن العراق يمثل منطقة الصد أو الجدار العازل جغرافيًّا وأمنيًّا بين تركيا والسعودية من جهة وبين إيران والدول العربية من جهة، فعمق الدفاع العربي تجاه الشمال والجنوب والشرق هو العراق(38).

ولا يفوتنا أن ننوه إلى أن التحولات المستمرة في الساحة السياسية العراقية تفرض بدورها تحديات إضافية على إيران، باتت بسببها تتحول من دولة فاعلة في مجالاتها الحيوية إلى دولة تستخدم أوراق الضغط للحفاظ على ما لديها من مناطق نفوذ،

لاسيما في العراق؛ حيث باتت معرضة لأن تفقد مكانة الأفضلية التي تمتعت بها على الساحة العراقية مقارنة بدول الشرق الأوسط الأخرى.

لقد سرى في العراق منذ حكومة رئيس الوزراء الأسبق، حيدر العبادي (2014-2018)، نهج سياسي أكثر توازنًا في العلاقات الخارجية، ترافق مع تطور في المزاج الشعبي باتجاه بناء دولة مدنية والانفتاح على دول الإقليم لاسيما العربية منها، كما رافق ذلك، زيادة فاعلية الدور الخارجي، العربي والأميركي، على تطويع إيران وتحجيم نفوذها في منطقة الشرق الأوسط عامة وإضعاف قدرتها على المناورة حول مكانتها في الساحة العراقية(39).

لقد تبدَّى توجه العراق لإيجاد معادلة جديدة يستخدم وسائلها في سياسته الخارجية، في انفتاحه على العمق العربي من خلال صيغ التعاون مع دول عربية عدة ممثلة بكل من مصر، والأردن، ودول مجلس التعاون الخليجي، وعلى صعد مختلفة تشكِّل بحد ذاتها مسارًا مغايرًا لعلاقاته الإقليمية. ويمثل هذا التطور في السياسة الخارجية العراقية إعادة تعريف لمصالحه الوطنية، من خلال التفاعل مع الشركاء الإقليميين، وتحويل الموقع الجيوسياسي للعراق إلى مصدر قوة ونفوذ، بعد ما كان لسنوات عديدة ميدانًا للاستحواذ والصراع.

لقد رجحت كفة العلاقات العراقية-الإيرانية مقابل العلاقات العربية-العراقية، لسنوات كثيرة بعد العام 2003، حتى صارت إيران الدولة الإقليمية الأكثر تأثيرًا وفاعلية في الساحة العراقية، على المستوى السياسي والاقتصادي وحتى الأمني(40)، لكن من الواضح أن هناك متغيرات مستمرة بالتفاعل تتمثل بمشروع "المشرق الجديد" (New Levant) بوصفه هدفًا باتجاه "إعادة التوازن" في مجال علاقات العراق الإقليمية ينهي استغلال الدول الأخرى له وتحقيق الفوائد على حسابه(41).

وعلى المستوى الإجرائي، يسهم مشروع المشرق الجديد(42)، بتشكيل الخريطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط بوجود العراق الذي يمتلك مزايا إستراتيجية مهمة، في أي تفاهم أو اتفاق مع محيطة الجغرافي المباشر في تقليص النفوذ الإيراني داخل الساحة العراقية، ويدفع بالعراق إلى جواره الجغرافي القريب.

ويمثل المشروع محاولة مشتركة بين أطرافه الثلاثة (العراق، ومصر، والأردن) نحو توحيد الرؤى والمواقف إزاء الصراعات والتحديات السياسية الإقليمية ومواجهة هذه

التحديات، كونه يربط المشـرق العربي بشـمال إفريقيا. أضف إلى ذلك أنه يؤدي إلى اكتشـاف مسـاحات جديدة من التعاون والمصالح المشـتركة من خلال تأكيد الالتزامـات وتعزيـز العلاقة بينهم، وإيجاد معادلة سياسـية جديدة في المنطقة، عبر توظيف إمكانيات الدول الثلاث من أجل تغيير المعادلة الإقليمية لصالحه(43).

ومن جانبها، فإن الولايات المتحدة تستمر طرفًا رئيسيًّا في أغلب التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسـكرية التي شـهدتها منطقة الشرق الأوسط، لتكون مستعدة دائمًا وقادرة على التدخل لحماية المصالح الأميركية خصوصًا في حماية أمن إسـرائيل، وإمـدادات النفـط، وضمان الاسـتقرار الإقليمـي، وحماية الحلفاء والشـركاء من الاعتداءات الخارجية في نطاق المجالات المكانية المختلفة في المنطقة(44).

ولهذا، يبدو أن هذه الترتيبات الأميركية مسـتمرة تجاه منطقة الشـرق الأوسـط ولم يطـرأ عليها تغيرات جوهرية بعد إعلان (واشـنطن) إضافة أهداف ومصالح جديدة لاسـتجلاب المنفعة والتفوق العالمي في ظل ما سُمي بـ"إستراتيجية التوجه شرقًا"، فمؤداهـا بالطبـع، لا يعني مطلقًا إلغاء ما سـبق على نحو مـا، وإنما إعادة ترتيب الأولويات في ميدان منطقة الشـرق الأوسط وفقًا للإسـتراتيجية الأميركية، وإعطاء الأولويـة للدبلوماسـية وإقامة التحالفات والشـراكات الدولية وذلك بمنظور عملي واقعي(45).

وتبرز هنا إسـتراتيجية الضغوط المصحوبة بالعقوبات بوصفها أحد أسـس الاحتواء التـي تعتمدها الولايات المتحدة كعقيدة مركزية في سـلوكها الإسـتراتيجي؛ حيث تتواصـل الضغـوط الأميركية المفروضة على إيران التي تهدف في المقام الأول إلى تصحيح سـلوكها في سـاحات الجذب الجيوسياسـية المحورية في منطقة الشرق الأوسـط وتعديل مجال النفوذ الذي تتحكم فيه في الجوار الإقليمي، وما سـيترتب على ذلك من مقاصد.

وتهـدف هـذه الضغوط إلى تحصيل المناعة على نحو تلقائي من خلال إعادة تقييم الخيارات الإستراتيجية التي تتحرك بموجبها إيران تجاه البيئة المحيطة بها، وخصوصًا ما يتعلق بنفوذها الإقليمي في المجالات الحيوية، سـواء في العراق وسـوريا ولبنان وغيرها من الفضاءات المكانية(46).

وهكذا، بدأت إيران تدرك تأثير الإشكاليات في سلوكها الإقليمي، وهذا ما دلَّ عليه

فرض العقوبات عليها من قبل الولايات المتحدة كمنهج تتبناه في إطار إستراتيجية قديمة تسلكها، بتوظيف العقوبات كسياسة رادعة للحد من تطوير إيران لشراكتها الإقليمية، فضلًا عن تقويض فاعليتها في المنطقة.

## خاتمة

مما تقدم، يتبين لنا أن مرتكزات التحركات الإيرانية تجاه العراق تخضع لاعتبارات رؤية إستراتيجية في إعادة إنتاج نفسها بوصفها قوة إقليمية قادرة على الهيمنة على التفاعلات في المنطقة، خصوصًا تجاه التحولات الجيوسياسية التي تشهدها بيئة منطقة الشرق الأوسط.

وعلى نحو متزامن تسعى إيران إلى استثمار عدد من الديناميات في تعزيز أدوات التأثير الإيراني على الساحة السياسية العراقية بما تمتلكه من معطيات وآليات تنفيذها، ترتكز على خبرتها التاريخية النابعة من الصلات الحضارية والثقافية والتاريخية، تسوغ تطلعاتها الجيوسياسية حيال العراق، وعلى نحو تبرز من خلاله أنماط جديدة من الممارسة تحمل في جوهرها أبعادًا أمنية وسياسية واقتصادية وجيوسياسية.

لقد بات واضحًا أن صانع القرار الايراني يسعى إلى الحفاظ على فرصه الإستراتيجية في العراق من خلال محاولة احتواء تهديدات إقليمية مباشرة، وتخفيف حدة التوتر في المناطق المجاورة، بما يحقق لها التأسيس لعلاقة متوازنة في معادلة التفاعلات الإقليمية مع كافة الأطراف في المنطقة.

فضلاً عن ذلك، تحاول إيران مواجهة أي فرص لتطويقها جغرافيًّا والتعامل مع التحديات التي يفرضها منافسوها في الشرق الأوسط، فضلا عن التطورات الجديدة التي تشهدها الساحة العراقية، مما سيترتب على ذلك زيادة الأعباء والضغوط على تحركاتها ومحاصرتها داخل المجالات الجغرافية الحيوية.

## المراجع

(1) فراس عباس هاشم، "الأبعاد الجيوسياسية للإستراتيجية الروسية تجاه منطقة آسيا الوسطى"، مركز الجزيرة للدراسات، 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، (تاريخ الدخول: 3 ديسمبر/ كانون الأول 2022)، https://studies.aljazeera.net/ar/article /5474.

(2) كاظم هاشم نعمة، نظرية الهيمنة الأمريكية على اليابسة: من يسيطر على اليابسة يتحكم بالعالم، (عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع 2020)، ص71.

(3) Stephan Klingebiel, Heiner Janus,"Global challenges and development cooperation: How the relationship is changing", 10 / 12 / 2021 , https://revistaidees.cat/en/global-challenges-and-development-cooperation-how-the-relationship-is-changing/

(4) كاظم هاشم نعمة، "المحور الجيوبوليتيكي العربي-الإسلامي وعملية هيكلة النظام الدولي: نحو مقاربة جديدة"، مجلة سياسات عربية، العدد (43)، (2020)، ص8.

(5) كاظم هاشم نعمة، "المحور الجيوبوليتيكي العربي-الإسلامي...، مصدر سابق، ص8.

(6) فراس عباس هاشم، الإرادات المتصادمة: إستراتيجيات المواجهة الأمريكية-الإيرانية في حلبات الاحتكاك الجيوسياسية، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2020)، ص44.

(7) فراس عباس هاشم، "دلالات المقاربة الواقعية لإعادة تشكيل التصورات الجيوبوليتيكية الإيرانية تجاه التموضعات الإقليمية"، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (39)، (2021)، ص9.

(8) جوردن برانش، الدولة الخرائطية: الخرائط والإقليم وجذور السيادة، ترجمة: جلال عز الدين، وعاطف معتمد، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2017)، ص60.

(9) زياد خلف عبد الله، "السياسة الخارجية الأردنية: دراسة في المحددات الجيوسياسية"، مجلة آداب الفراهيدي، العدد (28)، (2017)، ص 153.

(10) كيهان بزركان، "إستراتيجية إيران الخارجية تجاه توازن القوى الإقليمية"، ترجمة: خالد حفظي التميمي، مركز الدراسات الإستراتيجية، 18 أبريل/ نيسان 2019، (تاريخ الدخول: 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022)، http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2019/04/18

(11) "Persia Ancient Iran and the Classical World", Getty Center Museum, August 8, 2022, https://www.getty.edu/art/exhibitions/persia

(12) سماح عبد الصبور عبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان (2005-2013)، (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)، ص91.

(13) المصدر نفسه، ص95.

(14) علي فارس حميد، "المجال الحيوي وحدود الفعل والتأثير في الأداء الإستراتيجي الإيراني (دراسة تحليلية)"، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (6)، (2022)، ص49.

(15) كيهان بزركان، مصدر سابق.

(16) Amin Al Mansouri," The Neighborhood Effect on Iran's Intra-Industrial Trade (An Econometric Spatial Panel Approach)", January 2020, https://ier.ut.ac.ir/article_74473.html

(17) فراس عباس هاشم، علي حسين حميد، ارتدادات الجيوبوليتيكيا: الدلالات النظرية الموجهة لمسارات التأثير الإيراني في الشرق الأوسط، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2020)، ص291.

(18) فـراس عباس هاشـم، دلالات المقاربة الواقعية لإعادة تشـكيل التصـورات الجيوبوليتيكية الإيرانية...، مصدر سابق، ص9.

(19) كيهان بزركان، مصدر سابق.

(20) أحمد عدنان الميالي، "التطورات الجيوسياسية في المنطقة وانعكاساتها على العراق"، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، 19 مايو/ أيار 2021، (تاريخ الدخول: 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022)، https: / /www.mcsr.net /news671

(21) المصدر نفسه.

(22) حيـدر علـي حسـين، العراق ودول الجـوار.. أهداف ومصالح، مجلة مركز المسـتنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (33)، (2011)، ص13.

(23) المصدر نفسه، ص13.

(24) تقرير الحالة الإيرانية (يناير/ كانون الثاني-فبراير/ شـباط 2019)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019)، ص32.

(25) حيدر علي حسين، مصدر سابق، ص14.

(26) عـز الديـن عبد المولى، لقاء مكي وآخـرون، 2020 عام الأزمات، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021)، ص103.

(27) فراس عباس هاشم، مصدر سابق، ص47.

(28) فاطمة الصمادي، "العراق في الإستراتيجية الإيرانية: تنامي هاجس الأمن وتراجع الفرص"، مركـــز الجزيرة للدراســـات، 10 يوليو/ تمـــوز 2014، (تاريخ الدخول: 11 نوفمبر/ تشـــرين الثاني 2022)، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/07/201471019162545.html

(29) فاطمة الصمادي، مصدر سابق.

(30) يونس مؤيد يونس، الفاعل الإقليمي وتأثيره في السياســة الخارجية العراقية: إيران أنموذجًا، مجلة قضايا سياسية، العدد (68)، (2022)، ص233.

(31) المصدر نفسه، ص237.

(32) منير موسى أبو رحمة، آسيـــــة قـــــوراري، "موقف إيران كقوة تعديلية في ميزان القوى الجديد في الشرق الأوسط"، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد (11)، (2020)، ص35.

(33) المصدر نفسه، ص35.

(34) Hamidreza Azizi, Challenges to Iran's Role in Iraq in the Post-Soleimani Era,German Institute for International and Security Affairs, 22.07.2021, https://www.swp-berlin.org/en/publication/challenges-to-irans-role-in-iraq-in-the-post-soleimani-era

(35) فراس عباس هاشـــم، "دلالات المقاربة الواقعية لإعادة تشـــكيل التصورات الجيوبوليتيكية الإيرانية..."، مصدر سابق، ص1.

(36) منير موسى أبو رحمة، آسيـــــة قـــــوراري، مصدر سابق، ص39.

(37) Hamidreza Azizi, op.cit.

(38) سهاد إسماعيل خليل، "التفاعلات الإقليمية وأثرها في الاندفاع الإستراتيجي للعراق (دراسة تحليلية في منطقة التفاعل التركي السعودي)"، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (6)، 2022، ص89.

(39) التقرير الإستراتيجي السنوي 2021، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2022)، ص 128.

(40) مثنى العبيدي، "إعادة التوازن: الدوافع الاقتصادية والسياسية لمشروع "المشرق الجديد""، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 13 يوليو/ تموز 2021، (تاريخ الدخول: 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022)، https://futureuae.com/cart/Mainpage/Item /6431

(41) المصدر نفسه.

(42) Yesar Al-Maleki ,"The promise and the pitfalls of Iraq's tripartite New Mashreq", Middle East Institute, June 29, 2021, https://www.mei.edu/publications/promise-and-pitfalls-iraqs-tripartite-new-mashreq

(43) مثنى العبيدي، مصدر سابق.

(44) علي الدين هلال، "هل تغير واشنطن إستراتيجيتها لدعم حلفائها في المنطقة؟"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 14 فبراير/ شباط 2022، (تاريخ الدخول: 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022)، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7080

(45) المصدر نفسه.

(46) علي فارس الشمري، "الولايات المتحدة ونفوذ إيران الإقليمي: فاعلية السياسات ومستويات التأثير"، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد (12)، (2020)، ص88

# قراءة في كتاب

# الدرس الأخير لهنري كيسنجر
# القيادة: ست دراسات في الإستراتيجية العالمية

# Henry Kissinger's final lesson
# Leadership: Six Studies in World Strategy

* Mohamed Ourya - محمد أوريا

**ملخص:**

في كتابه "القيادة"، يقدم هنري كيسنجر تاريخًا طويلا لفن الحكم على المستوى الدولي. ويرسم شخصية ستة قادة عرفهم عن قرب بحكم وظيفته الدولية وقربه من مركز القرار السياسي الأمريكي. وببراغماتيته المعهودة، يظلّ كيسنجر محكومًا بدفاعه عن المصالح الأمريكية وحلفائها، ومن خلالها يقرأ التاريخ ويعطي دروسًا في القيادة الجيدة. كما يصور العديد من التفاصيل التاريخية لخدمة مشروعه الأساسي في الكتاب وهو التسويق الإيجابي لقادة عالميين، كانوا قريبين من المصالح الأمريكية، متحالفين أو متواطئين.

**كلمات مفتاحية:** هنري كيسنجر - السياسة الخارجية - القيادة -البرغماتية – الأيديولوجية

**Abstract:**

In his most recent book, Leadership: Six Studies in World Strategy, Henry Kissinger provides a long history of statecraft on an international level. It depicts the personality of six leaders he knew closely by virtue of his international position and his proximity to the centre of American political decision-making. With his usual pragmatism, Kissinger remains governed by his defense of American interests and the interests of the United States' allies, through which he reads history and gives lessons in good leadership. He also reveals many historical details to serve the main objective of the book, which is the positive marketing of global leaders who were close to, allied with or complicit in American interests.

**Keywords:** Henry Kissinger, foreign policy, leadership, pragmatism, ideology

* د. محمد أوريا، أستاذ وباحث بمركز أبحاث المجتمع والقانون والأديان بجامعة شيربروك (شيربروك) – كندا
Dr. Mohamed Ourya, professor and researcher at the Centre de recherche Société, droit et religions (the Centre for the Research of Society, Law and Religion) at the University of Sherbrooke.

## مقدمة

عن سؤال حول قراره تأليف كتاب عن القيادة(1) الآن (في 2022)، أجاب هنري كيسنجر: "قررت أن أكتب كتابًا عن القيادة لأنني قضيت حياتي جنبًا إلى جنب أفراد كانوا يحاولون تشكيل الأحداث. لقد فعلت ذلك في ظل ظروف شديدة الاضطراب. يجب تفسير الأحداث وإعطاء التوجيه والمعنى الفني والإستراتيجي من قبل قيادة المجتمع. ولذا، اعتقدت أنه يمكن القيام بذلك بشكل أفضل من خلال النظر إلى إدارات قادة معينين. اخترت هؤلاء الستة لأنني أتيحت لي الفرصة لمراقبة كل منهم أثناء العمل والمشاركة في بعض أعمالهم -أحيانًا على مستوى السياسة ودائمًا على مستوى المناقشة-. بدا لي أنه إذا أراد المرء أن يفهم ما هو مطلوب لتشكيل الأحداث التي يواجهها المجتمع بطريقة بنَّاءة أو مفيدة، فإن كتابة توضيحية عن القادة هي طريقة جيدة لفهم ذلك"(2). هكذا يعطي كيسنجر للقيادة أهمية قصوى في الأوقات السياسية المضطربة، كما يلاحظ في مقدمة الكتاب أن "القيادة هي الأكثر أهمية خلال فترات الانتقال، عندما تفقد القيم والمؤسسات أهميتها، وتكون الخطوط العريضة لمستقبل ذي قيمة موضع خلاف"(3).

بالفعل، في كتابه التحليلي هذا لستة زعماء وطنيين(4)، يقدم عرَّاب السياسة الخارجية الأميركية(5) تاريخًا طويلًا لفن الحكم على المستوى الدولي. ويرسم شخصية كل قائد من هؤلاء الذين عرفهم عن قرب بحكم وظيفته الدولية وقربه من مركز القرار السياسي في البيت الأبيض فيما يخص السياسة الخارجية الأميركية؛ فيقدم سيرة ذاتية مختصرة مركِّزًا على أهم المحطات لكل قائد من القادة الستة المختارين، مبرزًا التحديات الكبيرة التي واجهها. ثم يحلل نهجه القيادي واصفًا إياه وصفًا يميزه عن الآخرين. وتبقى التساؤلات المشروعة التي توجه هذه القراءة، هي: إلى أي حدٍّ يمكن القول: إن كيسنجر نجح في إعطاء قرَّائه خصوصًا من القيادات العالمية وصفة لقيادة شعوبها والعالم الحديث؟ وهل اختياره للقيادات الست في كتابه كان يغلب عليه الطابع الأيديولوجي الذي يتبرأ منه كيسنجر دائمًا أم أنَّ هذا الأخير لا يزال وفيًّا لمنهجه البراغماتي الصارم خدمة لمصالح الولايات المتحدة فقط؟

## 1. ستة قادة وست إستراتيجيات

قبل أن يخوض في تفصيل كل شـخصية قيادية من القادة السـتة، يشير كيسنجر في مسـتهل مقدمـة كتابه إلى أن "القادة يفكرون ويعملـون عند تقاطع محورين: الأول بيـن الماضي والمسـتقبل، والثاني بين القيم الثابتـة وطموحات من يقودونهم"(6). وهكذا يولي كيسنجر أهمية كبرى لدور القيادة السياسي جسرًا للتخلص من سلبيات الماضي، للعبور إلى المستقبل بأقل الخسائر. كما يولي أهمية كبرى للقيم الراسخة التي على القائد التشـبث بها بحثًا عن تحقيق طموحات شـعبه الذي يجب عليه أن يتعامل معه كمُعلِّم.

بعد ذلك يعدِّد الكتاب بعض السمات المشتركة بين هؤلاء الزعماء، الذين ورثوا أوطانًا تحـاول الصمـود والبقاء في عالم كان لا يزال يرزح تحت وطأة الحربين العالميتين وآثارهما المدمرة. فتحلَّت هذه القيادات بعدة صفات كقول الحقيقة رغم صعوبتها، والرؤية القوية، والشعور بالواقع، والجرأة، والعمل الحاسم، وعلاقتهم القوية بالدين باستثناء لي كوان يو؛ الكاثوليكية بالنسبة لأديناور وديغول، وجمعية الأصدقاء الدينية (الكويكرز)(7) بالنسـبة لنيكسون، والإسلام السني بالنسبة للسادات(8)، والمنهاجية (الميثودية)(9) بالنسبة لتاتشر. وكل هذه السمات كانت نتيجة لتكوينهم في الظروف التـي فرضتها الحـرب العالمية الأولى والثانية. كما يؤكد كيسـنجر على "المركزية المطلقة للشـخصية"، مسـتعينًا بكتاب(10) لعالم السياسة الأميركي, جيمس ويلسن James Q. Wilson (1931–2012)؛ حيث يقول في هذا السـياق: إن "الشـخصية الجيـدة لا تضمـن النجاح العالمي أو الانتصار في فن الحكم، لكنها توفر أساسًـا راسخًا للنصر ومواساة الفشل"(11). وبالتالي، بالنسبة لهؤلاء القادة الستة الذين تمتَّعوا بشجاعة غير عادية حسب كيسنجر، هناك صفات أصبحت مرتبطة بشخصياتهم وهي التي حددت تأثيرهم في الأحداث السياسية الداخلية وأيضًا وخصوصًا على المستوى الدولي. وهكـذا ارتبطت صفات النزاهة والمثابرة بأديناور والعزم والرؤية التاريخية بديغول، وفهم الوضع الدولي المتشـابك والقوة في اتخاذ القرار بنيكسون، والسمو الروحي الذي أتاح لصاحبه صياغة السـلام بالسـادات، وقوة الخيال في التأسـيس لمجتمع جديد متعدد الأعراق بيو، والمبادئ القيادية والمثابرة بتاتشر.

وهكذا بالنسـبة لكونراد أديناور، فقد تبنى ما أسـماه كيسنجر "إستراتيجية التواضع"

Strategy of humility التي أتاحت للمستشار الألماني أن يعبر بألمانيا لتجاوز أصعب أزمة في تاريخها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، من خلال التخلي عن البحث عــن الهيمنة علــى أوروبا التي لازمتها لعقود طويلة خصوصًا في العهد النازي قبيل وخلال الحرب العالمية الثانية. وكذلك عبر ترسيخ دورها في الحلف الأطلسي، وإعادة بنائها على أســاس أخلاقي يعكس قيم أديناور المسيحية وقناعاته الديمقراطية. وفي سبيل ذلك كان على أديناور أن يواجه الاستياء العالمي من ألمانيا، والارتباك الداخلي الحاصل بعد سلســلة طويلة من الأزمات السياســية الداخلية والحربين العالميتين، والهزيمة والتقسيم والانهيار الاقتصادي وفقدان النزاهة الأخلاقية عند الألمان(12). وعلى الرغم من إعجاب كيسنجر بقيادة أديناور، فهو يؤكد على أنه ظل قلقًا خلال فترة الخمسينات والستينات، أي في ذروة الحرب الباردة، بشأن تأثير الثقافة السياسية المضطربة في ألمانيا على القرارات التي فرضتها عليها هذه الحرب. ولكنه يؤكد على أن إســتراتيجية أديناور اعتمدت على سياسة الاحتواء (Containment) التي وضعها جورج كينان ونفذها وزيرا الخارجية الأميركيان، دين أتشسون وجون فوستر دالاس John Foster Dulles (1888–1959)، والتي كانت ترمي كسياســة خارجية أميركية للحد من انتشــار الشــيوعية وتمدد الاتحاد السوفيتي في إطار الحرب الباردة. ويبدو أن إعجاب كيسنجر بسياسة أديناور بقي مؤطَّرًا بالخيار السياسي الذي اتبعه المستشار الألماني للالتحاق بالمعسكر الغربي وسياسات الولايات المتحدة في القارة الأوروبية للحد من توسع المعسكر الشرقي، الذي يقف على حدود جدار برلين الألمانية.

أمَّا القائد الثاني فهو شارل ديغول، الذي قاد المقاومة ضد الاحتلال الألماني لفرنسا (1940–1944) من منفاه اللندني، وســعى جاهدًا لعودة بلاده قوة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية، عبر ما أســماه كيسنجر "إستراتيجية الإرادة" Strategy of will. وقد مكَّنت هذه الإستراتيجية ديغول من نقل فرنسا من إمبراطورية مهزومة ومنقسمة إلى دولة قومية مزدهرة ومســتقرة، كما مكَّنتها من لعب دورٍ مهمٍّ في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. ويبقى كيسنجر معجبًا بأسلوبٍ ديغول في الحكم، مؤكدًا أن السياسة الخارجية الفرنسية لا تزال تتشكل من خلال الميول الديغولية حتى يومنا هذا، وحياته بالنســبة له تشــكِّل حالة دراسية حول تمكن القادة العظماء من صياغة التاريخ. يعبِّر كيسنجر عن إعجابه بنداء الرئيس الفرنسي التاريخي من لندن، في 18 يونيو/ حزيران 1940، وإعلانه عن تشــكيل المقاومة ضد الاحتلال الألماني وحركة

معارضة لحكومة فيشي(13). ويستمر إعجاب كيسنجر بديغول في حرصه على التعاطي مع الولايات المتحدة وبريطانيا، كرئيس دولة قوية. ويتمثَّل ذلك في عدم الرضوخ إلى مطالب الحلف الأطلسي وانسحاب فرنسا منه في عام 1966. وكذلك في الملف النووي؛ حيث أمر ديغول بإزالة الأسلحة النووية الأميركية من الأراضي الفرنسية(14). فالردع النووي، كما يقول السياسي الفرنسي جاك غودفران، كان "ركيزة الجنرال ديغول لسياسة للاستقلال، والذي يربط بين الدفاع والسياسة الخارجية"(15). لقد ظلت العلاقات الأميركية-الفرنسية جد صعبة ويطبعها انعدام الثقة لمدة عقد من الزمن ولم ينفرج التوتر إلا في 1969 بعد زيارة نيكسون للعاصمة الفرنسية، في 28 فبراير/ شباط، مرفقًا بكيسنجر الذي كان قد تولى للتو منصبه مستشارًا للأمن القومي، والذي كان يرى أن "الوقت قد حان لتقوية العلاقات مع فرنسا هذا الحليف الصعب ولكن الأساسي"(16)، حسب تعبير الدبلوماسي الفرنسي السابق، جيريمي غالون.

أما القائد الثالث الذي تطرق إليه الكتاب عبر ما سماه كيسنجر "إستراتيجية التوازن" Strategy of equilibrium، فهو ريتشارد نيكسون، القائد المقرب من كيسنجر، والذي قام بإخراج الولايات المتحدة من الصراع في فيتنام في فترة حكمه بين عامي 1969 و1974، قبل أن يضطر إلى الاستقالة بعد فضيحة ووترغيت Watergate(17). مكَّنت هذه الإستراتيجية الرئيس السابع والثلاثين للولايات المتحدة من فتح العلاقات مع الصين؛ الشيء الذي فرض دينامية ثلاثية الأضلاع (الولايات المتحدة الأميركية-الاتحاد السوفيتي-الصين) على النظام الدولي ثنائي القطب. مما وضع الاتحاد السوفيتي في وضع غير مريح أمام صعود غريمه الصيني قوةً منافسة من نفس المعسكر الشرقي. خصوصًا وأن جمهورية الصين الشعبية منذ أواسط الستينات القرن الماضي، أصبحت من الدول الكبرى المالكة للأسلحة المدمرة، وأصبحت تبتعد شيئًا فشيئًا عن النظام العالمي(18)، مما قد يشكِّل خطرًا على الدول التي كانت تتنافس على قيادته، خصوصًا الولايات المتحدة. لهذا يعتبر كيسنجر فتْح قنوات الاتصال مع الصين، إنجازًا كبيرًا لإرجاعها إلى المنظومة الدولية وربط اقتصادها بها. من جهة ثانية، خاض كيسنجر معركة أخرى وهي الحد من التسلح مع الاتحاد السوفيتي. أما في الشرق الأوسط، فعملية السلام بين مصر وإسرائيل، التي بدأها كيسنجر، كان من شأنها تغيير الشرق الأوسط، الذي أصبحت فيه الولايات المتحدة القوة الخارجية المهيمنة، والتأكيد على مفهوم النظام العالمي القائم على التوازن.

من جهة أخرى، يصف كيسنجر محاولات محمد أنور السادات لإحلال السلام في الشـــرق الأوســـط واستعادة صحراء ســـيناء بأنها تدخل في إطار "إستراتيجية السمو" Strategy of transcendence. وبالنســـبة لكيســـنجر، فإن التحديات المســـتمرة في المنطقة إلى الآن تؤكد على مدى أهمية ما أقدم عليه بتبنِّيه لهذه الإستراتيجية. معتبرًا أن السياسة التي مارسها السادات تجاه إسرائيل، بعرضه السلام عليها أرست تحولًا شجاعًا في السياسة قد يخفف مع العداوات المريرة لهذه المنطقة المضطربة. بل إن السلام مع إسرائيل الذي يصفه بالإنجاز العظيم، شكَّل، بالنسبة له، أساس اتفاقيات أوســـلو بين إسرائيل والســـلطة الفلسطينية والسلام بين إســـرائيل والأردن والتطبيع الدبلوماسي بين إسرائيل من جهة والإمارات العربية والبحرين والسودان والمغرب، مـــن جهة أخـــرى(19). وخلافًـــا لزعامات أخرى في الشـــرق الأوســـط، كالرئيس المصـــري جمال عبد الناصر (1918–1970)، والعقيد الليبي معمر القذافي (1942–2011)، والرئيس الســـوري حافظ الأسد (1930–2000)، فقد تبنَّى السادات أساليب الدبلوماســـية الغربية بشكل كبير. وحسب كيسنجر فقد مكَّنته إستراتيجية السمو التي اتبعها من إعطاء الأولوية للسيادة الوطنية والانحياز إلى الولايات المتحدة بدل التوجه القومي العربي أو حركة عدم الانحياز(20). وهذا التوجه صاحبه الابتعاد عن الاتحاد السوفيتي إلى حدِّ القطيعة معه في أواسط سنة 1972(21). لكنَّ الصُّلح مع إسرائيل، يبقى أهم إنجاز قام به السادات، من وجهة نظر كيسنجر، ولم تنفعه إستراتيجية السمو من ســـهام معارضيه في المنطقة العربية، ولا داخل مصر؛ "فقد تحول ســـعيه لتحقيق حلم المصالحة إلى خيار الاستشهاد"(22). وبالفعل، سيُغتال السادات في 6 أكتوبر/ تشرين الأول 1981، بعد أن بادر بسلام مع إسرائيل، يقول عنه كيسنجر: إنه "حركة تاريخية لا رجعة فيها"(23).

أما لي كوان يو Lee Kuan Yew، فبفضل "إستراتيجية التميز" Strategy of excellence حوَّل دولة ساحلية فقيرة ومتعددة الأعراق (صينيين، وملايويين وهنود وعرب وأرمن ويهود...إلخ)، تفتقر إلى أبســـط الموارد الطبيعية بما في ذلك مياه الشـــرب الكافية، إلى دولة مستقرة ومزدهرة اقتصاديًّا، وذات هوية مشتركة توفر الوحدة الوطنية بتنوعها العرقي والثقافي. ويركز كيسنجر كثيرًا على محاضرة قدَّمها لي كوان يو أمام أعضاء هيئة التدريس في جامعة هارفارد، في 13 نوفمبر/ تشـــرين الثاني 1968(24)؛ حيث أوضح رئيس الوزراء السنغافوري رؤية عالمية خالية من العداء لأميركا، التي كانت

تعانــي منه خصوصًا بعد الحــرب العالمية الثانية وإلقاء القنبلة الذرية الأميركية على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين، في أغسطس/آب 1945.

أمــا التحديــات التي واجهها يو كسياســي فيمكن تلخيصها مع كيســنجر في إيجاد الســكن اللائق للمواطنين الســنغافوريين، ومحاربة الفساد الذي كان مستشريًا، وقبل هــذا وذاك، إيجاد أرضية للتعايش بين العرقيات المختلفة. بالنســبة للتحدي الأول، تمَّ اســتحداث مجلس جديد للإســكان والتعمير، تكفل ببناء مشاريع سكنية شاهقة على مساحة ضخمة، بهدف منح جميع السنغافوريين إمكانية الحصول على مساكن لائقــة وفي حــدود المعقول بالنســبة لدخلهم(25). وفيما يخص محاربة الفســاد، فــإن حكومة يو أصدرت قانون منع الفســاد، الذي فرض عقوبات صارمة على كل مستويات الحكومة. وسرعان ما أضحى الفساد في سنغافورة يعتبر تجاوزًا ضد العرف الأخلاقي للمجتمع، الذي أصبح مع يو يؤكد على التميز والجدارة والنزاهة والسلوك المشرف(26). ثم تلا بعد ذلك تحديث المجال العسكري والمجال الاقتصادي، إلى أن أصبح اقتصاد سنغافورة من أهم الاقتصادات العالمية رغم قلَّة مواردها الطبيعية. أما في السياســة الخارجية، فكسينجر يثمِّن موقف يو المدافع عن الولايات المتحدة كدولة لها دور رئيسي في الحفاظ على التوازن العالمي في مواجهة التهديد الروسي خلال الحرب الباردة، ولها أهمية حاسمة في الحفاظ على حالة توازن في آسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي(27). وهذا التوازن الذي طالب به يو الولايات المتحدة منذ تسعينات القرن الماضي، يأخذ بعين الاعتبار دور الصين المتعاظم والذي كان يو قد تنبأ به منذ 1973(28).

أما مارجريت تاتشر، فقد كان لإرادتها الحديدية دور مهم وحاسم في حرب الفوكلاند بين بريطانيا والأرجنتين، في 1982. ويصف كيســنجر نهج رئيســة الوزراء البريطانية الســابقة بـ"إســتراتيجية الاقتناع" Strategy of conviction. وقد عززت تاتشــر من خلال هذه الإستراتيجية مكانة المملكة المتحدة التي كانت قد فقدت نفوذها العالمي وتراجعــت مكانتها الدولية بعــد الحرب العالمية الثانية، التــي خرجت منها منهكة ومفلســة، رغم انتصار الحلفاء. فأصبحت بريطانيا في عهدها "دولة واثقة من نفسها وشريكًا مهمًّا لأميركا أواخر الحرب الباردة"(29). وتتجلى إستراتيجية الاقتناع لدى تاتشر في أنها ظلت طوال مسيرتها السياسية مدافعة شرسة عن حرية السوق. وهناك

حكاية شـــهيرة مفادها أنه خلال اجتماع سياســـي لحزب المحافظين، أخرجت تاتشر نســـختها من كتاب "دستور الحرية" لـــفريدريك هايك Friedrich Hayek (1899–1992)(30) من حقيبة يدها، ووضعتها على الطاولة وأعلنت: "هذا ما نؤمن به"(31). لقد عاشـــت تاتشـــر إذن وفقًا للمبادئ التي أقرت بها للدفاع عن الأســـواق الحرة، لكنها كانت أيضًا فخورة بتحسين حكومتها لجودة الخدمات الاجتماعية، خاصة في ميدان الصحة(32). وقد كان تشبثها بمبادئها بعناد شديد سببًا في نجاح الإصلاحات الاقتصادية. الشـــيء الذي منح تاتشـــر فرصة لتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية وزيادة الإنفاق الدفاعي(33)؛ حيث اعتبرت "المرأة الحديدية" أن من واجبها الدفاع عن المصالح البريطانية في العالم، ســـواء كان قريبًا أو بعيدًا، وحماية قدرة بريطانيا على الحفاظ على الحلف الأطلسي. وهذا ما تم لها في أبريل/ نيسان 1982، حيث ســـتتصرف وفق معتقداتها، عندما دخلت الأرجنتين إلى جزر فوكلاند(34) البريطانية ويبرِّر كيسنجر لتاتشر ما قامت به بمسألة السيادة، ويقول: "من أجل الاحتفاظ بمعنى السيادة –أي السلطة النهائية داخل منطقة محددة–، كان يجب أن تتصرف. وكما كتبت لاحقًا، تسبب الهجوم الأرجنتيني في "أزمة شرف بريطانية""(35).

## 2. في الحاجة إلى قيادات بتعليم إنساني واسع لترتيب السياسة الدولية المضطربة

من جهة أخرى، وبينما لكل من القادة الستة فصل منفصل، فإن الفصل الختامي من الكتاب يدور حول تطور القيادة من الأرستقراطية إلى الجدارة. فكل هؤلاء القادة لم يولدوا لأسر غنية أو بامتيازات خاصة، لكنهم في قلم كيسنجر، تمكنوا من أن يصلوا إلى مراكز القيادة بكل استحقاق، بل وأثروا في السياسة العالمية أيضًا.

ويضيف كيســـنجر(36) أن الجدارة مع الديمقراطيـــة، كقوتين اجتماعيتين متصلتين، كانتا السبب في صعود قادة من الطبقة الوسطى، وفقًا لأحد شعارات الثورة الفرنسية "وظائف مفتوحة للمواهب". حيث سيتم ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر، اعتماد مبادئ الجدارة والمؤسسات في الغرب، كامتحانات القبول في التعليم العالي، الشيء الذي فتح الباب على مصراعيه لوصول الأفراد الموهوبين من الطبقة الوســـطى إلى المراكز العليا ودوائر اتخاذ القرار.

لكـــن يبدو من الواضح أن الدور المتعاظم الذي يمنحه كيســـنجر للقادة الناجحين،

يُغيِّب دور هذه المؤسسات التي بناها الفكر السياسي منذ الأنوار (أو على الأقل يجعل دورها باهتًا أمام شخصية القائد المطلوب)، والتي تسود بغض النظر عمن يحكم. وكأنه يعود بنا إلى دور "الملك-الفيلسوف" في جمهورية أفلاطون Plato (428/ 427 – 348/ 347 ق.م)، والذي يتم اختياره نظرًا لمؤهلاته الطبيعية فقط، ويتم بعدها إعداده للقيادة، سواء كان ذكرًا أو أنثى وبغض النظر عن انتمائه الطبقي الأصلي. كما يعود بنا كيسنجر إلى دور "أمير" مكيافيلي Machiavelli (1469–1527)، الذي يحتاج إلى مجموعة الخبرات (المبادرة الفردية) virtu للتعامل مع نوازل القدر Fortuna. وإلى مكيافيلي يشير كيسنجر بوضوح لإعادة الاعتبار لدور القيادة في المجتمع؛ حيث ينسِب المفكر الفلورنسي في كتابه "نقاشات حول ليفي"، التراخي في القيادة إلى التراخي الاجتماعي الناجم عن فترة طويلة من الهدوء. حينها قد يتبع الناس قادة مخادعون أو من يرجح مصالحه الخاصة على العامة. لكن لاحقًا، في الأوقات الصعبة، يكشف هذا الخداع ويلجأ الناس إلى أولئك الذين تم نسيانهم في أوقات الهدوء(37). هكذا يمكن تفهم اختيار هؤلاء القادة من طرف كيسنجر؛ فهُم، بالنسبة له، الأشخاص المناسبون في الأوقات المناسبة.

كما يبحث كيسنجر في الآثار المترتبة على القيادة في السياق الحالي عندما طغت الثقافة البصرية، وفقدت سعة الاطلاع والتفكير الجاد والمستقل في عصر تهيمن عليه الصورة. لهذا نادى بالعودة إلى تعليم إنساني أوسع قائم على الفلسفة واللغات الحديثة والتاريخ والفكر الاقتصادي والأدب والعصور الكلاسيكية القديمة، لتصبح الجدارة أكثر فاعلية. ورغم أن المدارس والجامعات الأميركية برعت في إنتاج نشطاء وفنيين، لكنها، حسب كيسنجر "ابتعدت عن مهمتها المتمثلة في تكوين مواطنين، من بينهم رجال دولة محتملون" (38).

ويلخص فصله الختامي "تطور القيادة"، بما يجب على القادة اليوم التفكير فيه أثناء محاولتهم لإيصال دولهم إلى بر الأمان.

خاتمًا كتابه بمقولة للفيلسوف الرواقي، إبيكتيتوس Epictetus (50 – 135 ق م): "لا نستطيع اختيار ظروفنا الخارجية، ولكن يمكننا دائمًا اختيار كيفية الرد عليها"(39). وبالنسبة لكيسنجر، فالقادة الستة الذين اختارهم قدوات يحتذى بهم من طرف القادة الآخرين، عرفوا كيف يتعاملون مع ظروف بلادهم الخارجية. لكن، ورغم الدروس

المستفادة من الكتاب، فإن اختيار كيسنجر نفسه يبدو أنه كان محكومًا باعتبارات أخرى غير النجاح الذي حققه كل قائد من موقعه.

## 3. اختيارات كيسنجر بين البراغماتية والانحياز الأيديولوجي

تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء القادة الستة الذين تطرق إليهم كيسنجر في هذا الكتاب هم كلهم قريبون من التوجهات الأميركية أو يدورون في فلك مصالحها على الصعيد العالمي. فهم إما حلفاء أو أصدقاء للولايات الأميركية في القرن العشرين. بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ كيسنجر أن الزعماء الستة يمثلون أنماطًا مختلفة من القيادة، بعيدة عن الأيديولوجيات. فجميعهم، حسب كيسنجر، كانوا محافظين براغماتيين يفهمون السلطة وحدودها، على شاكلته هو نفسه. فعرَّاب السياسة الخارجية الأميركية كان يتبع دائما نهجًا براغماتيًّا وسياسيًّا للعلاقات الدولية، منذ أطروحته في جامعة هارفارد حول سبيغلر Spengler وتوينبي Toynbee وكانط Kant، في 1950، ثم تبعها كتابان يدوران حول استعادة ميزان القوة الأوروبي بعد الحروب النابليونية (عالم مستعاد)، ودمج الأسلحة النووية في السياسة الخارجية الأميركية (الأسلحة النووية والسياسة الخارجية) في 1957. وبصفته مستشارًا للأمن القومي الأميركي ووزيرًا للخارجية في عهد الرئيسين، ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد، تجنب كيسنجر الانجرار إلى الأيديولوجية، وأسَّس السياسة على المصالح الأميركية، آخذًا بعين الاعتبار القيود التي يفرضها الواقع الجيوسياسي، لكل فترة. وهذا ما يبينه في كتابه الأشهر "الدبلوماسية والنظام العالمي". وأيضًا في مذكراته المكونة من ثلاث مجلدات: (سنوات البيت الأبيض.. سنوات الاضطرابات وسنوات التجديد)، التي يوضح فيها كيسنجر كيف يعمل رجالات الدولة من زعماء دبلوماسيين في العالم الحقيقي بعيدًا عن التنظير الذي يعرفه حقل العلاقات الدولية. وقد دفعت به هذه البراغماتية إلى نهج أسلوب الترهيب في المفاوضات بعيدًا عن الدبلوماسية. وكما قال عنه الصحفي الأسترالي الشهير، ويلفريد بورتشيت Wilfred Burchett (1911–1983): "يبدو أن الفلسفة الدبلوماسية للدكتور كيسنجر تركز على فكرة أن المفاوضات يجب أن تكون مصحوبة بتهديدات باستخدام القوة وأن القوة يجب أن تُستخدم بحكمة بما يكفي لجعل تلك التهديدات ذات مصداقية"(40).

وحري بالقول هنا: إنه رغم براغماتيته الأسطورية، فإن اختيارات كيسنجر للقيادات المدروسة في كتابه تبقى محكومة إلى حد بعيد بأيديولوجية الولاء للخيار السياسي الأميركي. فقد تحاشى الحديث عن زعماء كثيرين طبعوا القرن العشرين وأثَّروا في السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وكان هو نفسه قريبًا منهم أو من محيطهم عبر المفاوضات أو في إطار المفاوضات الصعبة التي كان يخوضها البيت الأبيض مع زعماء المعسكر الشرقي في إطار الحرب الباردة، من أمثال رجل الدولة السوفيتي، ليونيد بريجنيف Leonid Brezhnev (1906–1982)، أو مؤسس جمهورية الصين الشعبية، ماو تسي تونغ Mao Zedong (1893–1976)، واللذان كان قريبًا منهما في العديد من الملفات ومهتمًّا بآرائهما، مع زعماء آخرين(41). وهذا التجاهل لمثل هذه الزعامات يمكن فهمه من خلال انحياز أيديولوجي واضح من طرف كيسنجر للمعسكر الغربي، والذي لا يزال يدافع عنه إلى الآن(42).

من جهة أخرى، بالإمكان ملاحظة تشابه واضح بين كتاب كيسنجر الأخير وكتاب (قادة)(43) الذي ألَّفه نيكسون في بداية الثمانينات من القرن الماضي. فهذا الكتاب أيضًا تضمن تقييمات لستة قادة من بينهم ديغول وأديناور، بالإضافة إلى رئيس الوزراء البريطاني، ونستون تشرشل Winston Churchill (1874–1965)، والجنرال الأميركي، دوغلاس ماك آرثر Douglas MacArthur (1880 – 1964)، والسياسي والدبلوماسي الياباني، شيجيرو يوشيدا Shigeru Yoshida (1878–1967)، ورجل الدولة السوفيتي، نيكيتا خروتشوف Nikita Khrushchev (1894–1971)، ورئيس الوزراء الصيني، تشوان لاي Zhou Enlai (1898–1976). والكتابان اتبعا منهجًا واحدًا هو دراسة القيادة من خلال تقريب القارئ من رد فعل بعض القادة على التحديات التي واجهتهم وهم في مراكز القرار. لكن يبقى اختيار نيكسون لقادة من المعسكر الشرقي كخروتشوف وتشوان، أكثر ابتعادًا عن البعد الأيديولوجي، خصوصًا أن نيكسون يذكر محاسن هذين القائدين وبإعجاب في العديد من الأحيان(44).

## خاتمة أو ما لم يذكره كيسنجر

عن سؤال مجلة تايم: هل يعتبر نفسه قائدًا؟ أجاب كيسنجر: "نعم، ولكن في المجال الفكري والمفاهيمي أكثر من مجال القيادة السياسية الفعلية. حاولت أن أمتلك

بعض التأثير على التفكير السياسي أيضًا، لكن ليس من خلال الانخراط النشيط في السياسة"(45). في الواقع يبقى هذا الجواب صحيحًا إلى حدود بعيدة، فكتابات كيسنجر تعليمية في مجال العلاقات الدولية ومرجعية أكيدة لكل من غاص في هذا الحقل باحثًا أو ممارسًا، رغم أنها تصب في اتجاه واحد ومؤكد وهو المصالح الأميركية الصرفة بغض النظر عمن يحكم في البيت الأبيض. وهذا يستوجب منه في بعض الأحيان مداراة الحقيقة. وربما هذا ما دفع بالصحفي والناقد البريطاني-الأميركي، كريستوفر هيتشنز، إلى وصف هنري كيسنجر في كتاب حوله، بأنه "كذاب مذهل بذاكرة رائعة"(46). نفس الفكرة نجدها عند الناقد ستيف دونوغيو الذي قال عن كيسنجر في قراءته لكتاب "القيادة": إنه "لا يزال قادرًا على الكذب حتى قبل أن ينهي كتابة الفهرس"(47). وبغض النظر عن الجانب السلبي في هذا الوصف الذي نجده عند محللين آخرين، فإن كيسنجر يؤكد في عامه التاسع والتسعين أن ذاكرته لا تزال في كامل قوتها. ويؤكد مرة أخرى أنه لا يزال واقعيًّا كلاسيكيًّا يعطي للمناورات الإستراتيجية الأولوية على حساب الاعتبارات الأخلاقية، مؤمنًا بتوازن القوى ومدافعًا عن العلاقات الأميركية-الأوروبية، كما جاء في تصريحاته حول الحرب بين روسيا وأوكرانيا. وفي كتابه "القيادة"، يُذكِّر كيسنجر بقوة بأن العظماء يمكن أن يصنعوا التاريخ بدلًا من أن يظلوا مراقبين سلبيين لا حول لهم ولا قوة بسبب الأحداث المعاصرة. لكن في هذا التحليل للقادة الست، رغم كثرة المعلومات عنهم وعن مراحل قياداتهم، فهو يتجاهل الحديث عن العديد من المآسي التي نتجت عن إدارة هؤلاء القادة(48) لشؤون دولهم. وهذا طبعًا نابع من نظرته الراسخة للسياسة الخارجية بحسابات براغماتية إلى أبعد الحدود.

فهو مثلًا يصف نيكسون بأوصاف من قبيل المهذب واللبق وغير الواثق من سلطته والمبتلى بالشك الداخلي المزعج(49). بمعنى آخر، يضفي كيسنجر على نيكسون صفات المواطن العادي، ولا يأتي على ذكر مساوئه في ممارسة السلطة، وأولها الكذب على الشعب الأميركي في فضيحة ووترغيت، ثم محاولته لإطالة الحرب في فيتنام، حتى يتسنَّى له الفوز في الانتخابات الرئاسية لسنة 1968 عندما كان مرشحًا ضد الرئيس ليندون جونسون Lyndon B. Johnson (1908-1973)، والذي كان قد اقترح وقف إطلاق النار والانسحاب المتبادل بين القوات الأميركية والقوات الفيتنامية الشمالية من جنوب فيتنام(50). لهذا، يبدو حديث كيسنجر عن نيكسون

كأحد القيادات التي يجب الاقتداء بها، وفي نفس الوقت مطالبته بالعودة إلى تعليم إنساني أوسع للقيادات، في غاية التناقض. فنيكسون كان مستعدًّا للكذب وإطالة الحروب، فقط للظفر بالمقعد الرئاسي، بل حتى المصالح الأميركية لم تكن في ذهنه أثناء الحملة الانتخابية. إذا اعتبرنا أن الحرب الأميركية في فيتنام لم تعد في ذلك الوقت تخدم مصالح الولايات المتحدة، حتى إن أبا النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، هانز مورغنثاو Hans Morgenthau (1904–1980)، انتقد بشدة الولايات المتحدة في هذه الحرب وطالب بخروجها(51).

من جهة أخرى، يضفي كيسنجر على تاتشر كل صفات القيادة العظيمة والناجحة. ولكن ولنفس الأسباب التي تحدثنا عنها، لا يأتي على ذكر تأييد رئيسة الوزراء السابقة لنظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، ووصْفها المؤتمر الوطني الإفريقي(52) بالمنظمة الإرهابية، ولم تؤيد وضع حدٍّ لهذا النظام إلا مكرهة(53). كما لا يأتي كيسنجر على ذكر صداقتها مع الجنرال التشيلي، أوغوستو بينوشيه Augusto Pinochet (1915–2006)، الذي قام بقتل وتعذيب آلاف المواطنين في بلاده، والذي لعب دورًا مهمًّا لصالح بريطانيا في حرب الفوكلاند ضد الأرجنتين(54).

أما الجنرال ديغول، الذي يمجِّد كيسنجر نضاله ضد الاحتلال الألماني، هو نفسه كان محتلًّا للجزائر. بل وهو يتحدث عن الوجود الفرنسي في هذا البلد، لا يأتي على ذكر كمية المجازر التي قام بها الفرنسيون ضد الجزائريين، ومنها ما حدث في عهد ديغول نفسه وبعلمه. فمثلًا، لا يذكر مذبحة باريس، 17 أكتوبر/ تشرين الأول 1961، التي راح ضحيتها عشرات الجزائريين(55). وبحسب الأرشيفات التي رُفعت عنها السرية والتي نُشرت في يونيو/ حزيران 2022 من قبل ميديابارت Mediapart(56)، فإن رئيس الدولة في ذلك الوقت، شارل ديغول، عندما علم بالمجزرة عبَّر عن سخطه ورغبته في إلقاء الضوء، لكنَّ شيئًا لم يتم فالمسؤول المباشر، موريس بابون، بالإضافة إلى الوزراء المسؤولين بصفة غير مباشرة، ظلوا في مناصبهم ولم يُحاسَب أحد، رغم أن التقارير التي وصلت إلى مكتب ديغول، أشارت إلى أن العشرات قُتلوا غرقًا وخنقًا بالأيادي ورميًا بالرصاص(57).

هذه الأمثلة وغيرها تؤكد مستخلصًا واحدًا، وهو أن كيسنجر في كتابه الأخير ظلَّ محكومًا بدفاعه عن مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، ومن خلالها يقرأ التاريخ

ويعطي دروسًـــا في القيادة الجيدة. ورغم سلاســـة أسلوب الكتاب، وقوة استعراضه للتفاصيـــل التاريخية الدقيقة وربطها بأخرى غارقة في القدم، إلا أن العديد منها كما رأينا، يصوِّره كيســـنجر لخدمة مشروعه الأساسي في الكتاب وهو التسويق الإيجابي لقـــادة عالمييـــن، كانوا قريبين من المصالح الأميركيـــة وحلفائها، أو على الأقل، لم يضايقوها في توسعها الذي بدأته مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية.

## المراجع

(1) Henry Kissinger, Leadership. Six Studies in World Strategy (New York: Penguin Press, 2022), 528 pages.

(2) Henry Kissinger and Andrew Roberts, 'There are three possible outcomes to this war': Henry Kissinger interview, The Spectator Magazine, 2 July 2022, URL : https://bit.ly/3dpG61b, (تاريخ الدخول: 1 سبتمبر/ أيلول 2022).

(3) Henry Kissinger, Leadership, op cit., p. 14.

(4) وهـــم: مستشـــار ألمانيـــا بعد الحرب العالمية الثانية، كونـــراد أديناور Konrad Adenauer (1876–1967)، والرئيس الفرنسي السابق، شارل ديغول Charles de Gaulle (1890 – 1970)، والرئيس الأميركي الســـابق، ريتشارد نيكســـون Richard Nixon (1913–1994)، ورئيس وزراء سنغافورة (1959 – 1990)، لي كوان يو Lee Kuan Yew (1923–2015)، والرئيس المصري السابق، محمد أنور السادات (1918–1981)، وأخيرًا رئيسة الوزراء البريطانية السابقة، مارجريت تاتشر Margaret Thatcher (1925–2013).

(5) شغل هنري كيسنجر منصب مستشار الأمن القومي الأميركي (1969–1975) ووزير خارجية الولايات المتحدة (1973–1977)، في ظل حكومة الرئيسين، ريتشارد نيكسون Richard Nixon 1913)–1994)، وجيرالد فورد Gerald Ford (1913–2006). وفي سنه التاسعة والتسعين، يمثل كيسنجر آخر الأعضاء المؤسسين للسياسة الخارجية الأميركية مثل وزير الخارجية، دين أتشيسون Dean Acheson (1893–1971) فـــي عهـــد الرئيس الأميركي هـــاري ترومان Harry Truman (1972–1984)، والسياسي والمؤرخ جورج كينان George Kennan (1904–2005)، والمستشار السياسي كلارك كليفورد Clark Clifford (1906– 1998) وآخرين، والذين لعبوا دورًا رئيسيًّا في تشكيل السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حسب الشروط الأميركية.

(6) Henry Kissinger, Leadership, op cit., p. 13.

(7) وهي حركة دينية تأسســت في إنجلترا في القرن الســابع عشــر من قبل منشقين عن الكنيسة الأنغليكانية.

(8) هذا الرأي نجده أيضًا عند الشــيخ يوســف القرضاوي في مذكراته؛ حيث يقول: "كان الرئيس أنور السادات حريصًا على أداء الشعائر، فلهذا قالوا عنه: الرئيس المؤمن". انظر: يوسف القرضاوي، "وقفة لتقويم عبد الناصر وعهده"، على الرابط التالي: https://bit.ly/3EJDtT0، (تاريخ الدخول: 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2022).

(9) وهو تيار بروتستانتي انشق عن الكنيسة الأنغليكانية في القرن الثامن عشر.

(10) James Q. Wilson, On Character (Washington, DC: The AEI Press, 1995)

(11) Henry Kissinger, Leadership, op cit., p. 521.

(12) Ibid., p. 32.

(13) هي الحكومة الفرنســية التي كانت تابعة للاحتلال الألماني خلال الفترة ما بين 10 يوليو/ تموز 1940 و9 أغسطس/ آب 1944.

(14) كان هذا طلبًا مباشرًا من ديغول الذي كتب، في 25 مايو/ أيار 1959، إلى الرئيس الأميركي آنذاك، دوايت أيزنهاور Dwight Eisenhower (1890–1969)، أن فرنسا ترفض تخزين الأسلحة النووية الأميركية على أراضيها في القواعد الأميركية. انظر نص الرسالة على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأميركية:

Letter From President de Gaulle to President Eisenhower, Paris, May 25, 1959, URL: https://bit.ly/3FaeZTi (تاريخ الدخول: 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2022).

(15) Céline Jurgensen, Dominique Mongin, Résistance et Dissuasion. Des origines du programme nucléaire français à nos jours (Paris: Odile Jacob, 406), p. 208.

(16) Jérémie Gallon, Henry Kissinger. L'Européen (Paris: Gallimard, 2021), p. 24.

(17) هي قضية تجســس مساعدي الرئيس نيكسون على مكاتب الحزب الديمقراطي المنافس في

مبنى ووترغيت لصالح الحزب الجمهوري، سنة 1972؛ مما أجبر الرئيس نيكسون على الاستقالة سنة 1974.

(18) Henry Kissinger, Leadership, op cit., p. 178.

بحلول ربيع عام 1967، سحبت الصين سفراءها من كل بلد في العالم تقريبًا وسط اضطرابات الثورة الثقافية التي بدأها ماو سنة 1966، لتطهير الحزب الشيوعي الصيني مما أسماه البرجوازية الرجعية التي اخترقته، معتمدًا في ذلك على الشباب الثوري وتعاليم الكتاب الأحمر الذي كان قد صدر في نفس السنة. انظر في هذا الصدد:

Jean Daubier, A History of the Chinese Cultural Revolution (New York: Vintage Book, 1974), p. 31-63.

(19) Henry Kissinger, Leadership, op cit., p. 274.

(20) Ibid., p. 275.

(21) Ibid., p. 311.

(22) Ibid., p. 354.

(23) Ibid., p. 361.

(24) Ibid., p. 363-365.

(25) Ibid., p. 376

(26) Ibid., p. 377.

(27) Ibid., p. 394.

(28) Ibid., p. 395.

(29) Ibid., p. 414.

(30) ينتمي المفكر النمساوي، فريدريك هايك، إلى المدرسة النمساوية للاقتصاد وكان يؤمن برأسمالية السوق الحرة. كما أعرب عن اعتقاده بأن الأسواق الحرة تسمح بالإبداع والابتكار وريادة الأعمال، وهي أمور ضرورية لازدهار المواطنين والمجتمعات. وهذا ما طبقته تاتشر على طول عهدها رئيسةَ وزراء بريطانيا (1979–1990)، واقتناعها بالحد من دور الدولة في الاقتصاد.

(31) Sotheby's, "The Man Whose Powerful Critique of Socialism Influenced Margaret Thatcher", Mar 12, 2019, URL: https://bit.ly/3TCLEoA

(تاريخ الدخول: 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2022).

(32) Henry Kissinger, Leadership, op cit., p. 437.

(33) Ibid., p. 438.

(34) الجديـر بالذكر أن كيسـنجر يسـتعمل كلمة "غـزت invaded" ويظهر انحيـازه للموقف البريطانـي، مبـررًا ذلك بأن ما فعلته الأرجنتين هو خرق للقانون الدولي الذي أقر ببريطانية الجزر التي احتلتها بريطانيا في 1833. ويستعمل كيسنجر كلمة "احتلت occupied "، وهو فعل أقل وقعًا من invaded. انظر: Ibid., p. 441.

(35) Ibid., p. 440.

(36) Ibid., p. 509.

(37) Ibid., p. 529-530.

(38) Ibid., p. 516.

(39) Ibid., p. 531.

(40) Wilfred Burchett, Les erreurs du Dr Kissinger, Le Monde diplomatique, Aout 1973, URL: https://bit.ly/3TJBWAI

(تاريخ الدخول: 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2022).

كان بورتشـيت يشـير إلى الجولة الأولى من المفاوضات التي جرت بين لي دوك ثو Lê Đức Thọ (1911–1990) السياسي والقائد العسكري الفيتنامي وكيسنجر في محادثات باريس للسلام بيـن 1968 و1973 بخصـوص حرب فيتنام. وبالفعل انتهـت المفاوضات إلى وقف إطلاق النار وسـحب القوات الأميركية. كانت لغة كيسـنجر ترهيبية، ولكن سيغير من لهجته ابتداء من الجولة الثانية أمام موقف ثو الذي ظل متصلِّبًا إلى نهاية الجولات. أما كيسنجر فيقدم لنا في كتابه صورة أخرى عن هذه المفاوضات، حيث تتحكم الصين والاتحاد السوفيتي في الطرف الفيتنامي، وأن ما قبل به ثو هو ما كان طالب به نيكسون نفسه من قبل.

Henry Kissinger, Leadership, op cit., p. 414-422.

ولم يتحدث كيسنجر عن شخصية ثو بشكل مطول، وذلك مفهوم، نظرًا للعلاقة المتوترة بينهما في محادثات باريس، بالإضافة إلى أن ثو سيرفض لاحقًا تسلم جائزة نوبل للسلام لسنة 1973 مناصفة مع كيسنجر، باعثًا برسالة إلى لجنة نوبل يتجاهل فيها تمامًا كيسنجر. انظر:

Le Monde, M. Le Duc Tho refuse le prix Nobel de la paix, 25 octobre 1973, URL: https://bit.ly/3MWlACy

(تاريخ الدخول: 23 أكتوبر/تشرين الأول 2022).

(41) انظر على سبيل المثال بالنسبة لعلاقة كيسنجر مع بريجنيف:

Walter Isaacson, Kissinger. A Biography (New York: Simon & Schuster, 2005), p. 279, p. 363, p. 495-497, p. 538, p. 656, p. 761-762.

وبالنسبة لعلاقة ماو بالرئيس نيكسون الذي كان كيسنجر مقربًا منه، انظر:

Ibid., p. 338, p. 340, p. 346, p. 400-403, p. 425, p. 610-611.

(42) نذكر على سبيل المثال ما قاله في قمة دافوس التي عُقدت بين 22 و26 مايو/أيار 2022، بخصوص الحرب الدائرة في أوكرانيا. فقد اقترح كيسنجر منح روسيا بعضًا من الأراضي في شرق أوكرانيا للحصول على وقف القتال، وبعدها يتم إعادة تسليح أوكرانيا وربطها بشكل وثيق بحلف الناتو، إن لم تكن جزءًا منه. ووصول حلف الناتو إلى الحدود الروسية يصب في صميم مصلحة الولايات المتحدة الإستراتيجية والحلف الغربي عمومًا. ويظهر هنا حرص كيسنجر على المصالح الغربية التي يدافع عنها بواقعيته المعهودة بغضِّ النظر عن المصالح الأوكرانية نفسها. انظر تصريحات كيسنجر في:

Henry Kissinger and Andrew Roberts, 'There are three possible outcomes to this war': Henry Kissinger interview, op. cit.

(43) Richard Nixon, Leaders: Profiles and Reminiscences of Men Who Have Shaped the Modern World (New York: Simon & Schuster, 1982), 525 pages.

(44) يقول نيكسون مثلًا عن خروتشوف رغم اختلافاتهما الكبيرة والعميقة: "من بين جميع القادة الذين قابلتهم، لم يكن لدى أي منهم شعور كبير بالفكاهة، والذكاء الرشيق، والإحساس الراسخ بالهدف، والإرادة الصارمة للقوة مثل نيكيتا خروتشوف". وعن تشوان لاي: "كان تشوان ثوريًّا شيوعيًّا ورجلًا كونفوشيوسيًّا نبيلًا، وأيديولوجيًّا مخلصًا وواقعيًّا في الحسابات، ومقاتلًا سياسيًّا

عظيمًا وساعيًا كبيرًا للتوفيق. (...) كان تشوان أيضًا هادئًا وبسيطًا، وأحد أكثر الأشخاص الموهوبين الذين عرفتهم على الإطلاق".

Ibid., p. 170, p. 218.

(45) Belinda Luscombe, "Henry Kissinger: The Internet Does Not Make Great Leaders", Time Magazine, July 3, 2022, URL: https://bit.ly/3g6KAut,

(تاريخ الدخول: 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2022).

(46) Christopher Hitchens, The Trial Of Henry Kissinger (New York: Verso Books, 2001), p. 89.

الكتـاب عبارة عن محاكمة لهنري كيسـنجر عن جرائم يُزعـم أن هذا الأخير قد ارتكبها في حق العديد من الدول والمناطق كشبه الجزيرة الهندية الصينية، وتشيلي وقبرص وتيمور الشرقية عندما كان مستشارًا للأمن القومي ووزيرًا للخارجية. وفي عام 2002، تم إنتاج فيلم وثائقي بنفس العنوان من إخراج يوجين جاريكي Eugene Jarecki يروي أحداثه الممثل الاسـكتلندي بريان كوكس Brian Cox.

(47) Steve Donoghue, "Leadership by Henry Kissinger", Open Letters Review, June 17, 2022, URL: https://bit.ly/3Tp9P9Q,

(تاريخ الدخول: 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2022).

(48) سنحصر الحديث في ثلاثة قادة فقط على سبيل المثال.

(49) Ibid.

(50) John A. Farrell, When a Candidate Conspired With a Foreign Power to Win An Election, Politico Magazine, August 06, 2017, URL: https://politi.co/3eUg7Qm

(تاريخ الدخول: 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2022).

(51) Lorenzo Zambernardi, The impotence of power: Morgenthau's critique of American intervention in Vietnam, Review of International Studies, Vol. 37, No. 3 (July 2011), p. 1335-1356.

(52) الحـزب الـذي كان يقاوم نظام التمييز العنصـري في جنوب إفريقيا إلى غاية 1991، عندما

ألغي هذا النظام.

(53) Richard Dowden, How Margaret Thatcher helped end apartheid – despite herself, The Guardian, Apr 10, 2013, URL: https://bit.ly/3TNGoP4

(تاريخ الدخول: 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2022).

(54) Jon Lee Anderson, Neruda, Pinochet, and the Iron Lady, The New Yorker, April 9, 2013, URL: https://bit.ly/3MY0Avp

(تاريخ الدخول: 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2022).

(55) قام الآلاف من الجزائريين والفرنسيين المتعاطفين مع الثورة الجزائرية، بمسيرة تندد بالاحتلال الفرنسي، فردَّت شرطة باريس بأمر من رئيسها، موريس بابون Maurice Papon (1910–2007)، بعنف أدى إلى قتل العشرات من الجزائريين.

(56) وهي صحيفة إلكترونية استقصائية فرنسية مستقلة على الإنترنت أنشأها، في عام 2008، إدوي بلينيل Edwy Plenel، الصحفي السابق بجريدة لوموند Le Monde الفرنسية.

(57) Stéphanie Trouillard, Massacre du 17 octobre 1961 : les preuves que le général de Gaulle savait, France24, 07/06/2022, URL: https://bit.ly/3TxzuNZ

(تاريخ الدخول: 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2022).

# متابعات

# عام من الحرب في أوكرانيا:
# المسارات والمخاطر الجيوسياسية المحتملة

# A year of war in Ukraine:
# Potential geopolitical paths and risks

كريم الماجري - Karim Mejri *

**ملخص:**

بعد مرور نحو عام كامل على اشتعالها، لا يبدو للحرب الروسية على أوكرانيا نهاية قريبة محتملة، وعلى العكس، فإن الاحتمال الأكثر ترجيحا، بات تصاعد الحرب، وزيادة الانخراط الغربي في دعم أوكرانيا ومحاصرة روسيا، إلى الحد الذي قد يهدد بمواجهة أكبر بين موسكو وحلف (الناتو).

خططت موسكو عند قيام قواتها باجتياح أوكرانيا في الرابع والعشرين من فبراير/شباط من العام 2202 لإنجاز مهمة سريعة وخاطفة، تنتهي بالسيطرة على كييف وتغيير نظام الحكم فيها، غير أن المعارك شهدت تغيرات عدّة في تطوراتها تراوحت بين نكسات عسكرية وسياسية وتحقيق بعض التقدم، في مقابل صمود أوكراني مدعوم بمساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة من الولايات المتحدة ودول الناتو والاتحاد الأوروبي، ودعم استخباري وسياسي وإعلامي واسع، يقابله فرض عقوبات اقتصادية غير مسبوقة على روسيا، ومن يدعمها في الحرب.

لقد نتج عن الحرب تداعيات جيوسياسية واستراتيجية خطيرة، من أبرزها مواجهة أوروبا لأخطر تهديد أمني منذ الحرب العالمية الثانية، وظهور أزمة طاقة ونقص فادح في الإمدادات الغذائية العالمية، وتداعيات اقتصادية واسعة النطاق، وتصاعد الاستقطاب السياسي الدولي الحاد، ودخول فرضيات استخدام السلاح النووي في الحرب، مقابل تراجع فرص الحل السلمي والاعتماد على حلول صفرية لا يمكن التنبؤ بما يمكن أن تنتهي إليه، لا سيما وأن أحد طرفي الحرب دولة نووية تستحوذ على أضخم ترسانة نووية في العالم.

**الكلمات المفتاحية:** روسيا، أوكرانيا، الناتو، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، العملية العسكرية الخاصة.

**Abstract:**

Almost a year has passed since Russia launched what it calls a special military operation in Ukraine, which it wanted surprising and swift in order

* د. كريم الماجري، باحث سياسي في شبكة الجزيرة الإعلامية.
Dr. Karim Mejri, Political researcher at Al Jazeera Media Network.

to control Kiev and change its ruling class. However, the dynamics of the battles witnessed several changes between setbacks and some progress. On the other hand, the Ukrainian steadfastness was surprising, especially after receiving significant support from Washington, NATO and the European Union countries with weapons and artilleries, mainly defensive, in addition to generous financial assistance. However, despite the serious geopolitical and strategic implications of the crisis, especially the exacerbation of security threats in the region and the world in general, there are no serious opportunities on the horizon to put an end to the conflict. Rather, the paths and fluctuations of war continue to produce more risks, and it remains open to a number of scenarios, the worst of them is that the conflict turned into a terrible nuclear war.

**Keywords:** Russia, Ukraine, NATO, European Union, United States, special military operation.

## مقدمة

جاء إعلان موسكو، في الرابع والعشرين من فبراير من عام 2022، عما تسميه "عملية عسكرية خاصة" في أوكرانيا على إثر أزمات وصراعات عدّة امتدّت لسنوات طويلة بين البلدين. وكان ما يسمى (حركة الميدان الأوروبي) عام 2013 في العاصمة كييف، ثم الحرب في إقليم دونباس وضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014، قد أسهمت كلّها في تصاعد وتيرة التوترات وصولا إلى اندلاع الحرب.

لقد خطط الكرملين لحملة عسكرية محدودة وقصيرة في أوكرانيا تخرج منها روسيا منتصرة. لكن ما حدث كان فشلا ذريعا في بسط السيطرة على العاصمة كييف وإسقاط نظام الرئيس فولوديمير زيلينسكي، ونجح الأوكرانيون في الدفاع عن العاصمة، وتكبيد القوات الروسية خسائر جسيمة في ساحات المعارك وفي خطوط الدعم اللّوجستي.

اعتمدت استراتيجية كييف الدفاعية على تجنب المعارك المباشرة الضخمة، واستنزاف قدرات الجيش الروسي حيثما أمكن، والاكتفاء بالانخراط في قتال متلاحم كلما أُتيحت لهم فرص ذلك لكسب الأرض، فكان لذلك تأثير كبير في دفع القوات الروسية بعيدا عن كييف، واستعادة مقاطعة خاركيف الشمالية الشرقية، وتحرير أجزاء من دونباس.

ومع استمرار المعارك وما شهدته من تقلّبات على الميدان، فقد تغيّرت استراتيجية الطرفين على المستويين الدفاعي والهجومي. فكييف، المدعومة بقوّة من قبل حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، تلقّت من داعميها كميات من الأسلحة المتنوّعة ومنظومات دفاع جوّي متطوّرة وراكمت خبرات عسكرية متقدّمة، وحصل الجنود الأوكرانيون على تدريبات عالية المستوى ومعلومات استخبارية دقيقة، مما ساعدهم في صدّ الهجمات الروسية.

من ناحيتها، كانت موسكو، وما تزال، تغيّر من استراتيجياتها الهجومية والدفاعية، على حدّ سواء، بعد كل تطوّر على ميدان المعارك، وقد تغيرت التكتيكات العسكرية الروسية، من السعي للسيطرة السريعة والحاسمة على العاصمة، إلى التحصن الدفاعي

فـي المناطق التي سـيطرت عليها فـي المراحل الأولى للحـرب، بل والاضطرار للانسـحاب من مناطق أساسية مثل مدينة خيرسون، تحت وطأة الضغط الأوكراني، بعد الانسحاب من محيط كييف ومناطق واسعة في الشمال.

وانتقلت روسـيا عشية موسم الشتاء إلى تكتيكات الضربات ذات الطابع النفسي من خلال تدمير البنى التحتية المدنية، وأبرزها مصادر الماء والكهرباء والطاقة، في سبيل تحطيم المعنويات، لا سيما مع موسم البرد القارس.

لكن، وعلى الرغم من أن السيطرة على كييف قد تبدو خارج حسابات بوتين القريبة، إلا أنه يؤكّد دائما على قدرة قواته على بسط سيطرتها على جميع المقاطعات الأربع التي ضمتها موسكو مؤخرا؛ وهي دونيتسك، وخيرسون، ولوهانسك، وزاباروجيا. في المقابل، تسعى كييف، التي تتلقّى دعما عسكريا نوعيّا مباشرا من عدة دول أعضاء في حلف الناتو ومساعدات مالية وعسكرية سخيّة من واشنطن، إلى دحر القوات الروسية بعيدا إلى خطوط ما قبل 24 فبراير 2022، بل وترفع من سقف مطالبها وتؤكّد على قدرتها على تحرير إقليم دونباس، بل واسـتعادة جزيرة القرم أيضا. فإلى أين تسـير الحرب، وهل بالإمكان قلب موازين القوى فيها، خاصّة إذا أظهر الغرب قدرة على الاستمرار في دعمه العسكري لكييف وتجاوز المحاذير والخطوط الحمراء الروسية؟ أم إنّه سيكون للأوضاع الداخلية في البلدين الكلمة الفصل في رسم نهايات للصراع بعيدا عن الحسابات الاستراتيجية والسياسية للأطراف الثلاثة المتدخّلة في الأزمة؟

## السياقات واختلاف التفسيرات

يجدر بنا، في هذا الإطار، التذكير سـريعا بالسـياقات التي أدّت إلى الحرب الجارية حاليـا، إذ يمكـن إرجاع جذور الأزمة إلى عـام 2014 -هناك من يُرجعها حتّى إلى بدايات الألفية الثانية عند تفجّر الثورة البرتقالية- غير أن هناك أسبابا متعدّدة، مباشرة وغير مباشرة، لهذه الأزمة. أحد تلك الأسباب، غير المباشرة، هو الخلاف الشهير بين موسكو وحلف شمال الأطلسي حول تفسير ما تزعم روسيا أنه تعهدّات من الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب ووزير خارجيته جيمس بيكر، وعدد من زعماء الدول الأوروبية (الرئيس الفرنسـي فرانسـوا ميتران، والمستشار الألماني هلموت كول، ورئيس الوزراء البريطانية مارغريت تاتشـر) بالإضافة إلى مسؤولين في حلف النيتو للرئيس الروسـي السابق ميخائيل غورباتشـوف بأن الحلف لن يتوسّع شرقا،

وذلك في ردّ على أن موسكو ستشعر بالتهديد في حال انضمام دول تنتمي إلى مجال نفوذها السوفيتي السابق إلى الحلف. وفي هذا السياق يمكن استرجاع أحداث عام 2008 في جورجيا، حيث كان الدافع الرئيسي لتدخّل موسكو هو إحباط طموحات الناتو في أوروبا الشرقية. فما هو على المحك اليوم، على 2500 كيلومتر من الجبهة الأوكرانية الشرقية، هو الخطوط الفاصلة المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، التي تريد إعادة إنشاء "حدود سميكة" حيث كان الزعماء الروس، منذ عهد القياصرة ووصولا إلى فترة حكم فلاديمير بوتين، يحاولون باستمرار دفع الحدود إلى الغرب، خوفا من أن يكونوا على اتصال مباشر مع ما يعتبرونه خصما". (1)

يتمثّل السبب الثاني خلف شنّ روسيا حملتها العسكرية في أوكرانيا في رؤية الرئيس فلاديمير بوتن بأن أوكرانيا ليست فقط دولة عضوا في الفضاء السوفيتي السابق، بل يجب أن تظلّ ضمن مجال النفوذ الروسي لتكون دولة عازلة تصدّ الطموحات الغربية في التوسّع شرقا. كما يعتبر بوتين أن الدولتين (روسيا وأوكرانيا) مرتبطتان باتفاق قومي ضارب في القدم، وأن أوكرانيا تمثل مهد الأمة الروسية وترتبط تاريخيا بالإمبراطورية الروسية، وبالتالي فإن الأبعاد التاريخية والثقافية تشّكل أساسا مركزيا في فكرة الأمة التوأم التي ينبغي لروسيا الحفاظ عليها مع جارتها. وقد عبر الرئيس فلاديمير بوتين عن هذه الفكرة في مدونته المنشورة على الموقع الإلكتروني للرئاسة في يوليو 2021، عندما أوضح أن هذه المجتمعات التي تشترك في إرث تاريخي واحد، هي أيضا مرتبطة بمصير مشترك، وأنه من غير المقبول فصلها (2). أدّت هذه الرؤية "البوتينية" للمصير المشترك بين روسيا وأوكرانيا أخيرا إلى إنكار سيادة وتطلعات الشعب الأوكراني في حريته في تقرير مصيره.

ثمة أيضا سبب ثالث يتعلق بخوف الرئيس فلاديمير بوتين من تطلعات أوكرانيا نحو الغرب وتبنّيها للديمقراطية الليبرالية، مما سيمثّل تهديدا للنفوذ الروسي في مجاله الحيوي المباشر، ولكن قبل كل شيء تهديدا جدّيا لنظام روسيا السياسي وحكومته وسلطته. ويمكن أيضا ربط، أو تفسير، تدخل موسكو في أوكرانيا بعوامل أخرى أكثر استراتيجية، منها على سبيل المثال الرغبة في السيطرة على البحر الأسود، أو سعي موسكو المُعلن لخلق نظام دولي جديد متعدّد الأقطاب (3).

في محاولة لشرح الدوافع خلف العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، يمكننا توظيف مذهب المدرسة الواقعية في تفسير العلاقات الدولية. ووفقا لهذه

المدرسة فإنّ الفاعلين الرئيسيين على الساحة الدولية هم الدول. وتفترض المدرسة الواقعيــة أن الــدول تنظر إلى العالم على أنه فوضوي ويفتقر إلى ســلطة دولية عليا تدين لها باقي الدول بالســمع والطاعة، ونتيجة لذلك، فإنّ الدول تجتهد في الدفاع عــن مصالحهــا الخاصة وتقدّمها على مصالح الدول الأقل قوة منها، وذلك باللجوء إلى استخدام القوة الصّلبة من جيوش وضغوط اقتصادية، لتوظيفها في سبيل تحقيق هذا الهدف. (4) وبما أنّ الصراع مســتمر بين الدول حول حماية المصالح الوطنية، فــإن الحروب والصراعات العســكرية بين الدول أمر لا مفــرّ منه باعتبارها الطريقة الأساسية لإحداث التغيير السياسي المنشود. علاوة على ذلك، يذهب الواقعيون إلى أنّ العامــل الذي يســاهم في إعلان الحرب علــى الدول الأخرى هو الطابع الأناني لحكام الدول، الذي يســميه مؤيدو هذه النظرية "واقعية الطبيعة البشرية". وقد كانت الدروس المســتفادة من الحروب الســابقة تفيد بأن الزعماء المتســلّطين، يوظّفون مختلف العوامل الاقتصادية والدينية والعرقية والسياسية لتبرير شن الحرب، وأن تلك العوامــل يمكن أن تكون وليدة اللحظة أو أنها تراكمت على فترات مختلفة وتركت بؤرا من التوتّر قابلة للانفجار في أي وقت. وإذا ما اعتمدنا على هذا التحليل، فإنّ التحرّك العسكري الروسي في أوكرانيا كان أمرا حتميّا تحت ذريعة الدفاع عن العرق الروسي من ناحية، ولإقامة نظام موال لروسيا وخاضع لتأثيرها من جهة أخرى.

في هذا الســياق نشــير أيضا إلى القلق الروسي، والواقعي أيضا، بشأن التهديد الذي يمثّله توسّع حلف الناتو على الأمن القومي الروسي. فقد عبرت القيادة الروسية، في أكثر من مناســبة، عن اســتمرار توسّع حلف الناتو شرقا بعد ضمّه إلى عضويته عددا من دول الكتلة الشــرقية الســابقة، وتلميحه بإمكانية انضمام أوكرانيا أيضا إلى نادي الحلف، وهو ما قلّل من قدرة روســيا التأثيرية في مجال نفوذها التقليدي. وكانت عضوية أوكرانيا المحتملة خطا أحمر رفضته روسيا واعتبرته تهديدا وجوديّا جدّيا لن تسمح بحدوثه بأيّ ثمن، فكانت الحرب أفضل ضمانة لمنع ذلك. (5)

## مجريات الحرب: الهجمات العسكرية الروسية والتحركات الأوكرانية المضادة

مــع بداية العام 2023، أصبــح الجيش الأوكراني يتمتع بميزة المبادرة على أكثر من مســتوى، ولديــه الزخم الذي لا يبدو أنه يريــد التخلي عنه، خاصة بعد انتصاره في خيرسون، وتمكنه من استهداف مطار عسكري روسي مرّتين بغارات نفذتها طائرات

مسـيرة، بالإضافة إلى تنفيذ هجمات بنفس السـلاح في شبه جزيرة القرم. لم يكتف الأوكرانيون بالدفاع عن مواقعهم وحسب، بل واستهدفوا أيضا أهدافا عسكرية وازنة في عمق الأراضي الروسـية، واسـتعادوا السـيطرة على مواقع كانت تحت السيطرة الروسية. وعلى عكس ما كان في بداية الحرب بات الجيش الأوكراني، في الأشهر القليلـة الماضيـة، هو صاحب القرار متى وأين وبأي وقع ينفّذ عملياته العسـكرية. غير أنّ عددا من المتابعين الاستراتيجيين يحذّرون من أنّ هذه الوتيرة التصاعدية في جاهزيـة الجيـش الأوكراني لا تعني بالضرورة أن تلك المبادرة وذلك الزخم، الذي تشهده العمليات العسكرية الأوكرانية، قابلان للحفاظ على استمرارهما بنفس الوتيرة، خاصة مع دخول فصل الشتاء، وتغيير موسكو تكتيكاتها الحربية وإصرار بوتين على تحقيق أهداف ما يسميه "العملية العسكرية الخاصة" في أوكرانيا. (6)

## الاستراتيجية الروسية الجديدة المحتملة

مع اقتراب الحرب من دخول عامها الثاني، تشير الحوافز الاستراتيجية لجميع الأطراف المنخرطة في حرب أوكرانيا إلى ترجيح استمرار الحرب في عام 2023. أما تسوية الحرب المحتملة، في وقت لاحق، فستحددها ساحة المعركة في المقام الأول وليس عبر المفاوضات. في غضون ذلك، تخطط روسـيا خلال فصل الشـتاء لهجوم آخر بهدف تعزيز موقعها والاسـتعداد لعام آخر من الحرب تحت قيادة للجنرال سـيرغي سـوروفيكين، الذي يحظى بثقة بوتين، ويُتوقّع منه اسـتعادة السيطرة العملياتية على مختلف الجبهات المفتوحة، وإعادة هيكلة ونشـر القوات الروسية خلال فترة الشتاء استعدادا لمرحلة أخرى من الحرب الشاملة في فصل الربيع القادم. (7)

تتضمن الخطة العملياتية الحالية لروسيا ثلاثة جوانب، اثنان منها معروفان ومعلنان؛ فيما سيتم الكشف عن الجانب الثالث منها خلال فصل الشتاء. فقد تم تصميم الحملة الاسـتراتيجية الروسية وفقا لتصوّر يقضي بشل البنية التحتية للطاقة في كبرى المدن الأوكرانية، وفي مقدّمتها العاصمة كييف. يتمثل الهدف الأول في الاستراتيجية الروسية الجديدة، بقيادة سـوروفيكين، في استنزاف الروح المعنوية للأوكرانيين ودفع المزيد منهـم إلى الفرار وطلب اللجوء في بلـدان أوروبية مما يزيد الضغط على أوكرانيا، خاصـة فـي هذه المرحلـة الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بهـا أوروبا. الهدف الثاني

هو إجبار أوكرانيا على الاختيار ما بين استخدام ترسانتها من المضادات الجوية، المحدودة أصلا، إما لحماية البنية التحتية الحيوية أو لتوظيفها في عمليات قتالية لجيشها؛ إذ كلما استمرّت حملة الضربات الاستراتيجية الروسية الجوية والمدفعية؛ أجّلت القوات الأوكرانية هجومها وفقدت الزخم المطلوب لاستعادة المبادرة في شن هجمات مضادة. أما الهدف الروسي الثالث، فهو التمكن من تعطيل الخدمات اللوجستية الأوكرانية وتسهيل هجماتها المتجددة من خلال إضعاف البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا. وبشكل عام فإن الضغط الروسي المستمر على طول خط المواجهة هو أيضًا عامل آخر لتأخير الهجمات الأوكرانية المضادة، لأنه سيتعين على أوكرانيا، أولا، الدفاع عن خط الاتصال الحالي قبل التفكير في المخاطرة بتوفير نقطة انطلاق لهجمات جديدة ضدّ القوات الروسية.

ووفقا للمحللين العسكريين الغربيين، فإن الخطط الهجومية الروسية المستقبلية لا تزال غير معروفة على وجه الدقّة، لكنهم يرون أنه من المحتمل أن يكون للجنرال سوروفيكين، على الأقل، هدف سياسي يتمثل في السيطرة الكاملة على دونيتسك ولوهانسك وزاباروجيا وخيرسون، في حين سيكون إعادة عبور نهر دنيبرو صعبًا للغاية ومغامرة خطيرة لن تتحملها القوات الروسية، التي تكبّدت خسائر فادحة في الأرواح مما اضطر بوتين إلى إجراء حملة تعبئة جزئية لضخّ حوالي 200 ألف جندي جديد إلى ساحات المعارك. ثمّة احتمال آخر لمسار الهجوم الروسي على أوكرانيا، وهو هجوم محتمل، لكنه غير مرجّح إلى حدّ الآن، انطلاقا من بيلاروسيا لقطع خطوط الإمداد الأوكرانية إلى الغرب. (8)

قد يكون مسار الهجوم الروسي الوشيك الأكثر احتمالا هو تنفيذ حملة نارية قوية أخرى تستهدف العاصمة كييف، حيث حشدت روسيا معدات كبيرة في بيلاروسيا وتجري تدريبات لحوالي 200 ألف جندي. لن يكون المجندون الروس الجدد في مستوى التأهيل القتالي الذي يتمتع به الجنود الأوكرانيون المتمرّسون، لكن هدف سوروفيكين هو رفع عتاد القوات الروسية لتشكل قوة أكبر من تلك التي هاجمت كييف في البداية. سيكون لعامل السرعة في التحرك الروسي دور حاسم في تحقيق تلك الأهداف. وربما تكون الهجمة الحالية على سوليدار، بقيادة مرتزقة شركة فاغنر، تمهيدا لدخول باخموت، مندرجا في هذا السياق، رغم تقليل أوكرانيا من شان هذا

التقدم الروسي على هذه الجبهة البالغة الأهمية، التي من شأنها أن تمنح السيطرة على الأراضي الموالية لروسيا في دونباس. (9) ومما يؤكّد التصميم الروسي على إلحاق الهزيمة بأوكرانيا، أن الكرملين قرّر يوم 11 يناير إرسال كلّ قيادات الصف الأول في الجيش الروسي إلى ساحات المعارك، في حركة مفاجئة قد تحتاج إلى قراءة تحليلية خاصة ليس هنا مقام الخوض فيها. لكن، ومهما يكن من أمر، فكيف ستردّ أوكرانيا على كلّ ذلك؟

## الردود الأوكرانية المحتملة

يرجّح المتابعون لمجريات الحرب أن أوكرانيا قد تحتاج إلى الانتظار حتى الربيع، وذلك بحكم تغير حالة الطقس الآن واقتراب درجة الحرارة من التجمد، لشن هجوم واسع في الجنوب. (10) لكن، وعلى الرغم من أن روسيا تُبقي القوات الأوكرانية منخرطة على طول خط المواجهة، فإن أوكرانيا اتخذت ثلاث خطوات حاسمة.

أولاً، تستفيد أوكرانيا من ميزة عمقها الدفاعي، حيث أبقت حوالي نصف ألويتها خارج الانخراط المباشر في العمليات، وبالتالي فقد خففت من الكتلة المقاتلة التي نشرتها عبر الجبهة، هذا بالإضافة إلى تمتعها بنسبة أفضل للمدفعية والقوى العاملة المدرّبة بشكل أفضل، وتمتلك تجربة قتالية حقيقية لأشهر عديدة، لتدوير الوحدات بشكل أكثر فاعلية مع الحفاظ على درجة معينة من الاحتياط للهجوم.

ثانيًا، شهدت الفترة الماضية تصاعد القدرات الأوكرانية على بلوغ العمق الروسي عبر ضرب عدد من مواقع الإطلاق، للضربة الروسية البعيدة المدى. وهو ما يمكن أن يكون أمرًا حاسمًا لأي تسوية سلمية طويلة الأجل في المستقبل. (11)

ثالثًا، حسّنت أوكرانيا موقعها على الأرض بتكلفة أقل من روسيا على مستوى العدّة والعتاد، على حد سواء. هذا بالإضافة إلى استمرار الدعم الغربي السخي لأوكرانيا وتنويع المنظومات الدفاعية، بالأساس، وهو ما حقّق لها نجاحا جزئيا على عدّة جبهات، وإن كانت محدودة الأهمية العسكرية. لكن، للحفاظ على النجاح، سوف تحتاج الاستراتيجية العسكرية الأوكرانية إلى التطور. سيكون عليها توقع تحركات القوات الروسية بقيادة سوروفيكين، وإلحاق الهزيمة بها في ساحة المعركة. لتحقيق ذلك، يرّجح المراقبون أن تكثف أوكرانيا مراقبتها للخطوط الأمامية الروسية، والمراكز

اللوجستية، ومراكز القيادة التي يمكن أن تساعد في تحديد نقاط الضعف التي يمكنها استغلالها. ويتعين على أوكرانيا أيضا زيادة أعداد القادة الميدانيين والرفع من كفاءتها القتالية وتنويع خططها التكتيكية عبر توسيع برنامجها التدريبي بالتعاون مع الدول الغربية الداعمة. من المحتمل أيضا أن تكرر أوكرانيا استهداف قواعد عسكرية داخل العمق الروسي عبر استخدام الطائرات المسيّرة المتطوّرة. هذه الهجمات التي تضرب أهدافا نوعية داخل العمق الروسي من شأنها إحداث تأثير نفسي بالغ على الروس، وتؤثر على موقف بوتين السياسي الداخلي، وتجبر روسيا على معضلة استراتيجية حول كيفية موازنة جهودها العسكرية في أوكرانيا ضد الدفاع عن القواعد المحلية.

إذا تمكنت أوكرانيا من تنفيذ هذه الخطوات واستمرت في تحقيق الانتصار في ساحة المعركة، فقد تحاول عندها عزل، وربما حتى السيطرة، على دونباس ومن ثمّ استعادة السيطرة على شبه جزيرة القرم، وهذا هدف معلن للحكومة الأوكرانية، لكن تحقيقه صعب ومكلف للغاية، خاصة وأنه يتطلب من أوكرانيا، بالضرورة تنفيذ أنواع جديدة من العمليات البحرية لمنع أسطول البحر الأسود الروسي القوي من ضرب القوات الأوكرانية أثناء عبورها إلى شبه الجزيرة. ثم إنّ بعض الحكومات الغربية قد تنظر إلى طموح كييف استعادة شبه جزيرة القرم على أنه هدف خارج نطاق ما وعدت بدعمه. (12)

أثبت الأوكرانيون تفوقهم على الروس في تكييف وتحديث تكتيكاتهم ومؤسساتهم العسكرية، ولديهم معنويات أفضل بكثير، غير أنه لا يقين في الحرب، وما تم تحقيقه في السابق من انتصارات لا يضمن النصر في المستقبل لأي من الطرفين. تحتاج أوكرانيا، للصمود والتخطيط لتحقيق أهدافها الطموحة الأخرى، ضمان الحفاظ على استمرار الدعم الغربي، الذي كان سخيا إلى حدّ الآن، رغم عدم تجاوزه الخطوط الحمر التي لا تسمح روسيا بتخطيها. (13)

## الردود والمواقف الدولية من الغزو

منذ أن بدأت روسيا تحشد قواتها على الحدود الأوكرانية، كانت واشنطن تحذر وتشير بأصابع الاتهام إلى ميول موسكو الهجومية، وربما كانت مبالغة الإدارة الأمريكية في التحذير تهدف إلى زيادة الضغط على موسكو للتراجع عن مخططاتها

في أوكرانيا أو حسب آراء أخرى لتوريطها في الحرب. سريعا ما اتضح أن استنتاجات الإدارة الأمريكية، وفقا لما أتيح لها من معلومات استخباراتية، كان لها ما يبررها؛ فالزيادة في مستوى القوات الروسية على الحدود الأوكرانية لم تكن بهدف إجراء تدريبات عسكرية روتينية كما قالت موسكو في حينه، بل كانت مقدّمة لهجوم عسكري واسع النطاق لفرض السيطرة الكاملة على أوكرانيا وإزاحة نظام كييف، بزعامة الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي وفريق حكومته.

اقتضت استراتيجية الرئيس الأمريكي جو بايدن، بعد اجتياح القوات الروسية أوكرانيا، عقد اتفاقات تفاهم بين الولايات المتحدة وجميع الجهات الدولية الفاعلة (أساسا مع الدول الغربية) من أجل إنشاء نظام عقوبات استثنائي إلى حدّ ما. ووجد التحرك الأمريكي السريع تجاوبا كبيرا من حلفاء واشنطن، وعلى رأسهم دول حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، وكانت النتيجة تطبيقا فوريا للعقوبات الأولية، ومن ثمّ زادت حزمات العقوبات الغربية على روسيا توسعا وشمولية، رغم تحفظ بعض الدول على بعض بنود تلك العقوبات، وخاصة منها تلك المتعلقة بالنفط والغاز الروسيين، وبعض السلع الأخرى، مثل الأسمدة الزراعية والمعادن. في هذا السياق، نذكّر بأن ألمانيا التي كانت قد بذلت جهودا مضنية وأموالا كبيرة في مشروع الخط الشمالي 2 "نورث ستريم 2" بادرت على الفور لإغلاق الخط وتجميد الاتفاقيات السابقة مع روسيا، بل وانخرطت برلين أيضا في عملية دعم الجيش الأوكراني بالأسلحة المتنوّعة، ويبدو أنّ دبلوماسية الرئيس جو بايدن لعبت دورا كبيرا في هذا التحوّل الألماني الكبير والسريع، وربما حتى المفاجئ. (14)

تلعب الإدارة الأمريكية، أيضا، دورا محوريا في حشد الدعم العسكري لأوكرانيا، سواء من خلال تخصيص أموال لشراء المعدات أو عن طريق الاستمرار في إرسال مختلف أنواع الأسلحة الخفيفة منها والثقيلة. بالإضافة إلى ذلك، لا تخفي وسائل الإعلام الأمريكية الرسمية عمليات تبادل المعلومات والتقارير الاستخباراتية المحدّثة يوميا بشأن سير العمليات القتالية وكشف إحداثيات القوات الروسية، وهو ما مكّن، ويمكّن القوات الأوكرانية من شنّ هجمات مضادّة، وكانت تملك ميزة الاستباق في كشف مواقع وتحركات العدوّ.

تبدو قراءة الرئيس الأمريكي للحرب في أوكرانيا بسيطة وواضحة إلى حدّ ما. فهو لا

يرى فيما يجري أنه مجرّد حرب بين دولتين جارتين، ولكنه يعكس صداما مباشرا بين ما يسميه بايدن الأنظمة الاستبدادية، من ناحية، والديمقراطيات، أو الأنظمة الطامحة إلى تبنّي الديمقراطية، من ناحية أخرى. هذه الفكرة، التي يزعم بايدن الدفاع عنها باعتبارها عنصرا رئيسيا في سياسة حكومته الخارجية، هي التي تشّكل رؤيته للصراع الدائر حاليا في أوكرانيا.

يبدو الهدف الأمريكي، الذي حدده الرئيس بايدن، طموحا للغاية. ففي مقال نشره في صحيفة "نيويورك تايمز" في أواخر شهر يونيو/ حزيران 2022 كتب بايدن: "هدف أمريكا واضح ومباشر؛ نريد أن نرى أوكرانيا ديمقراطية ومستقلة، وذات سيادة، ومزدهرة لديها الوسائل للردع والدفاع عن نفسها ضد المزيد من العدوان."

ترى واشنطن أن رسالة الرئيس بايدن تتسم بالوضوح الشديد، وهي مؤيدة لأوكرانيا ومؤيدة للحرية وليست معادية لروسيا، وهي أمر حيوي لتقوية التحالفات الضرورية ضد عدوان الكرملين الوحشي. لقد أوضح مقال الرئيس بايدن المنشور في صحيفة نيويورك، بشكل حيوي، مصالح أمريكا وأهدافها بعد أسابيع من النقاش العام الذي كان مثقلاً بعدم اليقين والقلق بشأن نيات الولايات المتحدة وأساليبها في ذلك الصراع، ومما قاله بايدن في مقاله إن استراتيجيته في إدارة الصراع الأوكراني الروسي تقدم نهجًا مباشرًا وإيجابيًا –وهو النهج الذي يجب أن تحافظ عليه ديمقراطيات العالم– لمواجهة هجوم روسيا ليس فقط ضد أوكرانيا، ولكن أيضًا على السلام العالمي والاستقرار وسيادة القانون (15). كما دعا بايدن لى ضرورة تعزيز شراكة الولايات المتحدة مع أوروبا. وورد في رسالة بايدن تلك أيضا دعوته لبناء المزيد من الشراكة بين الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وهي الدول التي تردّدت، وما تزال، في الانخراط غير المشروط، في حملة العقوبات الأمريكية على روسيا. وفي المقابل يتناقض هذا التصور الإيجابي لهدف الولايات المتحدة من دعم أوكرانيا، مع التّهم التي توجهها روسيا لواشنطن، وأبرزها محاولة الأخيرة إضعاف موقع روسيا أو قوتها الجيواستراتيجية، والانفراد بزعامة العالم.

يفهم من تصرفات واشنطن أن هدفها الخفي العلني يتمثل في إضعاف القوة العسكرية الروسية، على الأمد الطويل، بهدف منعها من تشكيل تهديد لجيرانها. وبناء على تلك الأهداف، فإن التدخل الحازم في هذا الصراع لمناصرة أوكرانيا ودعمها لاقى

إجماعا نسبيا في الولايات المتحدة، سواء بالنسبة للجمهوريين أو الديمقراطيين الداعمين لأوكرانيا. غير أن هذا الإجماع النسبي سيكون أمام تحدّي الصمود أمام التصدعات الممكنة مع مرور الوقت. فقد يتعرض هذا الإجماع إما إلى التعب في مواجهة الجمود الذي قد يطرأ على حالة الحرب، أو بسبب توقّع خسارة الأوكرانيين للحرب، أو بسبب ظهور خلافات مع بعض الدول الأوروبية التي ترغب في إيجاد حل دبلوماسي لا عسكري، وهذا الاحتمال الأخير له مؤشرات قوية، رغم محاولة ظهور دول الاتحاد الأوروبي بمظهر الكتلة الموحّدة.

إذن، وبناء على فلسفة الغرب ورؤيته للحرب الروسية على أوكرانيا، حصل الأوكرانيون على دعم أميركي ومن أعضاء الناتو، وأبرزهم فرنسا وبريطانيا وألمانيا، وهو دعم ثمين للغاية مكّن أوكرانيا من الصمود لعام كامل في وجه الآلة العسكرية الروسية الضخمة.

ومع استمرار الدعم الغربي، وتطوّره النوعي والكمّي كما تعد به أمريكا وألمانيا، على وجه الخصوص، بالإضافة إلى الدعم السياسي غير المحدود (زيارات ميدانية داخل أوكرانيا لعدد من رؤساء ورؤساء حكومات ووزراء خارجية بلدان غربية مثل أمريكا وفرنسا وبولندا وكندا وألمانيا، وغيرهم)؛ فإن كل هذا الدعم، إذا استمرّ وتطوّر إلى حدّ مدّ أوكرانيا بأسلحة هجومية غربية وإقامة معسكرات تدريب تحت إشراف عناصر من حلف الناتو، من شأنه أن يقوّي توقّع تمكّن الأوكرانيين، في نهاية المطاف، من طرد الروس بالفعل من المنطقة. لكن المشكلة في هذا التوقع، بالطبع، هي أنه من المستحيل حدوث تدخل مباشر أمريكي، أو من طرف تلك البلدان الغربية لسببين رئيسيين. الأول هو أن أوكرانيا ليست حليفا في الناتو، وبالتالي لا يمكن طرح آلية دفاعية لتبرير التدخل العسكري المباشر بإرسال الجنود على الأرض. والعامل الثاني، وهو الأهم، هو الردع النووي الروسي. إذ منذ البداية، كانت موسكو واضحة وحاسمة بشأن التهديد بالانتقام النووي لإقناع الدول الأوروبية والولايات المتحدة، بشكل كاف، بأن تدخلها في الصراع لن يكون له سوى ردّ واحد وهو المواجهة العسكرية المباشرة. وقد كان تعبير الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، معبّرا عن هذا الموقف عندما قال: "أوقفوا هذه الحرب دون شن حرب" (16)، وهو ما يمكن تفسيره على أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب، وحلف الناتو، لا يمكنها،

مجتمعة أو منفردة، المخاطرة بخلق تصعيد وتحويل الصراع إلى حرب عالمية حقيقية يمكن أن تؤدي إلى مواجهة نووية. يذكّر الوضع الحالي للأزمة بما كان عليه الوضع خلال حقبة الحرب الباردة، حيث لم تحدث مواجهات مباشرة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، ولم يخاطر أيّ منهما بذلك، لكنهما خاضا حروبا بينهما بالوكالة بواسطة الوقوف إلى جانب الحلفاء في مواجهاتهم إما مع الولايات المتحدة أو مع روسيا. ففي نهاية المطاف ما تزال روسيا قوة نووية كبرى تمتلك أعلى مخزون من الرؤوس النووية في العالم، قد تلجأ إلى استخدامه في حال شعرت بتهديد وجودي، وهو ما تسمح به عقيدتها العسكرية النووية، أي استخدام النووي من أجل ضمان البقاء. وهنا، فإن القارة الأوروبية هي التي ستتلقّى الضربة الأولى، ثم يكون على واشنطن، التي أعادت تموضع قواتها في القارة الأوربية، توجيه الردّ النووي لروسيا. وهذا سيناريو مرعب في الحقيقة للعالم أجمع بشكل عام ولأوروبا على وجه الخصوص.

## على خلفية الحرب الروسية في أوكرانيا: هل تكون موازنة إعادة التموضع الأمريكي في أوروبا لصالح القارة الأوروبية؟

من المؤكد أن أوروبا لا تمتلك سياسة دفاعية مشتركة، سواء بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو تلك التي لم تنتم إلى الاتحاد أو خرجت منه (بريطانيا). ولطالما كان الصراع، خفيا ومعلنا، بين قاطرتي الاتحاد الأوروبي، فرنسا وألمانيا، حول من منهما ستمثّل الضامن لأمن أوروبا، في حال قرّرت الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض التزاماتها تجاه حماية الأمن الأوروبي، أو انسحبت بالكامل من أوروبا. وإذا وضعنا جانبا الخلافات بين الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية (فرنسا أساسا) منذ الغزو الأمريكي للعراق ربيع العام 2003، فإننا نلاحظ بوضوح أن تباعدا وبرودا كانا يطبعان العلاقات بين ضفتي المحيط الأطلسي. (17) لم يكن الرئيسان باراك أوباما ودونالد ترامب رئيسين متحمّسين، في أجندتي سياستيهما الخارجية، للشراكة مع أوروبا. بل إن الرئيس ترامب كان يدلي بتصريحات تنقصها الحصافة الدبلوماسية عندما كان يلوّح بالانسحاب من القارة الأوروبية. أما الرئيس باراك أوباما، فلم يكن، في الواقع، أكثر اهتماما من خلفه بالقارة الأوروبية. وخلال ولايتي رئاسته، لم يساهم أبدا في مرافقة الاتحاد الأوروبي في تطوير سياسته الدفاعية،

وهي القضية الأهم في أوروبا كما كشفته حرب روسيا على أوكرانيا. كان الاهتمام والتركيز في السياسة الخارجية للولايات المتحدة حينها منصبين على منطقة آسيا والمحيط الهادئ لمواجهة نفوذ الصين المتنامي، وبناء محور استراتيجي جديد مع الحلفاء الآسيويين.

في توجّه غير مسبوق بالنسبة لواشنطن منذ نهاية الحرب الباردة اليوم، وبسبب الاستمرار المقلق للحرب في أوكرانيا وضبابية سيناريوهات الحلّ الممكن للنزاع، دشّن خطاب الرئيس جو بايدن الذي ألقاه من وارسو في 26 مارس/ آذار 2022، مشروع إعادة تموضع الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في أوروبا. (18) بدأت واشنطن، بعد خطاب بايدن تبدي التزاما أكثر صرامة وانفتاحا حول مشاريع إعادة الاستثمار في القضايا الأمنية في أوروبا. وبالتالي، فإن هذا الحرب الروسية في أوكرانيا تُلزم الولايات المتحدة بأن تصبح جهة فاعلة ترافق الأوروبيين في بناء ما يُسمّى "أوروبا الدفاعية"، وهو مشروع ما يزال بعيد المنال في الوقت الحالي، ولا يبدو أنّه سيلقى إجماعا وتوافقا أوروبيا في المستقبل المنظور، رغم إلحاح الواقع الأمني الحالي. (19)

ومنذ نهاية الحرب الباردة، كان هناك دائما تناقض من جانب واشنطن تجاه هذا المشروع الدفاعي لمعرفة ما إذا كان سيكون مستقلا بالكامل أو مدمجا في حلف الناتو. ومما زاد التناقض الأمريكي رسوخا، حول قضية الأمن الأوروبي، موقف الدول الأوروبية البيّن تجاه هذه القضية. لكن الحرب الروسية في أوكرانيا، وما نتج عنها من تداعيات، أعادت انتباه الولايات المتحدة إلى أوروبا، وإن كان على المدى القصير، وسمحت لها باستعادة دفّة قيادة الاستراتيجية الأمنية في القارة من جديد، خاصة وأنّ الرئيس جو بايدن يريد اقتفاء سياسات سابقيه من الرؤساء الأمريكيين الذين حكموا خلال حقبة الحرب الباردة، ولذلك يُنظر إلى الانخراط الأمريكي الحالي في أوروبا باعتباره قضية رئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية تهدف من خلاله إلى ضمان استقرار "النظام الدولي". (20)

تواجه واشنطن اليوم تحديا جدّيا يتمثل فيما إذا كانت عملية إعادة التموضع في القارة الأوروبية ستشتّت الانتباه والتركيز على القضية الأخرى، الأكثر أهمية بالنسبة لها، وهي التهديد المباشر الذي يمثله صعود الصين، والبنية الأمنية في منطقة آسيا

والمحيط الهادئ. يجادل بعض المحللين بأن للولايات المتحدة القدرة على الجمع بين الاهتمام بكلتا الجبهتين في نفس الوقت، خاصة إذا كان تعامل واشنطن مع الوضع في أوكرانيا ناجعا وحاسما، لأن ذلك سيعزّز مصداقية الولايات المتحدة في نظر الصينيين، وبالتالي فإن انخراط واشنطن في أوكرانيا سيمثّل قطيعة مع مسار الانسحاب من أفغانستان في عام 2021، الذي فسرته بكين حينها على أنه مظهر آخر من مظاهر تراجع القوة الأمريكية. وفي النهاية، قد يرسل هذا المسار الأمريكي الجديد إشارة قوية إلى أن الغرب، الذي كان يشهد تراجعا مطّردا على الساحة الدولية، ولم يكن أحد يريد الدفاع عنه، بات اليوم قادرا على التعبئة عندما يشعر بالتهديد الوشيك لأمنه واستقراره ورفاهيته. وبالتالي يمكن أن يعزز هذا موقف الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ويطمئن حلفاءها، وكذلك يحذر بكين من التفكير في تبني سياسة هجومية، قد تكون غير مدروسة، لحلّ قضايا مثل قضية تايوان. (21)

في انتظار استمرار تطورات الأوضاع على جبهات القتال، وتسابق الطرفين الروسي والأوكراني نحو إعادة حساباتهما التكتيكية وإعادة نشر قواتهما على طول خطوط المواجهة الحالية، والمحتملة في المستقبل، يظلّ من السابق لأوانه ترجيح أيّ سيناريو سيكون الأقرب لكيفية انتهاء الصراع، ولصالح من سيكون ذلك.

## السيناريوهات المختلفة لخروج مختلف الجهات الفاعلة من الأزمة

من الصعب الآن تحديد الطرق المختلفة الممكنة للخروج من هذا الصراع في ظل استمراره، وتصاعد وتيرة الدعم الغربي لأوكرانيا من ناحية، وما يقابله من إصرار روسيا على تحقيق أهدافها المعلنة في أوكرانيا، من ناحية أخرى، كما أنّ هناك عوامل أخرى، داخلية وإقليمية ودولية، قد تغيّر المعادلة رأسا على عقب وتخرج عن أيّ توقّع محتمل. لكن، ومع ذلك، وبما لدينا اليوم من معطيات، يمكن تقديم أكثر السيناريوهات قربا من التحقّق.

السيناريو الأول: انتصار روسيا وتمكنها من فرض شروطها في أي محادثات للسلام، وهناك من يعتقد أن هذا السيناريو واقعي تماما ومحتمل بقوة، وسيكون لانتصار روسيا إذا ما حصل، أثمان باهظة على جميع الأطراف، وأولهم أوكرانيا فضلا عن

أوروبـــا بطبيعـــة الحال، وقد يمثّل ذلك بداية حقيقية لنظام دولي جديد تبرز فيه قوى ثالثة ورابعة. لكن يبقى لتحقق هذا السيناريو تداعيات أمنية خطيرة على روسيا ذاتها أولا، لأن الأوكرانييـــن لـــن يقبلوا بالهزيمة دون محاولة إلحاق بعض الألم بالروس. ثم سيكون لهذا السيناريو تداعيات إقليمية تنسحب على البلدين الواقعين في الجوار الروســـي المباشـــر، وهما مولدوفا وجورجيا، كما أنّ بلدان البلطيق، حتى وإن كانت أعضاء في حلف الناتو، ســـتتعرّض لكثير من المضايقات الروســـية. وفي النهاية، قد ينســـحب انتصار روســـيا في أوكرانيا على إعادة تأجيج بؤر توتّر أخرى خاصة في منطقة البلقان، وتحديدا في كوسوفو والبوسنة والهرسك، وبدرجة أقل في جمهورية الجبل الأسود. (22)

السيناريو الثاني: انتصار كامل لأوكرانيا، بما في ذلك رحيل الروس من كامل إقليم دونباس، وربما حتى استعادة أوكرانيا السيطرة على شبه جزيرة القرم. يرى المراقبون أن هذا الاحتمال يبدو اليوم أقرب للتحقق مما كان عليه الوضع قبل بضعة أسابيع، باســـتثناء إمكانية اســـتعادة شـــبه جزيرة القرم، لأن ذلك يبدو أمرا غاية في الصعوبة عسكريا وسياسيا. من الواضح اليوم أن الأوكرانيين يعتقدون بإمكانية كسبهم الحرب واستعادة السيطرة على كل الأراضي الأوكرانية الواقعة تحت سيطرة الروس حاليا، لا سيما مع الوعود الأخيرة التي تلقوها من الدول الغربية بزيادة وتيرة الدعم العسكري لتشمل دبابات وعربات قتال متقدمة ذات قدرات هجومية عالية، يمكن أن تستخدم في عمليات هجومية واسعة خلال الربيع لحسم الحرب لصالح أوكرانيا.

سيكون لسيناريو الانتصار الأوكراني تداعيات قوية، منها احتمال تعرض نظام الرئيس فلاديمير بوتين للسقوط، وخلع بوتين نفسه من السلطة بطريقة أكثر أو أقل دموية إلى جانب إضعاف روســـيا بشـــكل جدي. لكن لهذا السيناريو شروطا كثيرة، قد يصعب توفرها. من بين تلك الشـــروط أن يســـتمر الدعم الأمريكي والغربي غير المشـــروط لأوكرانيا بمختلف أنواع السلاح الدفاعي والهجومي المتطور، ويستلزم أيضا من بين أشـــياء أخـــرى، زيادة عدّة قوات الجيش الأوكرانـــي لتبلغ ضعف ما كانت عليه قبل الحرب (تعد القوات الأوكرانية بجيوشـــها الثلاثة حوالي 125 ألف جندي قبل بداية العملية العســـكرية الروســـية)، أي لا بد أن تكون في حدود 250 ألف جندي قادرين على حماية المناطق التي ســـيتم تحريرها. كما يســـتلزم تحقق هذا السيناريو التسليم

الروسي بالهزيمة، وهذا مستبعد في الظرف الحالي، ولا يمكن استبعاد احتمال أن تعتبر موسكو (النصر الأوكراني) تهديدا وجوديا يوجب عليها استخدام السلاح النووي حسب عقيدتها النووية، وحينها فإن العالم سيدخل في منعطف مختلف تماما يتجاوز الحرب في أوكرانيا بكثير. ولذلك، يبدو هذا السيناريو صعب التحقق، وإن كان ليس مستحيلا، خاصة في ظلّ التقارير الروسية، والغربية أيضا، التي تتحدث عن وقوع أكثر من 100 ألف قتيل على الطرفين. (23)

السيناريو الثالث الذي يبدو أكثر احتمالا، هو مأزق استمرار الصراع ومراوحته مكانه لأشهر، وربما لسنوات عديدة. وفي هذا السيناريو يرجّح أن يتواصل السجال العسكري بين الطرفين كرّا وفرّا، ونصرا وهزيمة جزئيين يعقبهما تغيّر وتبدّل في الجهة الخاسرة. طبعا، قد يكون لدى روسيا طول النفس في هذه الحرب، التي تعني لها الكثير، وتعني لبوتين ونظامه مسألة وجود وحياة. في هذا السيناريو سيمثّل الإجهاد الغربي من الاستمرار في دعم أوكرانيا، لا سيما بسبب الضغوط الاقتصادية والأمنية والداخلية سببا في تضاؤل الدعم الغربي وتصدّعه، وحتّى في حال صمد الأمريكيون إلا أن ضغوطهم على باقي البلدان الغربية قد لا تؤتي نتائجها المرجوة، على المدى المتوسط والطويل. وقد نرى بعض الجهات الفاعلة الأوروبية تشجع الأوكرانيين على التفاوض والقبول بفقدان جزء من الأراضي من أجل تحقيق السلام، الذي هو أيضا، في نهاية المطاف سلام لأوروبا بأكملها.

السيناريو الرابع: وهو حدوث تغير عنيف في أعلى هرم السلطة، سواء في موسكو أم في كييف، مما من شأنه أن يعطي بعدا آخر للصراع قد ينتفي معه الدافع وراء الهجوم الروسي، أو خلف الفائدة المرجوة من الصمود الأوكراني. يبدو هذا السيناريو مستبعدا، وإن كان ممكن التحقّق طبعا. فبوتين ما زال يحظى بشعبية داخل المجتمع الروسي، والوضع الاقتصادي ما زال متماسكا رغم كل العقوبات الأمريكية والغربية، وما تزال النخب الأوليغارشية تدعم الرئيس الروسي، أو ربما ما تزال غير قادرة على معارضته علنا. أما في أوكرانيا، ورغم تأزم الأوضاع على جميع المستويات، إلا انّ التقارير الصادرة من الداخل، إن صدقت، تفيد بأن الروح المعنوية للأوكرانيين عالية جدا، وأن دعمهم خالص للقيادة السياسية للبلاد. وفي كلتا الحالتين لا يمكن الوثوق بالتقارير الصادرة من داخل البلدين، على شحّها. (24)

السيناريو الخامس: هو السيناريو الذي يصل فيه الطرفان إلى قناعة بضرورة التفاوض حـــول وضع حـــدّ للنزاع الدائر. لكن قد يبدو هذا الســـيناريو، أيضا، مســـألة بعيدة المنال من حيث صعوبة التوفيق بين اشـــتراطات الطرفين العالية. فموســـكو تشترط، بالخصوص، تســـليم كييف بسيطرتها على الأراضي المعلنة أراضي روسية في إقليم دونباس فضلا عن خيرسون وزابوروجيا (طبعا روسيا لا تطرح أصلا إمكانية التفاوض حول شبه جزيرة القرم، التي تراها روسية خالصة)، بالإضافة إلى إقرار أوكرانيا بعدم ســـعيها للانضمام إلى حلف الناتو. أما أوكرانيا فتريد انســـحابا روسيا كاملا وشاملا من كل المناطق التي ضمتها، بما فيها شبه جزيرة القرم، وهو الشرط المعجز، الذي لن تقبل به موســـكو، وربما يراه داعمو أوكرانيا، بدورهم، شـــرطا مستحيل التحقّق. لكـــن، ربما يكون هناك بصيص أمـــل إذا قبلت بعض البلدان، مثل تركيا أو الصين، لعب دور الوساطة بين الطرفين، وهو احتمال غير مستبعد تماما.

خاتمة

يوجد أكثر من خمســـة سيناريوهات محتملة لتوقع نهاية الصراع الروسي الأوكراني، لكنها كلها مبنيّة على افتراضات قابلة للتغير في أي لحظة، إما بفعل مجريات الحرب في الميدان أو بفعل عامل آخر خارجي أو داخلي، كما أشرنا إليه في الفقرات السابقة. ويبقى أن نشير في ختام هذه الورقة، إلى الأدوار التي لعبتها الأطراف الدولية الفاعلة في الصراع الروســـي الأوكراني. ولنبدأ بالأمم المتحدة التي لم تســـجّل حتى الآن، وبعد مرور عام تقريبا عن اندلاع الصراع، أي دور واضح، ناهيك على أن يكون لها موقف حازم أو حاسم. بل إن الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، فشل في إدارة هذا الصراع ولم يتمكن من التوســـط بين الطرفين المباشـــرين في الحرب، ولا حتى حشـــد أصوات العقلاء من بين الدول التي لم تنخرط إلى جانب أي من الطرفين، وهي أغلب دول العالم، وأكثرها سكانا، في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية. وبالنسبة لأكثر المتأملين خيرا في هذه المنظمة، فإنهم يقترحون أن يكون لها لاحقا دور في حشد التبرعات لإعادة إعمار أوكرانيا، أو، إذا تجرأت، إنشاء محكمة دولية للنظر في جرائم الحرب المرتكبة في الحرب الروسية الأوكرانية.

أما فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، فإن هذا الصراع يمثل فرصة لتعزيز التماسك بين الدول الأوروبية، وربما يكون فرصة لإطلاق سياســـته دفاعية وأمنية أوروبية موحّدة

ومنضبطة، وكذلك بلورة مشـــروع أجندة سياســـية خارجية تشترك فيها دول الاتحاد جميعها، بعيدا عن التنافس الفرنسي الألماني، لكن بالمقابل فإن أوروبا ما زالت تدفع ثمنا باهظا للحرب، وليس واضحا المدى الذي يمكن أن تبلغه في احتمال ذلك.

## المراجع والهوامش


1. Borders: Thick and thin, Published online by Cambridge University Press: 28 November 2017. https://www.cambridge.org/core/books/abs/politics-of-borders/borders-thick-and-thin/8CBF937BE91CE27DB06D01A2146FEC80 [Accessed 05-01- 2023].

2. President Putin's official Site http://en.kremlin.ru/events/president/transcripts/69781 [Accessed 05-01- 2023].

3. A New World Order- A view from Russia https://www.cirsd.org/en/horizons/horizons-winter-2019-issue-no-13/a-new-world-order-a-view-from-russia [Accessed 07-01- 2023].

4. Antunes, S. and Camisao, I., 2018. Introducing Realism in International Relations Theory. [online] Eir.info. Available at: https://www.e-ir.info/pdf/72860 [Accessed 09-01- 2023].

5. Jumarang, B., 2011. Realism and Liberalism in International Relations. [online] E-ir.info. Available at: https://www.e-ir.info/pdf/10069 [Accessed 09-01 2023].

6. Russia Crisis Military Assessment: Can Ukraine press its offensive this winter? https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/russia-crisis-military-assessment-can-ukraine-press-its-offensive-this-winter/ [Accessed 09-01 2023].

7. Sergei Surovikin: the 'General Armageddon' now in charge of Russia's war. https://www.theguardian.com/world/2022/oct/10/sergei-surovikin-the-general-armageddon-now-in-charge-of-russias-war [Accessed 09-01 2023].

8. Will Putin force Belarus to join the Russian invasion of Ukraine? https://www.atlanticcouncil.org/blogs/ukrainealert/will-putin-force-belarus-to-join-

the-russian-invasion-of-ukraine/ [Accessed 09-01 2023].

9. Russian Mercenary Group Says It Has Taken Contested Ukrainian Town. https://www.nytimes.com/2023/01/10/world/europe/ukraine-soledar-bakhmut-wagner.html [Accessed 09-01 2023].

10. Winter Freeze? The Ukraine War Is Only Going to Heat Up. https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2022-12-21/ukraine-russia-war-will-heat-up-in-cold-winter-max-hastings [Accessed 09-01 2023].

11. Drone attack hits Russia's Engels airbase for the second time in a month. https://www.politico.eu/article/russia-ukraine-war-vladimir-putin-drone-attack-hits-russias-engels-airbase-for-second-time-in-a-month/ [Accessed 05-01 2023].

12. Could Ukraine Retake Crimea? Not Easily. https://www.defenseone.com/threats/2022/11/could-ukraine-retake-crimea-not-easily/379919/ [Accessed 05-01 2023].

13. West's military support has been crucial to Ukraine's defense against Russian attacks. https://www.aa.com.tr/en/russia-ukraine-war/west-s-military-support-has-been-crucial-to-ukraine-s-defense-against-russian-attacks/2781979 [Accessed 05-01 2023].

14. Shutting Down Nord Stream Marks the Point of No Return for Russian Gas. https://carnegieendowment.org/politika/87837 [Accessed 05-01 2023].

15. The United States Speaks Clearly on Russia's Ukraine War. https://www.usip.org/publications/2022/06/united-states-speaks-clearly-russias-ukraine-war [Accessed 09-01 2023].

16. Ukraine: arrêter la guerre sans faire la guerre, l'équation périlleuse de l'Otan. https://www.lefigaro.fr/international/ukraine-arreter-la-guerre-sans-faire-la-guerre-l-equation-perilleuse-de-l-otan-20220324 [Accessed 05-01 2023].

17. Facing the Transatlantic Truth: Divergent US and European Security Interests https://www.cato.org/commentary/facing-transatlantic-truth-

divergent-us-european-security-interests# [Accessed 05-01 2023].

18. Biden rallies support for Ukraine in speech from Warsaw: ‘We stand with you". https://www.nbcnews.com/politics/white-house/biden-rally-support-ukraine-efforts-speech-warsaw-rcna21382 [Accessed 05-01 2023].

19. EU Defense and the War in Ukraine. https://carnegieendowment.org/2022/12/21/eu-defense-and-war-in-ukraine-pub-88680 [Accessed 05-01 2023].

20. Revisiting U.S. Grand Strategy After Ukraine https://foreignpolicy.com/2022/09/02/us-grand-strategy-ukraine-russia-china-geopolitics-superpower-conflict/. [Accessed 10-01 2023].

21. The U.S. Must Support Ukraine, But China Must Be Our Priority. https://time.com/6152096/us-support-ukraine-china-priority/ [Accessed 10-01 2023].

22. What If Russia Wins? A Kremlin-Controlled Ukraine Would Transform Europe. https://www.foreignaffairs.com/articles/ukraine/2022-02-18/what-if-russia-wins [Accessed 10-01 2023].

23. Russia and Ukraine each have suffered over 100,000 casualties, the top U.S. general says. https://www.nytimes.com/2022/11/10/world/europe/ukraine-russia-war-casualties-deaths.html [Accessed 10-01 2023].

24. Disinformation and Russia’s war of aggression against Ukraine Threats and governance responses. https://www.oecd.org/ukraine-hub/policy-responses/disinformation-and-russia-s-war-of-aggression-against-ukraine-37186bde/ [Accessed 10-01 2023].

## معايير النشر في مجلة لباب

1. أن يكون البحث أصيلًا معدًّا خصيصًا للمجلة، وألا يكون قد نُشر جزئيًّا أو كليًّا أو نشر ما يشبهه في أيَّة وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدِّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها مركز الجزيرة للدراسات، أو إلى أية جهة أخرى.

2. أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث.

3. يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية.

- ملخص تنفيذي باللغتين العربية والإنجليزية في نحو 60 كلمة، والكلمات المفتاحية (keywords) بعد الملخص.

- اسم الباحث وصفته العلمية باللغتين العربية والإنجليزية.

4. أن يتقيَّد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز.

5. يراوح الحد الأقصى لعدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 5000- 7000 كلمة كحد أقصى، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

6. في حال استخدام الباحث مقتطفات أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت من قبل، فعليه أن يشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.

7. أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية، وأن يكون كذلك متصلًا باهتمام الباحث وتخصصه العلمي.

8. ترحب المجلة بالمراجعات النقدية للكتب المنشورة بحدود لا تتجاوز (2000–2500) كلمة، وفي هذه الحالة يتوجب على الكاتب أن يذكر في أعلى الصفحة المعلومات التالية: عنوان الكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتشمل مراجعة الكتب، عرضًا وصفيًّا لمحتوى الكتاب، وكذلك رؤية نقدية معززة بالبراهين العلمية الموثقة، وأن يرسل صورة لغلاف الكتاب مع المراجعة.

9. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي إكسل (Excel) أو وورد(Word)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة كصور أصلية في ملف مستقل أيضًا.

10. تكون جميع الشروحات والتعليقات على الجداول أو الرسوم أو تصاميم الإنفوغراف مكتوبة باللغة العربية، مع إحالات واضحة للمصدر الأصلي للجدول أو المخطط.

11. تخضع البحوث للتحكيم من قبل خبراء متخصصين ويُتخذ قرار نشر البحوث في ضوء آراء المحكَّمين وقرار هيئة التحرير.

12. يجري ترتيب البحوث عند النشر على وفق مقتضيات فنية حصرًا.

13. لا يدفع مركز الجزيرة للدراسات مكافآت مالية مقابل نشر البحوث في المجلة، اتساقًا مع تقاليد مراكز البحوث.

# أسلوب كتابة الهوامش والمراجع

## سياسات عامة

- في الأوراق البحثية والدراسات، يجري تدوين الهوامش بشكل يدوي في نهايتها دون استخدام خاصية تنسيق الحواشي السفلية (Footnote). أما في الكتب فتُدوَّن الإحالات في أسفل كل صفحة عبر خاصية تنسيق الحواشي السفلية.

- عند الإحالة إلى مصدر للمرة الأولى، تُدرج المعلومات الكاملة المتعلقة بذلك المصدر وفق السياسات التفصيلية الواردة أدناه.

- عند تكرار المصدر مباشرة توضع العبارة التالية: "المرجع السابق"، وبخصوص الكتب الأجنبية توضع عبارة "Ibid" مع ذكر رقم الصفحة.

- عند تكرار المصدر، بعد ورود مصادر أخرى، يُذكر الاسم العائلي للمؤلف (دون الاسم الأول) متبوعًا بعنوان المصدر بصيغة مختصرة (دون العنوان الفرعي)، ورقم الصفحة.

- في حال عدم معرفة الناشر يُكتب (د. ن) وتعني دون ناشر، وفي حال عدم معرفة تاريخ النشر يُكتب (د. ت) وتعني دون تاريخ.

## سياسات تفصيلية

### أولًا: الكتب

#### 1. كتاب لمؤلف واحد:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الطبعة (إن وُجد) (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر: يوليو/ تموز -1952 يوليو/ تموز 2013، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018)، ص 5.

**إذا كان الاقتباس يشمل أكثر من صفحة، يُكتب الهامش كالآتي:**

صالح النعامي، العلاقات المصرية–الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص 5–7.

George Graham, *Philosophy of Mind: An Introduction*, 2nd ed. (Malden, MA: Blackwell, 1998), 87.

**إذا لم توجد إشارة للطبعة، تُوَثَّق بيانات الكتاب كالآتي:**

محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 24.

Wendy Doniger, *Splitting the Difference: Gender and Myth in Ancient Greece and India* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 23.

**2. كتاب لمؤلِّف واحد من عدة أجزاء :**

اسم المؤلِّف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الجزء، رقم الصفحة.

أبو الفداء بن كثير، البداية والنهاية، (بيروت، مكتبة المعارف، 1977)، ج 12، ص 126.

Manning Clark, *A History of Australia* (Carlton, Vic.: Melbourne University Press, 1962), 1: 243.

**3. كتاب لمؤلِّفين اثنين:**

اسم المؤلف الأول، اسم المؤلف الثاني، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

صباح الموسوي، محمد السعيد إدريس، المشروع الإيراني في المنطقة العربية، (عمان، دار العماد، 2013)، ص 135.

Kurt Johnson and Steve Coates, *Nabokov's Blues: The Scientific Odyssey of a Literary Genius* (Cambridge, MA: Zoland Books, 1999), 167.

**4. كتاب لأكثر من ثلاثة مؤلِّفين:**

اســم المؤلف الأول وآخرون، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

ســيار الجميل وآخرون، الطريق إلى ســايكس-بيكو: الحرب العالمية الأولى بعيون عربية، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 25.

Raymond Evans et al., *1901, Our Future's Past: Documenting Australia's Federation* (Sydney: Macmillan, 1997), 35.

**5. كتاب لجهة حكومية أو مؤسسة دولية أو غيرهما:**

اســم الجهة أو المؤسســة، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

وكالة الأنباء القطرية، الإعلام الإلكتروني وتأثيره على الرأي العام، ط 1 (قطر، وكالة الأنباء القطرية، 2010)، ص 22.

World Health Organization, *Abortion Laws: A Survey of Current World Legislation* (Geneva: World Health Organization, 1771), 60-70.

**6. كتاب لمحرر واحد:**

اســم المحرر (محرر)، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

- فاطمة الصمادي (محررة)، التقارب الإيراني-الأميركي: مستقبل الدور الإيراني، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 15.

Ken Stewart, ed., *The 1890s: Australian Literature and Literary Culture* (St Lucia, Qld.: University of Queensland Press, 1996), 97.

**7. كتاب لمحررين اثنين:**

اســم المحرر الأول، اســم المحرر الثاني (محرران)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عــز الدين عبد المولى، نور الدين الميلادي (محرران)، الجزيرة في عشــرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديميا، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 26.

Arthur J. Knoll and Lewis H. Gann, eds., *Germans in the Topics: Essays in German Colonial History* (New York: Greenwood Press, 1987), 137.

**8. كتاب مترجم أو مُترجَم ومحرَّر:**

اســم المؤلف، عنوان الكتاب، ترجمة اســم المترجم، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

بشــارة خضر، أوروبا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوروبية، ترجمة أكرم حمدان، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 15.

Rigoberto Menchú, Crossing Borders, Trans. and ed. Ann Wright (New York: Verso, 1999), 109.

**9. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه أو الجهة المسؤولة عن تحريره:**

عنوان الكتاب، بدون مؤلِّف، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

رســائل إخــوان الصفا وخلان الوفاء، بدون مؤلف، (بيــروت، دار صادر، 2004)، ص 39.

*Conflict: A Nation Faces the Challenge* (Brisbane: Freedom Publishing, 1961), 18.

**10. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه لكن اسم المترجم أو المحرر أو المحقق موجود:**

اســم المترجم (مترجم)، أو اســم المحرر (محرر) أو اسم المحقق (محقق) عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبــد القادر بوباية (محقق)، تاريــخ الأندلس، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2007)، ص 43.

Theodore Silverstein, trans., *Sir Gawain and the Green Knight* (Chicago: University of Chicago Press, 1974), 34.

**11. كتاب في سلسلة علمية أو معرفية:**

اســـم المؤلف، عنوان الكتاب، عنوان السلسلة ورقمها، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتصم بابكر مصطفى، أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام، سلسلة كتاب التنوير 12، ط 1 (السودان، مركز التنوير المعرفي، 2014)، ص 121.

Kyriakos Nicolaou, *The Historical Topography of Kition*, Studies in Mediterranean Archaeology 43 (Goteborg: Astrom, 1976), 35.

**12. كتاب إلكتروني:**

اســـم المؤلف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشـــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة، الرابط (URL) أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي (DOI).

يكتب الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي مختصرًا بالرجوع إلى مُخْتَصِر الروابط (Bitly.com) أو (Google URL Shortener).

حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط 1 (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1993)، ص 25، https: / /bit.ly /2DaBEgG

Claudia Schwabe, Ed., *The Fairy Tale and its Uses in Contemporary New Media and Popular Culture* (Basel: MDPI, 2016), 25, https://bit.ly/2RKqtR4.

**13. فصل من كتاب محرَّر:**

اسم الكاتب، "عنوان الفصل"، في عنوان الكتاب، تحرير: اسم المحرر، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

حســـناء حسين، "الجزيرة وتطور تمثلات النساء وأدوارهن في المجال العام: دراسة في مضمون برنامجي للنساء فقط ورائدات"، في الجزيرة في عشرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياســـة والأكاديميا، تحرير: عز الدين عبد المولى ونور الدين الميلادي، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 220.

Sabine Willis, "Made to be Moral: At Parramatta Girls' School, 1898-1923," in *Twentieth Century Sydney: Studies IN Urban & Social History*, ed. Jill Roe (Sydney: Hale & Iremonger, 1980), 180.

**14. محرر مقدمة الكتاب:**

اســم كاتب المقدمة، عنوان الكتاب، اســم الكاتب، (مكان النشر، درا النشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

الوليد آدم مابدو، مقدمة لـ حروب الترابي الشــيخ حســن: سياسي محترف أم مفكر إسلامي؟، صديق محيسي، ط 1 (القاهرة، الحضارة للنشر، 2016)، ص 7.

William Trevor, introduction to *Pride and Prejudice*, by Jane Austen (Oxford: Oxford University Press, 1999), vi.

## ثانيًا: الرسائل الجامعية

اســم المؤلف، عنوان الرســالة أو الأطروحة، (نوعها: رســالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، اسم الجامعة، تاريخ الإجازة أو النشر)، رقم الصفحة (إذا كانت الرسالة أو الأطروحة منشورة على الإنترنت يوثق رابطها في نهاية الإحالة).

فاطمة الزهراء السيد، تقنيات توثيق المعلومات الصحفية في الصحافة المصرية (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2011)، ص 83.

Neville Douglas Buch, "American Influence on Protestantism in Queensland since 1945" (PhD thesis, University of Queensland, 1994), 42.

## ثالثًا: الوثائق الرسمية

وثائق حكومية أو تقارير منظمات حكومية وغير حكومية.

اســم المنظمة أو الجهة الحكومية، "عنوان الوثيقة"، رقمها التسلسلي، (مكان النشر: تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

منظمة العفو الدولية، "حالة حقوق الإنســان فــي العالم،" PLO 10/ 6700/ 2018، (بريطانيا: منظمة العفو الدولية، 2018)، 31.

Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2019," CC BY-ND 4.0, (2018), 13, https://bit.ly/2SxUVlH.

**رابعًا: المؤتمرات والندوات**

اســم المؤلف، "عنــوان الورقة"، (قُدِّمت في/ إلى عنوان النــدوة أو المؤتمر، مكان الانعقاد، تاريخ الانعقاد)، الرابط إذا كانت الورقة منشورة على الإنترنت.

محمود فهمي حجازي، "علم اللغة الاجتماعي وتنمية الاستخدام اللغوي في المجتمع المدنــي المعاصــر"، (بحث أو ورقة قُدِّمت في/ إلى ندوة اللغة العربية ومؤسســات المجتمع المدني، القاهرة، 28 مارس/ آذار- 4 أبريل/ نيسان 2011).

Ronald A. Francisco, "The Dictator's Dilemma" (paper presented at the Conference on Repression and Mobilization, University of Maryland, June 21-24, 2001), https://bit.ly/2WMMNNK.

**خامسًا: الدوريات والمجلات**

1. دراسة من دورية أو مجلة:

اســم الكاتب، "عنوان الدراسة"، اسم المجلة (جهة النشر، البلد، المجلد و/ أو رقم العدد، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتز ســلامة، "الدور السياسي للنخبة العسكرية في مصر الثورة"، مجلة الديمقراطية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 53، 2014)، ص 63.

Roland Quinault, "Afghanistan and Gladstone's Moral Foreign Policy," *History Today* 52, no. 12 (2002): 29.

2. إذا كانت الدراسة منشورة على الإنترنت يُنَوَّه إلى الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي كالآتي:

علــي عبد الهادي، "مصداقية المتحدث الرســمي للحكومة لدى الجمهور العراقي: دراســة مسحية"، مجلة الباحث الإعلامي (جامعة بغداد، العراق، العدد 41، 2018): 115، https: / /bit.ly /2t7no3J

Robert Dessaix, "Russia: The End of an Affair," Australian Humanities Review 6 (1997), https://bit.ly/2BmTdtI.

**سادسًا: مقالات الصحف**

اسم الكاتب، "عنوان المقال"، اسم الصحيفة، تاريخ النشر.

شفيق ناظم الغبرا، "شروط الاستقرار العربي"، القدس العربي، 7 فبراير/ شباط 2019.

Tony Stephens, "The Stain on Redfern's Past," *Sydney Morning Herald*, Spectrum, February 28-29, 2004.

**سابعًا: صفحات المواقع والمنشورات الإلكترونية**

اسم الكاتب، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (تاريخ الدخول:...)، الرابط.

سـعيد الحاج، "تركيا وتحديات الانسحاب العسكري الأميركي من سوريا،" الجزيرة نت، 1 يناير/ كانون الثاني 2019 (تاريخ الدخول: 7 فبراير/ شباط 2019)، https: / / bit.ly /2DdLy12.

Dana Milbank, "The Democratic apology tour is a sorry spectacle," *The Washington Post*, February 6, 2019, "accessed February 24, 2019". https://wapo.st/2BnpYXS.

**ثامنًا: المقابلات**

1. مقابلة خاصة أجراها الباحث/ المؤلف مع المنصف شيخ روحه، عضو المجلس الوطني التأسيسي، 2 يونيو/ حزيران 2014، تونس.

2. مقابلة عبر الهاتف/ البريد الإلكتروني/ السـكايب أجراها الباحث مع عماد بشير، مدير كلية الإعلام والتوثيق، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018.

# من إصدارات المركز

لباب

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات



**العنوان**

وادي السيل، الدوحة، قطر

صندوق البريد: 23123

**للتواصل**

lubab@aljazeera.net

هاتف: 40158384 974+

فاكس: 44831346 974+



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

**سعر النسخة:** 15 ريالاً أو 4 دولارات